الموسم الثاني
للانصات المركزي

ارسال 100 مليار دينار شهريا من ايرادات السليمانية الى اربيل

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الثلاثاء
2022/04/26
No. : 7649

صالح مسلم

مخطط خطير وكبير يستهدف وجود الكرد

الديمقراطي الكردستاني
ينفذ ما يوده أعداء الشعب

قفل كردي لمخلب تركي

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- ارسال 100 مليار دينار شهريا من ايرادات السليمانية الى اربيل
- الاتحاد الوطني: تحية لمقاومة وصمود قلعة دزه وبشدر
- بغداد: تركيا لا تملك أي أساس قانوني للتوغل في أراضي العراق
- استياء عراقي من كونفدرالية مسرور ..مزايدات لتغطية الفشل
- د يوسف صادق: سيخسر إقليم كردستان ملف الغاز كما فشل في ملف النفط
- تقرير موسع : الاتفاق هو الخيار الوحيد لحل الانسداد السياسي

قضايـــــا كردســـــتانية

- سوران علي: الكونفدرالية والهروب إلى الأمام
- محمد عبد الجبار الشبوط : الدعوة الكردية الى الكونفدرالية
- خبراء: ملفات الحكومة الاتحادية والإقليم «معقدة»
- علي الصراف : قفل كردي لمخلب تركي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- شيرزاد شيخاني: عمليات إحتلال ولاية الموصل
- مصطفى ملا هذال: القصف التركي والسكوت المدوي
- الباحثة صافيناز محمد أحمد: الانسداد السياسى فى العراق..

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- حزب العمال الكردستاني: الهجوم التركي يستهدف كافة شعوب المنطقة
- برخدان جيان: مسار عمالة الحزب الديمقراطي الكردستاني .. "أهدافٌ ومخططاتٌ"

المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عبدي: تركيا تنتهك المواثيق الدولية وتعيق محاربة «داعش»
- صالح مسلم: هناك مخطط خطير وكبير يستهدف وجود الكرد
- الصحافة الروسية: ماذا يعني إغلاق تركيا الأجواء أمام الرحلات الجوية الروسية؟

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- خيري عمر: البحث عن تحالفات إقليمية .. من إكراهات التطبيع إلى توسيع الهامش
- مبادرة الأمن العالمي .. الحل الصيني لكسر عجز السلام العالمي
- اتجاهات الصراع بين روسيا وأوكرانيا مع دخول الحرب مرحلة جديدة
- بعد فوز ماكرون.. ماذا ينتظر فرنسا ؟

العدد:7649-2022-04-26

ارسال ١٠٠ مليار دينار شهريا من ايرادات السليمانية الى اربيل لتوفير الرواتب

كشف مصدر من مصرف اقليم كردستان المركزي فرع السليمانية، الاثنين، عن ارسال مايقرب من ١٠٠ مليار دينار شهريا الى اربيل من ايرادات المحافظة المحلية لتوفير رواتب الموظفين ومنحة الطلبة ورواتب المدرسين المحاضرين.

واشار المصدر الذي تحدث لاذاعة صوت شعب كردستان، الى ارسال مبلغ اجمالي قدره ٧٥ مليارا و٥٠٠ مليون دينار الى مصرف "منارة" باربيل خلال ثلاثة اشهر الماضية من اجل توفير رواتب الموظفين، ناهيك عن ارسال ١٨ مليار دينار شهريا لمصروفات المؤسسات السيادية او الوطنية الى اربيل، بالاضافة الى ارسال ٧ مليارات دينار شهريا من ايرادات السليمانية لصرفها على منحة الطلبة ورواتب المدرسين والمعلمين المحاضرين.

وبالاضافة الى كل ذلك، فان مستحقات شركات جمع النفايات المالية واموال شراء الادوية واطعمة السجناء ونثريات الدوائر تصرف من ايرادات السليمانية المحلية.

تحية لمقاومة وصمود قلعة دزه وبشدر

أكد الاتحاد الوطني الكردستاني، السبت، ان ماقدم لمدينة قلعة دزه لا يرتقي لحجم تضحياتها، فيما دعا الى اعادة الوجه المشرق والحضاري للمدينة عبر المشاريع بعيدا عن الشعارات والمزايدات السياسية.

وأصدر المركز الـ(٢٤) لتنظيمات رابرين للاتحاد الوطني الكردستاني بيانا في ذكرى كارثة وانتفاضة قلعة دزه، هذا نصه:

ياجماهير شعب كردستان..
ذوي الشهداء الأكارم..

لقد صب نظام بغداد الفاشي قبل ٤٨ عاما، جام حقده وكرهه على مدينة قلعة دزه مدينة الشهداء عبر قصفها بشتى انواع الاسلحة المتطورة والمحرمة وقتها، والذي ذهب ضحيته العشرات من مدنيي تلك المدنية من الشيوخ والشباب والاطفال وطلبة جامعة السليمانية الذين توجهوا حينها الى مدينة قلعة دزه لدعم الثورة.

لم يكن للكرد في تلك الايام داعم وسند، فالعالم كان مكتفيا بالنظر الى ما يحدث ولم يشاركونا الاحزان ولو للحظة، لقد تمكن الطلبة وشباب تلك المدينة في نفس ذلك اليوم من عام ١٩٨٢ وعبر تنظيمات الثورة الجديدة من تفجير انتفاضة، وحرضت الجماهير لها عبر راديو صوت شعب كردستان ومآذن المساجد في قلعة دزه، وكان نزول بيشمركه الاتحاد الوطني الكردستاني لداخل المدينة السبب

الرئيس لاندلاع ونجاح الانتفاضة..

ان انتفاضة ١٩٨٢/٤/٢٤ كانت عملية مخططا لها من قبل قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، فقد شكلت شريحة الشباب النسبة الاعلى من المشاركين في الانتفاضة، ومع المشاركة الجماهيرية بكل فئاتها وطبقاتها في الانتفاضة بدأت الوقفة البطولية لمنطقة بشدر وسجلت اشراقة جديدة من نضال شعبنا المشروع وصارت بداية وبوابة للدخول الى مرحلة جديدة من الثورة وتلاحم نضال المدينة والجبل وسجلت اكبر المفاخر بدم الشهيدة "صنوبر" والام آمنة.

ايتها الاخوات، ايها الاخوة..

ان ذكرى الكارثة والانتفاضة اضحت جزءا من الذكريات المؤلمة والجميلة لاهل تلك المنطقة فردا فردا وصارت تاريخا من المأساة والنصر. الانتفاضة حققت العديد من الاهداف، فقد هزّت العدو، وغدت بداية للانتفاضة ومواجهة الدكتاتورية، ناهيك عن امتداد شرارة الانتفاضة الى اغلب المدن التي دعمت الانتفاضة، ولطالما كانت تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني المبادرة في احياء ذكرى الكارثة والانتفاضة، بوسعنا القول ان انتفاضة ربيع الحرية عام ١٩٩١ كانت امتدادا لهذه التجربة التي اوصلت كردستان الى ماهي عليه ونتج عنها البرلمان والحكومة والحرية والديمقراطية.

وفي الختام نود القول:

عندما نحيي بطولات هذه المدينة نرى ان ما قدم لها لايرتقي الى حجم تضحياتها، انها لمن مهام الحكومة العراقية تعويض سكان المنطقة والمدينة جراء ما لحق بهم من خسائر في الارواح والممتلكات.

وتقع على عاتق حكومة الاقليم الالتفات بشكل مسؤول وسريع واكثر جدية لاعمار المدينة وتأسيسها من جديد، كما انها مسؤوليتنا جميعا العمل معا على اعادة الوجه المشرق والحضاري لمدينة قلعة دزه وبشدر من اجل اعمارها عبر المشاريع بعيدا عن الشعارات والمزايدات السياسية، ونعاهد من جانبنا ان نكون في ريادة العاملين على تحريك وتقدم قضية قلعة دزه وبشدر وكسب التأييد لها.

كما نطالب بالاسراع في اصلاح الطرق وصيانة الشوارع، وانشاء سد "دَلكه" والتعريف بمعبر "كيلي" كمعبر رسمي، وفتح معهد قلعة دزه التقني وانعاش الحركة الثقافية والفكرية والفنية في المدينة، ونعتبر بناء نصب الشهداء ضروريا ونتوجه بذلك الى الجهات المعنية.

تحية لمقاومة وصمود قلعة دزه وبشدر، ننحني اجلالا للشهداء.

المركز الـ ٢٤ لتنظيمات رابرين

٢٠٢٢/٤/٢٣

إدارة رابرين تستذكر قصف قلعة دزه بالاسلحة المحرمة

هذا وخلال مراسم اجريت الاحد ٢٠٢٢/٤/٢٤، تم وضع اكليل من الورد على النصب التذكاري اجلالا وتقديرا لشهداء ٤/٢٤، بحضور مسؤول المركز الـ٢٤ لتنظيمات رابرين للاتحاد الوطني الكردستاني احمد زرار ولجان حدود مركز رابرين.

وصادف يوم ٤/٢٤، الذكرى الـ٤٨ لقصف مدينة قلعة دزة باسلحة «النابالم» المحظورة دوليا، ما اسفر عن سقوط شهداء وجرحى من المدنيين.

وقامت الطائرات الحربية التابعة للنظام البعثي المجرم في ١٩٧٤/٤/٢٤، بقصف المدينة، في الساعة ٩:٤٥ صباحا بأسلحة (النابالم) المحظروة دوليا، اذ استهدفت مواقع واماكن مدنية واماكن اقامة الطلبة، ورئاسة الجامعة، وجزءا من مستشفى قلعة دزة ومبنى قائممقامية المدينة والدوائر البلدية والمدارس وحوالي ٢٧ منزلا و٤٠ محلا للمواطنين.

وكانت حصيلة الهجوم الوحشي، استشهاد ١٦٣ مواطنا بضمنهم ٩ طلاب واصابة ٣٠٠ اخرين بجروح، معظمهم كانوا من النساء والاطفال والشيوخ بالاضافة الى مجموعة من الطلبة والتدريسيين المتواجدين في المدينة.

وتتزامن ذكرى قصف قلعة دزة مع انتفاضة المدينة في ١٩٨٢/٤/٢٤، ضد النظام البعثي البائد، الذي قمع الانتفاضة باطلاق الرصاص الحي على المدنيين ما اسفر عن استشهاد امرأتين واصابة العشرات بجروح متباينة، اضافة الى زج المئات في السجون.

وقد استذكرت جماهير كردستان يوم الاحد، الذكرى الـ ٤٨ لقصف بلدة قلعة دزة باسلحة «النابالم» المحظورة دوليا، في عام ١٩٧٤.

وحضر المراسيم الجماهيرية التي اقيمت على نصب شهداء قلعةدزة عدد كبير من المسؤولين الحكوميين والحزبيين وجماهير غفيرة، وانطلقت المراسيم بوضع اكاليل من الزهور على نصب الشهداء.

وقال ابراهيم محمد مدير دائرة الشهداء والمؤنفلين في قلعة دزة: نحن نحيي اليوم ذكرى قصف مدينة قلعةدزة بالاسلحة المحرمة دولياً، وبعد رفض ابناء المدينة للسلطات البعثية. واضاف: ان المراسيم هذا العام اقتصرت على وضع اكاليل الزهور على نصب الشهداء وان نحول اقوالنا الى افعال بخدمة عوائل الشهداء بشكل أفضل، بالاضافة الى اقامة العديد من الندوات في جامعة رابرين.

واشار الى ان حدود منطقة رابرين كان لها دور كبير في دعم الثورة الكردية ونالت حصة الاسد من التضيحات والشهداء وتعرضت للكثير من الويلات والمآسي على يد جلاوزة النظام البائد.

نائب سابق: مؤامرة كردية لفتح جبهة بين الحشد الشعبي وتركيا

بغداد: تركيا لا تملك أي أساس قانوني للتوغل في أراضي العراق

*تقرير:فريق الرصد والمتابعة

أكد حاكم الزاملي النائب الاول لرئيس مجلس النواب بأنه ليس هناك اي مبررات قانونية تسوغ الاعتداءات المتكررة على بلدنا من قبل تركيا او ايران، مشددًا في الوقت ذاته رفض مجلس النواب بتواجد اي تنظيم مسلح او قوة عسكرية تتخذ من ارضنا منطلقا للاعتداء على دول الجوار التي عليها احترام سيادة ارضنا واجوائنا.

جاء ذلك خلال الاجتماع التداولي الموسع الذي ترأسه حاكم الزاملي النائب الاول لرئيس مجلس النواب، الاحد ٢٤ نيسان ٢٠٢٢، بحضور نائب رئيس مجلس النواب شاخوان عبدالله, ورئيس الكتلة الصدرية وعضو لجنة العلاقات الخارجية النائب حسن العذاري واعضاء لجنة العلاقات الخارجية النيابية وعدد كبير من النواب، مع وزير الخارجية فؤاد حسين والكادر المتقدم في وزارته, لبحث تداعيات العمليات العسكرية التركية الاخيرة على الاراضي العراقية والخروقات المتكررة للجانب الايراني.

وقال الزاملي: ان هذه الاستضافة جاءت بناءً على طلب رئيس الكتلة الصدرية الشيخ حسن العذاري، مشفوعا بتواقيع اكثر من ٥٠ نائبا، مبيناً ان لغة الحروب والتجاوز على الحدود لم تعد مجدية او مفيدة لشعوب المنطقة التي بدأت ترفض لغة التناحر والحروب والصراعات , وتبحث عن الاستقرار والرفاهية والتعاون لما يخدم مصالحها المشتركة.

بدوره دعا رئيس الكتلة الصدرية حسن العذاري، الحكومة الى اتباع اجراءات امنية ودبلوماسية ازاء تكرار الاستهدافات والتجاوزات على السيادة العراقية، واللجوء الى مجلس الامن والجامعة العربية لاتخاذ موقف

موحد.

من جانبها، نفت وزارة الخارجية، وجود أي اتفاق مع تركيا أو أساس قانوني يتيح لها التوغل في الاراضي العراقية وتنفيذ عمليات عسكرية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد الصحاف في تصريح صحفي: «وزير الخارجية والكادر المتقدم فيها حضروا استضافة في مجلس النواب بشأن القصفين التركي والإيراني وتم طرح مجموعة من الأسئلة على الحضور تتمحور حول إجراءات الوزارة رداً على الانتهاكات المستمرة من جيران العراق». وأضاف: أن وزارة الخارجية أكدت خلال الاجتماع أن ما يشاع عن وجود اتفاقية تسمح لتركيا بالتوغل اراضي العراق غير صحيح وهناك فقط محضر اجتماع بين بغداد وأنقرة قبل العام ٢٠٠٣ يسمح للأخيرة بالتوغل لعمق ٥ كم فقط ولأيام محدودة بالتنسيق مع الحكومة العراقية».

وتابع: أن «الجانب التركي ينفذ انتهاكات مستمرة غير مبنية على أي أساس قانوني أو اتفاق بين البلدين وهم يتذرعون بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة للدفاع عن النفس وهذا لايمكن تطبيقها دون وجود موافقة عراقية رسمية». وأكد أن «العراق بحث جميع هذه الخروقات مع تركيا وقيادة الوزارة طرحت مقاربات تسمح للعراق بالتحرك دبلوماسياً وفي العام ٢٠٠٩ أصدر مجلس النواب العراقي قراراً ألغى بموجبه أي صيغة تتيح للجانب التركي الدخول لأراضينا».

وأشار إلى أن «الاجتماع ناقش كذلك هل أن من المصلحة أن يرد العراق عبر القوة الخشنة ممثلة بالسلاح الأمني والعسكري وكيف يمكن الرد كذلك سياسيا واقتصادياً والأمر حالياً بحاجة لموقف سياسي».

هريم كمال آغا: لا اتفاق مسبقا بين أنقرة وبغداد لبدء العمليات العسكرية

من جهته أكد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب هريم كمال آغا يوم الاثنين، ضرورة تفعيل القنوات الدبلوماسية حيال استمرار الهجمات التركية داخل العراق، لافتا الى عدم وجود اتفاق مسبق لبدء العمليات.

واوضح النائب هريم كمال آغا عضو مجلس النواب لـPUKmedia: ان العراق لم يبلغ بالعمليات العسكرية قبل انطلاقها موضحا، ان الانباء التي تتحدث عن اتفاق بين بغداد وانقرة لبدء الهجمات، لا تمت للحقيقة بصلة.

واضاف: ان الجانبين اتفقا بمحضر اجتماع قبل العام ٢٠٠٣ يسمح للأخيرة بالتوغل لعمق ٥ كم فقط ولمدة ٧٢ ساعة فقط، مشيرا الى ان ما يدعو الى الامتعاض هو تواجد قواعد عسكرية تركية داخل العراق وعمليات عسكرية واسعة تشكل انتهاكا للقوانين الدولية.

واكد ان العمليات التركية انطلقت داخل اقليم كردستان ثم تم تبليغ وزارة الخارجية بها، لافتا الى ان التحركات الدبلوماسية بدأت صوب الجامعة العربية والمجتمع الدولي لوضع حد لاستمرار الهجمات التركية، لان وضع العراق والمنطقة في الظرف الراهن لا يتحمل اتخاذ خطوات اخرى، عدا تفعيل القنوات الدبلوماسية.

الزبيدي : بعشيقة.. اول الغيث

هذا وقال رئيس حركة إنجاز المهندس باقر جبر الزبيدي، الإثنين "كنا ومازلنا نشعر بالقلق من النوايا التوسعية التركية واطماعها في العراق اذ لم تهدأ الطورانية عن صياغة خارطة هذه الاطماع منذ ان تولى اردوغان السلطة."

واضاف الزبيدي في منصته على (الفيسبوك) "في العراق فان بعشيقة الواقعة في عمق نينوى تعيش تحت سيطرة الطورانية منذ عدة سنوات وعين الاتراك على سنجار واربيل وحقول النفط في كركوك".

وتابع "مازلت اتذكر وكنت حينها رئيس كتلة المواطن النيابية الزيارة التي قام بها احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي الى مدينة النفط كركوك عام ٢٠١٢ وردود الفعل الحكومية الضعيفة التي رافقت الزيارة.. وفي وقتها ادركت ان الطورانية لن تتوقف عند حدود الزيارة بل تتعداها الى احتلال مناطق مهمة في بلادنا وتمعن في سياساتها العدوانية مع العراق وشعبه بالتحكم في اعناق الانهار ونسب اطلاقاتها المائية السنوية بهدف تهديدنا ان لم نرضخ لسياسة بناء القواعد العسكرية التركية الثابتة التي تجاوز عددها الـ ٤٠ قاعدة ونقاط سيطرة في عمق الاراضي العراقية".

ولفت الزبيدي الى أن "الهجوم الصاروخي الذي استهدف قاعدة بعشيقة هو الثاني من نوعه خلال ايام يعتبر اول الغيث في سلسلة متصلة من افعال وطنية قادمة".

نائب سابق: مؤامرة كردية لفتح جبهة بين الحشد الشعبي وتركيا

بدوره كشف النائب السابق حامد الموسوي، الاحد، عن وجود مؤامرة يتعرض لها الحشد الشعبي من قبل بعض الأحزاب الكردية لاستمرارها في عملية تهريب النفط لخارج البلد.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه قال الموسوي إن "هناك مؤامرة إقليمية ودولية لاستهداف الحشد الشعبي من خلال فتح جبهة تركية "، مشيراً إلى أن "الأطماع الكردية تسعى لاخراج الحشد من مناطق الشمال للهيمنة على هذا المناطق الستراتيجية من أجل تهريب النفط".

وأضاف أن "هناك حقول نفطية في سهل نينوى يمنع الحشد الشعبي والوجود الحكومي بالقرب منها لضمان عملية استمرار تهريب النفط لتركيا والدول الأخرى". وأشار إلى أن "حقول النفط الموجودة في سهل نينوى تسيطر عليها قوات البيشمركة والتي تمنع اي تواجد حكومي يقترب من هذه الحقول".

«لا يمكن أن نكتفي ببيان أو استنكار أو شجب»

هذا ما قاله النائب عن تحالف الفتح محمد كريم البلدواي، الذي أكد أن تركيا تتعامل بـ «عنجهية» مع العراق.

وقال البلداوي في حديث للسومرية نيوز، إن «مجلس النواب استضاف يوم امس وزير الخارجية والكادر المتقدم في الوزارة بغية الوقوف على الإجراءات التي اتبعتها الوزارة للرد على العدوان التركي على مناطقنا، وهل

يكفي ان نقف عند بيان استنكار او شجب». وأضاف، أن «الموقف التركي كان سلبيا مع العراق، وكان الاجدر بها احترام حسن الجوار وجميع الاتفاقيات الدولية التي نظمت العلاقات بين دول الجوار، لكنها تمادت في عدوانها رغم علمها اليقين بأن حججها باطلة ولا صحة لها على اعتبار أن لديها اتفاقيات مع حزب العمال الكردستاني، وهناك عدد من قياداتهم وعناصرهم موجودين داخل الأراضي التركية».

وأشار البلداوي إلى أن «انتهاك سيادة الدولة وهيبتها والاعراف والقوانين الدولية هو أمر غير صحيح، على اعتبار ان العراق يقف مع تركيا ويدعمها في الكثير من المواقف والازمات ودعمها لا سيما في الازمة الاقتصادية وتحمله للأزمة التي اختلقتها تركيا في موضوع المياه». ولفت إلى ان «ترك الامور بهذا الشكل بدأ ينذر بالخطر نتيجة لتواجد تلك القوات على اراضينا منذ فترة طويلة بحجج غير صحيحة لكنها تريد حجة للبقاء على أراضينا والتفكير بروح الدولة العثمانية القديمة».

وتابع أن «تركيا تتعامل بعنجهية، فبدل التعامل بمرونة، قامت باستدعاء السفير العراقي وأعلنت رفضها لمذكرة الاحتجاج العراقية، وهو امر مستغرب ومرفوض فهي تعتدي وترفض الاعتذار، وهو مخالف لجميع الاعراف الدبلوماسية، بالتالي فعلى الحكومة العراقية ان تكون اكثر حزما في التعامل مع العدوان، واذا اقتضى الامر تدويل القضية والذهاب الى مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية». وشدد على أن «العراق بدأ بخطوات دبلوماسية، وقد سارت بها وزارة الخارجية، وفي حال تكرار تلك الاعتداءات فحينها ينبغي التحرك في جميع الطرق سواء السياسية او الدولية او الاقتصادية لايقاف هذه الاعتداءات».

هناك العديد من الخيارات والأوراق للعراق

من جانبه، أشار العضو في الاتحاد الوطني الكردستاني محمود خوشناو، إلى أن «هناك العديد من الخيارات والأوراق للعراق يستطيع السير من خلالها للدفاع عن حقوقه تجاه العدوان التركي»، نافيا «وجود اي اتفاقية بين العراق وتركيا تعطيهم الحق في دخول الاراضي العراقية او تنفيذ تلك الاعتداءات».

وقال خوشناو في حديث للسومرية نيوز: «لقد بحثنا في جميع المواقع والارشيف المحلي والدولي، فلم نجد أي اتفاقية بين العراق وتركيا تحت عنوان اتفاقية تعاون وأمن الحدود بين العراق وتركيا»، مبينا ان «استمرار الحجج التركية تارة بوجود اتفاقية مع بغداد، وأخرى بوجود اتفاقية مع الاقليم جميعها ذرائع واهية لتبرير عدوانهم وتوسعهم».

وأضاف، أن «السلطات العراقية في الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم عليهما التحرك وفق المادة الثامنة من الدستور، أو حتى الذهاب لو اضطررنا الى المادة ٦١ من الدستور التي حددت واجبات مجلس النواب واشارت في فقرتها التاسعة التي نصت على (الموافقة على اعلان الحرب وحالة الطوارئ باغلبية الثلثين، بناءا على طلبٍ مشترك من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء) بغية إيقاف العدوان التركي اضافة الى الاوراق الاخرى من خلال مخاطبة المجتمع الدولي والورقة الاقتصادية وغيرها من السبل التي تحفظ حقوق العراق وسيادته».

استياء عراقي من كونفدرالية مسرور ..مزايدات لتغطية الفشل

*فريق الرصد والمتابعة

أثارت تصريحات رئيس وزراء اقليم كردستان مسرور بارزاني، بشأن رغبة الاقليم في التوجه نحو خيار الكونفدرالية ردود فعل متباينة على الساحة العراقية.

وتباينت ردود الفعل حول إمكانية تطبيق الخيار الجديد الكونفدرالية سواء من الناحية القانونية والدستورية او بسبب الظروف الإقليمية والدولية، فيما طالب اخرون بمعالجة الأسباب التي دعت الى إطلاقها للحفاظ على وحدة العراق.

وكان بارزاني قد قال خلال زيارته إلى بريطانيا، الاربعاء الماضي، أن تطبيق نظام الكونفدرالية سيمنح المكونات قوة أكبر في العراق.

و ازعجت تصريحات رئيس وزراء اقليم كردستان مسرور بارزاني، في رغبة الاقليم في الكونفدرالية، زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي يجد نفسه محرجا من مساع حليفه في التحالف الثلاثي وخاصة مايتعلق ببيع النفط الى إسرائيل.

وبحسب مصادر مقربة من التيار الصدري تحدث لموقع «هاف بوست عراقي» فان تغريدة الصدر، السبت، حول مقترح مشروع لـ"تجريم التطبيع مع إسرائيل"، من أجل التصويت عليه في البرلمان العراقي، سببه سياسات الإقليم، الأمر الذي يجعل التحالف الثلاثي على مفترق طرق، فيما كشفت مصادر عن ان زعيم التيار الصدري طلب تفسيرا من الحزب الديمقراطي الكردستاني، لهذه التصريحات التي ترقى الى كونها الدعوة الى انفصال مبطّن.

واللافت ان السفير العراقي في لندن جعفر الصدر احتفى بمسرور اثناء زيارته العاصمة البريطانية.

وقال الاكاديمي فاضل اليونس أن تصريح مسرور بارزاني حول الكونفدرالية مقززة و لا يجب السكوت عنها، و اذا كان مقتدى الصدر صادق بالدعوة لبناء دولة قوية، فعليه الرد و بقوة على هكذا تصريحات هدفها تفكيك خارطة الدولة العراقية.

ويعتقد مسرور أن الدول الكبيرة مثل بريطانيا تستطيع أن تلعب دورا محوريا في مشروع كونفدرالية عراقي، غير

مدرك لمتغيرات الزمن والتاريخ، وان الحسم في مثل هذه المواضيع الحساسة للدول القوية الإقليمية لاسيما ايران وتركيا في قراءة خاطئة منه لخارطة القوى العالمية.

وكان بارزاني قد دعا خلال زيارته إلى بريطانيا، الاربعاء الماضي، الى تطبيق نظام الكونفدرالية في العراق.

** ويشكك الكاتب والباحث عدنان أبوزيد في امكانية مسرور بارزاني على مناقشة المشروع مع الدول ذات الصلة المباشرة بالموضوع وهي تركيا وايران، فضلا عن طرحه على العاصمة الاتحادية بغداد في المقام الأول.

وقال إن مسرور بارزاني يعرف جيدا أن هذه الدول التي رفضت الانفصال سوف ترفض المشروع الكونفيدرالي أيضا.

لكن مسرور بارزاني قال بكلمة في معهد تشاتام هاوس في لندن غير ذلك، مشيرا الى أن الظروف المحيطة لإقامة نظام كونفدرالي في العراق قد نضجت، وبدأنا في التحرك على هذا الأساس. وقال أيضاً: حان الوقت لطرح الكونفدرالية كخيار ستراتيجي ينهي حالة الضبابية السائدة في علاقتنا مع المركز.

الكونفدرالية تكون بين الدول وليس الاقاليم

ويقول الكاتب عبدالامير المجر، ان تصريحات مسرور بارزاني ليست غير موفقة في موضوعها فقط، بل في توقيتها ايضا، لان الكونفدرالية تكون بين الدول وليس الاقاليم.

ويضيف المجر، ان هذا التصريح الخطير والذي يضمر الكثير من المخاطر على وحدة العراق، يؤكد ان هناك من لايريد لهذا البلد غير التمزق والتشرذم.

دعوة بارزاني للكونفدرالية تمزق وحدة العراق

الأكاديمي فاضل اليونس، يتحدث عن تداعيات تصريح مسرور على مستوى التحالفات، فيقول انه اذا كان مقتدى الصدر صادق بالدعوة لبناء دولة قوية، فعليه الرد و بقوة على هكذا تصريحات هدفها تفكيك خارطة الدولة العراقية.

ويرى المتابع للشأن العراقي، مهدي الغزي، انه بعد جولة مسرور بارزاني الى تركيا وبريطانيا وما عقده من اتفاقيات سيكون الحزب الديموقراطي بحاجة ماسة الى المزيد من الوحدة مع حزب الاتحاد الوطني، من اجل تحقيق الكونفدرالية والثمن تنازل الديمقراطي عن رئاسة الجمهورية. واعتبر الكاتب حمدان الفليح، دعوة بارزاني للكونفدرالية تمزق وحدة العراق.

هستريا مابعد قرار المحكمة الاتحادية

ويربط الكاتب الصحفي علي الزيادي حديث بارزاني عن الكونفدرالية بقرار المحكمة الاتحادية، قائلا: منذ صدور قرار المحكمة الاتحادية بعدم شرعية قانون نفط وغاز كردستان، والقيادات الكردية تعيش هستيريا في اقولها وافعالها.

يريد التغطية على فشله

وفي رد على دعوة بارزاني للكونفدرالية، قالت رئيسة كتلة حركة الجيل الجديد في البرلمان سروه عبدالواحد، ان مسرور بارزاني يريد التغطية على فشله بعد رشقه بالبيض والأحذية في لندن فخرج بموضوع الكونفدرالية.

بحث عن حل أم محاولة لـ«الاستقلال»

وحول هذه الدعوة، يقول السياسي الكردي محمد زنكنة، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «نظام الحكم في العراق منذ العام ١٩٢٠ وحتى اللحظة لم يكن مرتبطا بنوعية النظام، بل مرتبط بمن يتولى الحكم، سواء في النظام الملكي أو

الجمهوري، وهذه هي المشكلة مع الحكومة العراقية التي تأخذ عقلية الحاكم».

ويضيف زنكنة، أن «النظام المركزي مقيت، وهذا النظام أثبت فشله بعد تجربته، والنظام الفيدرالي جيد، لكن حتى هذه اللحظة لا يوجد ضمن جداول عمل مجلس النواب أي نقاش حول تشكيل المجلس الثاني من مجلس النواب وهو مجلس الأقاليم، وهذا بحد ذاته خرق كبير للدستور». ويؤكد أن «هناك رفضا لتشكيل أقاليم أخرى سواء البصرة أو نينوى وغيرها من قبل أصحاب الحكم في بغداد، لذلك فإن رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني، طرح فكرة الكونفدرالية، كحل بديل من الممكن أن يضمن الحرية للأقاليم والمحافظات، ويمكن أن يحدث بعد تعديل الدستور»، مبينا أن «الفيدرالية اذا طبقت بكل تفاصيلها فهذا جيد، وإن لم تطبق فمن الأفضل اللجوء الى الكونفدرالية».

الدستور ينص على فيدرالية الدولة

لكن الخبير القانوني عدنان الشريفي، يقول خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «المطالبة تطبيق نظام الكونفدرالية، مخالف للدستور تماما، لأن الدستور ينص على فيدرالية الدولة، وذلك يعني وجود حكومة مركزية».

ويصف الشريفي، تلك الدعوة بالقول «هي مطالبة مغلفة بالاستقلال»، موضحا أن «غياب الفيدرالية، يعني أن النظام يكون شبيها بالاتحاد الأوروبي الذي يضم دولا مستقلة عن بعضها، أي أن دولة كردستان ودولة العراق تشكلان اتحادا واحدا».

ويبين أن «تطبيق الكونفدرالية، يعني إيقاف أية صلاحيات للحكومة العراقية على حكومة إقليم كردستان، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، فلكل دولة رئيس ومجلس وزراء وصلاحيات كاملة، ولكنها ترتبط بسياسة خارجية واحدة وهي الاتحاد الكونفدرالي، كما أنه من الممكن أن تكون لهم عملة موحدة».

وبالتوجه الى البصرة، وهي المحافظة التي تطالب بأن تكون إقليما منذ سنوات طويلة، فإن النائب عنها زهرة البجاري، ترى خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «الكونفدرالية هي دولة منفصلة وموحدة لمواطنيها بولاياتها وأقاليمها، كأنما دول مختلفة، ودعوة بارزاني بتطبيقها ليست غريبة، فهو سبق وأن دعا الى الانفصال ولم يحدث». وتتابع أن «الكونفدرالية لا يسمح الدستور العراقي بتطبيقها، لأن الدستور نص على الأقاليم أو المحافظات غير المرتبطة بإقليم، هي تحت راية العراق ولا يمكن أن تنفصل»، مضيفة «نحن كنواب عن البصرة نطالب تحت راية الدستور الذي هو الفيصل بيننا، بأن تكون المحافظة إقليما تحت راية العلم العراقي أشبه بإقليم كردستان، وليس الذهاب نحو الكونفدرالية، فهذا يعني انفصالا عن العراق، ونحن نطالب بالفيدرالية».

وإذا لم تحصل محافظة البصرة على مخصصات البترودولار، ولم يصر إلى تنفيذ قانون البصرة العاصمة الاقتصادية للعراق وغيرها من الأمور، مثل تخصيص موارد مالية للتلوث البيئي، تواصل البجاري «سنرفع صوتنا ونطالب بالإقليم».

اتحاد مشترك بين دول مختلفة

من جهته يقول الخبير القانوني علي التميمي -تعليقا على مفهوم الكونفدرالية- إنها وفق الفقه الدستوري تعني اتحادا مشتركا بين دول مختلفة أعضاء في الأمم المتحدة حيث تتحد فيما بينها بتعاون ونظام داخلي مشترك على أن تحتفظ كل دولة بسياستها وسيادتها.

ويضيف التميمي -في حديثه للجزيرة نت- أن هناك أمثلة على ذلك مثل الاتحاد الكونفدرالي في الجامعة العربية وفي الاتحاد الأوروبي وفي المؤتمر الإسلامي وغيرها الكثير من الأمثلة.

وعن دعوة رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور البارزاني في لندن لتطبيق الكونفدرالية في العراق للخروج من

المشكلات الحالية، أوضح التميمي أن العلاقة بين العراق الاتحادي وإقليم كردستان هي علاقة فدرالية تعني أن الدولة تقسم إلى مقاطعات وأقاليم على أن يكون القرار السياسي والسياسة الخارجية والداخلية والسيادة موحدة ضمن دولة واحدة عضوة في الأمم المتحدة.

ويتابع التميمي -حديثه للجزيرة نت- بالتأكيد على أنه من الصعوبة بمكان تحويل العراق إلى النظام الكونفدرالي على اعتبار أن الدستور العراقي ينص في المادة الأولى على أن العراق بلد فدرالي وعبارة عن أقاليم ومحافظات، وأن إقامة دولة جديدة تتطلب موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارا من مجلس الأمن الدولي فضلا عن ضرورة إصدار عملة خاصة بالبلد الجديد، وهو ما يعد في غاية الصعوبة بالنسبة للإقليم، حسب التميمي.

مجرد رؤية عامة من دون برنامج

أما الصحفي الكردي سامان نوح، فيرى من جانبه أن رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور البارزاني لم يتحدث عن الكونفدرالية في إطار مشروع برنامج تتبناه القيادة الكردية وتعمل على تطبيقه، وإنما جاء كرؤية عامة للحل النهائي لمشكلة المكونات وصراعها داخل الدولة العراقية، وبالتالي لا يوجد مشروع كردي أو حتى مشروع محدد من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني.

وتابع نوح -في حديثه للجزيرة نت- أن تجربة الاستفتاء عام ٢٠١٧ فشلت وتم التخلي عنها من القيادة الكردية تحت ضغط الأمر الواقع داخليا وإقليميا ودوليا، مشيرا إلى أن الأوضاع لم تشهد أي مستجدات تدعو لإعادة إحياء المشروع، وبالتالي فإن التصريحات عن الكونفدرالية لا تخرج عن كونها مجرد رؤية عامة من دون برنامج أو مشروع لتبنيها.

على الجانب الآخر، يؤكد الباحث السياسي عمر عبد الستار أن إقليم كردستان العراق مرّ بـ٣ مراحل تاريخية: أولها حصوله على الحكم شبه الذاتي بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣، ثم دخوله ضمن العراق الفدرالي وفق المادة ١١٧ من الدستور بعد الغزو الأمريكي للبلاد والإطاحة بنظام الرئيس الراحل صدام حسين، وصولا للمرحلة الحالية التي باتت تشهد تعطيلا للشراكات الكردية سواء مع السنة أو الشيعة في العراق بضغوط إيرانية.

وفي حديثه للجزيرة نت، تابع عبد الستار أن مبررات الكونفدرالية كرديا جاءت بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وقرارات المحكمة الاتحادية بشان استبعاد مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري من منصب رئاسة الجمهورية ثم إبطال قانون النفط والغاز الكردي ثم تطورات الأزمة من خلال استهداف أربيل بصواريخ بالستية من إيران.

حاجة إقليم كردستان الاقتصادية لبغداد ستظل متأصلة

وبالعودة إلى سامان نوح، حيث يرى أن لا إمكانية لانفصال الإقليم أو التوجه إلى الكونفدرالية، معللا ذلك بأن الإقليم بات اليوم أضعف مما كان عليه قبل ٥ سنوات، فضلا عن الانقسامات الكردية الداخلية التي وصفها بـ«الكبيرة»، وفشل إدارة الملف الاقتصادي الذي يدفع معظم الكرد إلى التخلي عن أي فكرة أو رؤية لقطع التواصل بشكل شبه كامل مع بغداد.

وتابع نوح معلقا «حاجة إقليم كردستان الاقتصادية لبغداد ستظل متأصلة لسنوات قادمة إلى جانب التداعيات الأمنية والإدارية لتوجه الانفصال، خاصة في ظل استمرار الموانع والعوائق الإقليمية والدولية، معتبرا أن تجربة الانفصال عام ٢٠١٧ أفقدت الكرد نصف الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها سابقا في المناطق المتنازع عليها من سنجار غربا إلى كركوك وانتهاء بخانقين شرقا».

الرئيس السابق لبرلمان إقليم كردستان:

سيخسر إقليم كردستان ملف الغاز مثلما خسر ملف النفط مسبقاً

أكد الرئيس السابق لبرلمان إقليم كردستان د. يوسف محمد، أن إقليم كردستان سيخسر ملف الغاز مثلما خسر وانكسر في ملف النفط، ودعا الاتحاد الوطني الكردستاني ألا يفسح المجال لأن يصبح ملف الغاز مثل ملف النفط.

تحدث الرئيس السابق لبرلمان اقليم كردستان د. يوسف محمد لـ Rojnews عن تصدير الغاز الطبيعي من إقليم كردستان إلى تركيا وأشار إلى مخاطر هذه الخطوة.

واشار محمد إلى أن حكومة إقليم كردستان بقدر ما كانت ناجحة في ملف النفط ستنجح مثلها في ملف الغاز الطبيعي، وقال: "لم ينجح إقليم كردستان في قضية النفط، وسيخسر أيضاً في قضية الغاز وستكون اكثر ارتباطاً بتركيا."

واعتبر أن تصدير الغاز كان خطأ فادحًا، وقال: "هناك الكثير من الاستياء من مسألة تصدير الغاز، وقد أعرب الاتحاد الوطني الكردستاني عن عدم رضاه حيال ذلك، ولا ينبغي للاتحاد الوطني الكردستاني أن يسمح بالمقامرة بالغاز في هذه المناطق."

ونوّه د. يوسف محمد بأن ملف النفط يجب أن يكون باباً للتقريب بين إقليم كردستان والعراق، وتابع قائلاً: "سيُدار الملف بشكل مشترك بين إقليم كردستان والعراق". مضيفا "للعراق كدولة، مصلحة في هذه الحالة على المستوى الدولي، قد تكون إدارة هذا الملف من قبلها أكثر نجاحاً، يجب أن يكون ملف النفط، بدلا من جني الأموال للمافيات في إقليم كردستان وشركات النفط، أن يكون مصدر تطوير الصناعة في إقليم كردستان وتطوير البنية التحتية الاقتصادية وإقامة اتفاق مع بغداد."

العراق يُطالب تركيا بدفع ٣٤ مليار دولار

الى ذلك كشف وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار، أنه طلب من محكمة دولية دفع مبلغ ٣٤ مليار دولار مترتبة على الجانب التركي بشأن إيقاف تصدير النفط الخام العراقي عبر خط أنابيب من حقول كركوك إلى ميناء جيهان عبر الأراضي التركية.

وقال وزير النفط العراقي في مقابلة مع تلفزيون العراقية الحكومي «نريد تعويضا بقيمة ٣٤ مليار دولار بعد أن قدّمنا كافة البيانات إلى محكمة قضايا التحكيم الدولية التجارية بشأن هذا الموضوع». وأضاف «لا أتوقع أن تصدر المحكمة حكما بهذا المبلغ، بل بجزء منه وهذه حقوق شركات ولا علاقة لها بالعلاقات الثنائية الجيدة بين البلدين ولا يؤثر ذلك على العلاقات الثنائية مع تركيا».

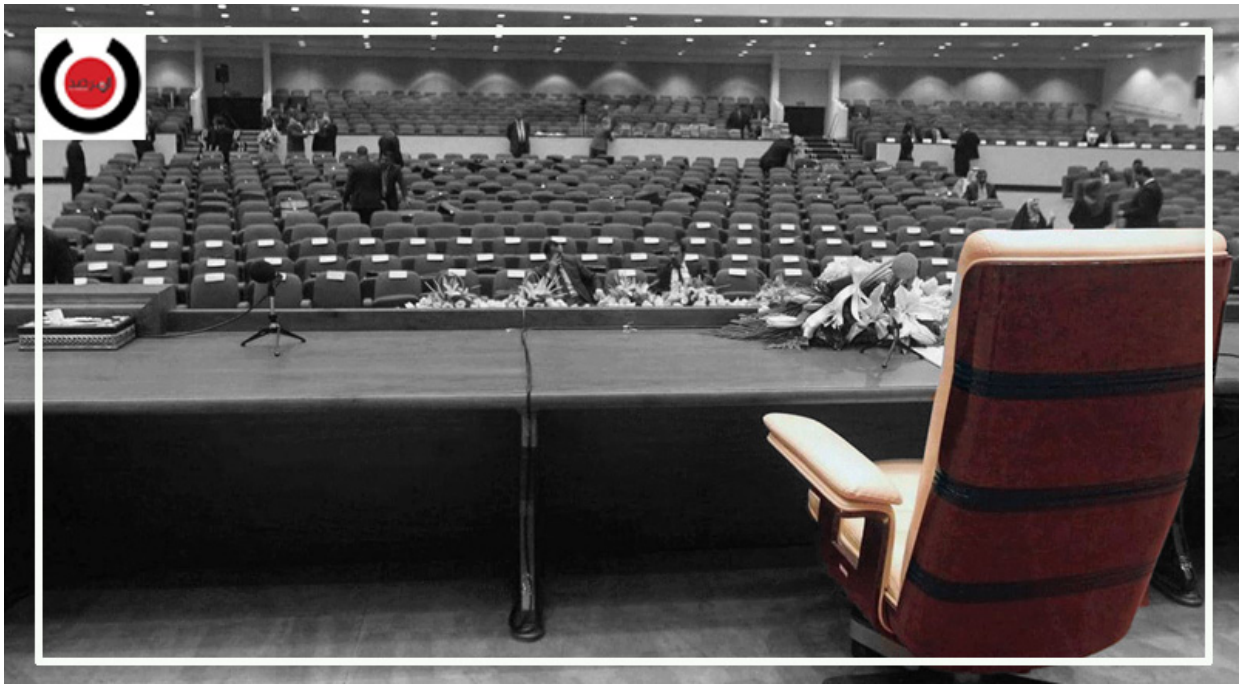

ملف الانسداد السياسي ومشاورات الاطراف السياسية

الاتحاد الوطني: الاتفاق هو الخيار الوحيد لحل الانسداد السياسي

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

أكدت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب، يوم الاثنين، ان اتفاق الاطراف السياسية هو الخيار الوحيد لحلحلة الاوضاع صوب تشكيل حكومة جديدة.

وقال هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب لـPUKmedia: ان حل الانسداد السياسي يتم بالاتفاق ولا طريق آخر امام الكتل السياسية الا الاتفاق، مؤكدا اهمية اتفاق الاطراف الشيعية اولا، نحو تشكيل حكومة جديدة.

واضاف: ان حل مجلس النواب، امر صعب، كما ان المجلس ربما لن يستطيع الالتئام قبل عيد الفطر المبارك، مؤكدا، ان جهود حلحلة الاوضاع ستستأنف بين الاطار التنسيقي والتحالف الثلاثي، لتجاوز تحديات مرحلة صعبة.

«وساطة اقليمية لحل المشاكل داخل البيت الكردي»

هذا وكشف كاروان يارويس النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب، يوم الاحد، عن وجود وساطة اقليمية لتقريب وجهات النظر داخل البيت الكردي.

واوضح النائب يارويس لـPUKmedia: ان وساطة اقليمية تعمل لحل المشاكل داخل البيت الكردي، وتقريب وجهات النظر في اقليم كردستان.

واضاف: انه لا يوجد اتصال مباشر بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني وجميع خطوط التواصل

منقطعة إلى أشعار اخر، لافتا الى ان الانسداد السياسي جاء من البيتين الكردي والشيعي، مؤكدا ضرورة وجود طاولة مفاوضات سريعة وحوارات مكثفة للخروج من الازمة والمضي نحو تشكيل حكومة جديدة.

«الاتحاد الوطني يصر على إتمام المسار السياسي الذي اختاره»

وقد اعلن الاتحاد الوطني الكردستاني تصميمه على المسار السياسي الذي اختاره والتمسك بمرشحه لرئاسة العراق.

وفي هذا الصدد أكد عضو الاتحاد الوطني الكردستاني،محمود خوشناو،يوم السبت، تمسك حزبه بمرشحه لرئاسة الجمهورية برهم صالح.

وأشار خوشناو الى ان العناد السياسي لا يخدم الشعب الكردي ولا المصلحة العامة لإقليم كردستان، مبينا ان الحزب الديمقراطي استحوذ على جميع المناصب في إقليم كردستان.

كما نفى خوشناو وجود أي تحالفات بين الوطني الكردستاني وبين الإطار التنسيقي والكتل والتحالفات الأخرى.

الحكيم وبلاسخارت يستعرضان التطورات السياسية

الى ذلك استعرض رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، السيد عمار الحكيم، مع ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جنين بلاسخارت، تطورات المشهد السياسي في العراق وحالة الانسداد السياسي الذي تعيشه العملية السياسية.

وذكر بيان لمكتب رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية الأحد: ان الرؤى تطابقت حول ضرورة تشكيل حكومة متوازنة قادرة على تحقيق تطلعات الشعب العراقي.

وأشار الحكيم، حسب البيان، الى مبادرته الأخيرة، قائلا: ان الحل لا يعدو تنازل الجميع لصالح العراق وتغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة، مبينا ان الانسدادات السياسية السابقة لم تحل إلا بجلوس الأطراف على طاولة الحوار والإلتقاء في المنتصف.

غازي كاكيي: الثلث الضامن لن يهمش أو يقصي أي طرف سياسي

بدوره أكد عضو الاتحاد الوطني الكردستاني غازي كاكيي ان على القوى الكردستانية حل خلافاتها وان تتوحد للدفاع عن حقوق شعب كردستان في بغداد.

وقال كاكيي خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث عبر شاشة المسرى، ان الاتحاد الوطني بدأ سلسلة من الحوارات بعد إجراء انتخابات تشرين المبكرة مباشرة، ومنذ البداية يهدف الى ذهاب القوى الكردية الى بغداد بوفد مشترك ليكون خطاب الكرد موحدا، وقد عقدت اجتماعات بينه وبين الحزب الديمقراطي على مستوى رئاسات الجانبين والمكتبين السياسيين، لكن للأسف لم نستطع تحقيق الهدف مع الديمقراطي فهو كانت لديه اتفاقيات سرية بدون علم الاتحاد الوطني.

واضاف كاكيي ان "الاتحاد الوطني لم يشهد إستقرارا كما يشهده الآن منذ مرض ورحيل الرئيس مام جلال، فهناك استقرار في جميع مفاصل الاتحاد واليوم هو يذهب الى ملتقى الاتحاد لتصحيح مساره"، مشددا على ان "تحركات الرئيس بافل طالباني في بغداد تحسب له فهو بوجوده في بغداد سيكون قريبا من مصادر القرار ومفاصل الحكم في

بغداد".

وعن عددا نواب الثلث الضامن اوضح كاكايي ان نواب الثلث الضامن زادوا ما بين ٢٥ الى ٣٠ نائبا بين جلستي انتخاب رئيس الجمهورية لانهم شعروا بوجود تدخلات اقليمية في الشأن العراقي بشكل سلبي، مبينا ان عدد نواب الثلث الضامن في الوقت الراهن وصل الى أكثر من ١٧٠ نائبا، مشددا على ان الاتحاد الوطني وشركاءه حتى لو وصلوا الى ٢٢٠ نائبا لا يريدون تهميش وإقصاء أي طرف.

وعن الخلافات بين القوى الكردستانية شدد كاكيي على ان الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي يواجهان تحديات مشتركة رغم الاختلاف بينهما في الكثير من الملفات، فهذا يجبر الجانبين على الذهاب الى طاولة حوار والتفاهم على جميع الملفات، مشددا على انه لو ذهبت القوى الكردستانية مجتمعة الى بغداد فستكون قوتهم في الدفاع عن حقوق شعب كردستان في وحدتهم.

وشدد كاكيي على ان الكرد كانوا بيض القبان في العملية السياسية وحين كان مام جلال في بغداد لم يكن هناك انسداد سياسي يستمر اكثر من شهر وكان طاولته جامعة لجميع الفرقاء السياسيين، اليوم وفي المرحلة الراهنة فإن العراق وإقليم كردستان يفتقدان لشخصية مثل شخصية مام جلال ولا يوجد حاليا في العراق شخصية جامعة لحل الخلافات بين الفرقاء السياسيين، مؤكدا ضرورة عمل القوى الكردستانية سوية على حل المشكلات مع بغداد ولا يستطيع أي حزب حل المشكلات مع بغداد بشكل منفرد.

وعن سيناريو اتفاق الكتل السياسية على بقاء رئيس الجمهورية والوزراء في منصبيهما قال كاكايي انه في ظل الانسداد السياسي واستمراره لابد من الذهاب الى بديل ثاني وثالث، والمحكمة الاتحادية فسرت المادة ٧٠ من الدستور في ان يبقى رئيس الجمهورية يؤدي مهامه، تبقى المشكلة في الحكومة هل تستقيل ونذهب الى تشكيل حكومة جديدة او تستمر الحكومة الحالية بعد تدخل المحكمة الاتحادية وتفسير موقف الحكومة، مشددا على انه لابد من إيجاد مخرج وحل هذا الانسداد، فإما ان نذهب الى حل سياسي او نذهب الى حلول اخرى لمعالجة الوضع.

دولة القانون: هناك جدية لحل الأزمة السياسية بعد العيد

وأكد ائتلاف دولة القانون وجود جدية من قبل الكتل السياسية لحل الازمة السياسية، وفيما رجح حسم رئاسة الجمهورية وتشكيل الحكومة بعد عيد الفطر المبارك، حذر محلل سياسي من تداعيات استمرار الازمة السياسية الراهنة، في حين قدم مقترحا للانفراج السياسي.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الزيادي في حديث لـ"الزوراء": انه الى الآن لا توجد اي بوادر لحل الازمة الراهنة وما زالت الامور على ما هي عليه، إلا ان هنالك محاولات ومباحثات متواصلة وربما سترى نتائجها النور خلال الايام المقبلة.

واضاف: ان الخروج من الازمة السياسية يحتاج الى تنازلات من قبل جميع الاطراف السياسية من اجل مصلحة الشعب. متوقعا حدوث انفراجة سياسية بعد عيد الفطر المبارك وربما يتم حسم رئاسة الجمهورية وتشكيل الحكومة. واشار الى: ان هنالك جدية وتحمل مسؤولية من قبل الكتل السياسية الوطنية لحل الازمة السياسية لانها تعي جيدا خطورة الوضع الراهن والظروف التي يمرها بها البلد.

عضو بالإطار ينفي أي تقارب مع «انقاذ وطن»

من جهته، نفى عضو الاطار التنسيقي عائد الهلالي، حدوث أي تقارب لحد الان بين الاطار وتحالف «انقاذ وطن»، عاداً النواب المستقلين «كتلة صغيرة غير قادرة على تغيير الموازين السياسية».

وقال عائد الهلالي لشبكة روداو الاعلامية، انه «لا يوجد أي تقارب بين الاطراف السياسية»، مبينا ان «كتلة انقاذ وطن لديهم نوابهم، وثبات وطن ايضاً لديهم نوابهم».

ورأى عضو الاطار التنسيقي أن «النواب المستقلين لا يمثلون شيئاً الان، فهم كتلة صغيرة ضعيفة غير قادرة على تغيير موازين القوى لصالح هذه الجهة أو تلك، وهو انقسموا بالاساس».

أما بخصوص الحوارات بين الجهات السياسية، أوضح عائد الهلالي ان «هنالك جلسات ونقاشات بين الاطراف السياسية وتوافقات، لكنها ضعيفة»، منوها الى انه «ورغم الحديث عن قرب ايجاد صيغة تفاهم بين الاطراف السياسية، لكننا نصطدم بحدوث تغييرات»، معرباً عن أمله في أن «تسفر هذه الحوارات عن شيء جديد».

تحالف «من أجل الشعب» يطلق مبادرة جديدة: عودوا لمجلس النواب

وقدم تحالف من أجل الشعب، الاحد، ثلاثة مقترحات للخروج من «الانسداد» الذي تمر به العملية السياسية، مؤكداً أنه سيقدم طلبا رسميا إلى هيئة الرئاسة في المجلس لعقد جلسة في يوم السبت الموافق ٧ أيار، داعياً جميع النواب إلى الحضور.

وذكر رئيس حركة امتداد المنضوية في التحالف، في مؤتمر صحفي «لقد حرص نواب تحالف من أجل الشعب ومعهم الكثير من النواب المستقلين على حضور جميع الجلسات السابقة لمجلس النواب والالتزام بالواجبات والمدد الدستورية لتحقيق أحد أهم واجبات مجلس النواب والانتخابات النيابية المبكرة ألا وهو إنفاذ إرادة الشعب في حكومة جديدة وبرلمان جديد ونواب خارج سلطة الأحزاب الحاكمة يكونوا هم الأمل بالتغيير».

وأضاف الركابي أنه «بسبب الانسداد السياسي الحاصل حاليا وعدم احترام الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية وعدم إحترام إرادة الشعب، فإن تحالف من أجل الشعب المتمثل بحراك الجيل الجديد وحركة امتداد يقدم المبادرة الآتية:

اولاً/ سنقدم اليوم طلبا رسميا إلى هيئة الرئاسة في المجلس ونشرع بجمع التواقيع لعقد جلسة رسمية لمجلس النواب في يوم السبت الموافق ٧ أيار وندعو جميع نواب الشعب للحضور بغض النظر عن إنتمائاتهم السياسية للخروج بحل سياسي للأزمة الحالية من أجل إكمال تشكيل اللجان النيابية والمضي نحو إقرار الموازنة التي تتعلق بحياة المواطنين حيث أن تعطيلها جريمة لا تغتفر.

وبما أن الحكومة الحالية تعمل منذ ستة أشهر بدون رقابة نيابية مما سمحت لنفسها بخرق قانون إدارة البلد في حكومة تصريف الأعمال لذا يجب على مجلس النواب أن يبدأ بإكمال إجراءاته في تشكيل اللجان النيابية في هذه الجلسة من أجل المتابعة والمراقبة وتشريع القوانين.

ثانياً/ بما ان النواب أقسموا على الالتزام بواجباتهم القانونية والدستورية فإن تحالف من أجل الشعب سيقدم دعوى إلى المحكمة الاتحادية ضد النواب الذين يتسببوا بتعطيل العمل البرلماني بإعتبار ذلك حنثاً باليمين الدستوري يستدعي إيقاف صرف جميع مستحقات السيدات والسادة النواب المعطلين للجلسات لحين أداء واجباتهم الدستورية، حيث أن عدم إتفاق الأطراف السياسية على إختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أو المقاطعة السياسية لجلسات

مجلس النواب يجب أن لا تؤدي إلى تعطيل وشل العمل البرلماني.

ثالثاً/ في حال رفض طلب عقد هذه الجلسة أو الفشل في عقدها، فإن تحالف من أجل الشعب سيتبع الطرق القانونية والدستورية لحل مجلس النواب الحالي كونه عاجزا عن حل مشاكله والالتزام بالدستور وواجباته تجاه الشعب والدعوة إلى إنتخابات نيابية جديدة.

مبادرات الحل.. مساع لبناء خارطة طريق تنهي الانسداد

وفي هذا السياق يقول عضو مجلس النواب، النائب المستقل ياسر الحسيني لـ(المسرى) إننا" كنواب مستقلين في مجلس النواب العراقي، وكحرص منا للخروج من هذا المأزق السياسي، طرحنا مبادرة للتفاهم والجلوس معاً لانهاء هذا الوضع السياسي المتأزم"، مبيناً " اتصالهم بأغلب النواب المستقلين وإبلاغهم بالمبادرة قبل أن تطرح على الأحزاب والكتل النيابية، وبالتالي لاقت الفكرة وكخطوة أولية، ترحيباً كبيراً من النواب المستقلين وكذلك من المواطنين والناشطين الذين كانوا في ساحات التظاهر".

وفيما يتعلق برد فعل أو موقف الاطار التنسيقي والتحالف الثلاثي من مبادرة المستقلين أو تسليمهم نص المبادرة،أشارالحسيني إلى أن " إعلان المبادرة بشكل رسمي لوسائل الإعلام يعتبر بحد ذاته، تبليغاً لكل الكتل والتحالفات السياسية، وننتظر مواقفهم العملية بخصوص المبادرة مستقبلاً".

ومن جهته يقول النائب المستقل في مجلس النواب حسن السعبري لـ(المسرى)، إننا" كنواب مستقلين قدمنا هذه المبادرة أو كما نسميها خارطة الطريق، خارطة تجمع كل القوى السياسية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها ومواقفها للجلوس على طاولة حوار واحدة"، مطالباً القوى السياسية " الابتعاد عن الضغوطات الخارجية والداخلية وإبدار المرونة والتنازل عن بعض الإمور،لكي تكون البلاد ومواطنيها نصب أعين ممثليها الذين انتخبهم الشعب لكي يقوموا بالإصلاح وتحسين حياة المواطنيني وليس الصراع والتناحر على المناصب".

وأوضح السعبري أن " الوضع العام في البلاد هو الأساس، ولا ننسى أن الجمهور هو الضاغط لايجاد حل والخروج من هذه المرحلة، وبخلافه الشعب سيكون له كلمته في مطالبة مجلس النواب بعقد جلسة طارئة، يكون الهدف منها تصحيح قانون الانتخابات وحل مجلس النواب، والدعوة لانتخابات مبكرة".

الانسداد السياسي يغذي حركة الاحتجاج في العراق

وقد حفزت الأزمة السياسية الحالية، حركات الاحتجاج على تنظيم صفوفها مجددا، إذ كشف ناشطون في بغداد ومحافظات أخرى، عن تصعيد كبير قادم، والخروج في تظاهرات موحدة في الأيام القليلة المقبلة، مؤكدين دعمهم للحركات السياسية الناشئة في البرلمان.

ويقول الناشط فالح الموسوي خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «هناك لجنة مركزية للتظاهرات، وهي مستمرة بعملها، وعقدت اجتماعات مكثفة مؤخرا، خاصة وأنها تضم ناشطين من مختلف المحافظات».

ويضيف الموسوي، أن «اللجنة ارتأت أن تطرح حلا، بما أن الكتل السياسية لم تتفق على آلية تشكيل الحكومة واختيار رئيس الجمهورية والوزراء، وعليه تم تقديم أسماء كمرشحين للرئاسات»، مبينا أن «التظاهرات مستمرة سواء على مستوى المركز أو المحافظات، وقبل أيام خرجت جماهير كبيرة في واسط وبابل وبغداد رغم المحاذير الأمنية».

ويلفت إلى «تصعيد قادم في الأيام المقبلة، والاتجاه نحو بغداد في تظاهرات ستكون أبرز مطالبها تشكيل الحكومة أو حل البرلمان».

يشار إلى أن منتصف الشهر الحالي، شهد خروج تظاهرات في بغداد وواسط وكربلاء والنجف والسليمانية والمثنى والبصرة وبابل والديوانية، للمطالبة بالإسراع في تشكيل الحكومة، وقد أطلق المتظاهرون اسم «لا إطار ولا تيار.. جمعة قرار الشعب»، على تظاهرتهم، وطرحوا أسماء عدة لرئاسة الحكومة منها النائب باسم خشان والقاضي عبد الأمير الشمري والقاضي رحيم العكيلي، فيما طرحوا اسم القاضي رزكار محمد أمين لرئاسة الجمهورية.

الى ذلك، يرى الناشط محمد الياسري خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «حركة الاحتجاجات مستمرة ولم تتوقف، لكن وتيرتها تتصاعد مع الأحداث على اعتبار أننا نمر بفترة حساسة تتعلق بتشكيل الحكومة، والناشطون متفاعلون بشكل عام مع هذا الموضوع وما رافقه من خروق كبيرة وعلنية».

ويردف الياسري، أن «الهيئات التنسيقية عقدت اجتماعات واتخذ فيها قرارت عديدة»، مبينا أن «هناك خطين الآن، أولها يتعلق بالضغط من أجل تشكيل الحكومة الجديدة، والثاني دعم الحركات الجديدة الناشئة، التي تتمتع بعدد مقاعد بسيط ولا يمكنها منافسة الكتل التقليدية».

عزة الشابندر: أمام الصدر ثلاثة احتمالات لحل الأزمة السياسية

وأفاد السياسي المستقل والعضو السابق لمجلس النواب، عزة الشابندر، أن «هناك ثلاثة احتمالات ممكنة أمام السيد مقتدى الصدر للتوصل إلى حلول بشأن حل الأزمة السياسية في العراق»، وأن «العملية بحاجة إلى حوارات بين الأطراف المتخالفة لفك ما يسمى بـ(الانسداد السياسي)».

وقال الشابندر، الذي يعتبر من المقربين من غالبية الأطراف السياسية الشيعية والسنية والكردية، لشبكة روداو الإعلامية، إن: «أول هذه الاحتمالات هو أن ينجح زعيم التيار الصدري في تشكيل حكومة حسب رؤيته وطريقته، حكومة أغلبية وطنية، ويستبعد منها بعض أطراف الإطار التنسيقي، أما الاحتمال الثاني فهو أن يقبل السيد مقتدى الصدر على التوافق مع بعض أطراف الإطار التنسيقي ويختار رئيس الحكومة على أن لا يكون من التيار الصدري، وبذلك سيفقد جميع النقاط ولن يحصل على الوزارات التي يريدها، أما الثالث، فهو أن يختار اللجوء إلى المعارضة ويتخلى عن تشكيل الحكومة، وفي تقديري أن الصدر أحياناً يفضل الذهاب إلى المعارضة (الوطنية) على أن يعود إلى المربع الأول، الشراكة، والعمل مع حكومة توافقية لا سيما وأن مشروعه قائم على حكومة أغلبية وطنية».

وحول المواقف الأخيرة بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، قال الشابندر: «الإطار التنسيقي يتمتع برؤية واضحة لما يريدون، على العكس من تحالف إنقاذ وطن، الذي يجمع بين التيار الصدري وتحالف سيادة السني والحزب الديمقراطي الكردستاني، الذين لم يتوصلوا حتى الآن إلى رؤية واضحة لحلحلة الأمور».

وأضاف الشابندر أن «الإطار التنسيقي لا يريد أن يستأثر بتشكيل الحكومة لوحده، كما أنه يرفض أن يستأثر التيار الصدري بالحكومة القادمة، بمعنى انهم يريدون تشكيل حكومة توافقية، وهذا مطلبهم منذ البداية، بينما يصر التيار الصدري ومعه تحالف سيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني على تشكيل حكومة أغلبية وطنية». معبراً عن اعتقاده بضرورة الحوار بين التيار الصدري والإطار التنسيقي «لإنقاذ العملية السياسية».

سوران علي:

الكونفدرالية والهروب إلى الأمام

إنه هو الهروب إلى الأمـام بعينه ما طرحه السيد مسرور بارزاني في تشاتام هاوس بشأن الدعوة لتطبيق الكونفدرالية في العراق بحجة منحها المكونات قوة أكثر، فطرح كهذا في خضم الأزمات التي تعصف بالبلاد يدعو إلى التأمل فهو مقترح ضعيف، وهو دون شك يأتي كتغطية على أزمة بأخرى كردستان والعراق في غنى عنها، إذ لن يقدم أو يؤخر شيئا من الوضع العراقي المنسد أصلا

> قد يكون القصد من وراء الطرح هو التهرب من تنفيذ قرار الاتحادية حول نفط الإقليم

إن لم يزد من شدة انسداده، وهو كذلك تناقض بوضوح موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني في العملية السياسية، ففي حين يسعى للعودة بقوة إلى العراق لتبوء مكانة ومناصب فيه وينافس الجميع على عراقيتهم، يأتي السيد مسرور بارزاني وينادي بتطبيق الكونفدرالية التي تعني عكس هذه التوجهات تماما.

يبدو أن السيد مسرور بارزاني نسي أو تناسى أن تطبيق الكونفدرالية في العراق بدل الفدرالية تترتب عليه مخاطر كثيرة منها وقف العمل بالدستور الحالي أو إلغائه وصياغة آخر جديد وهو أمر فائق الصعوبة إن لم يكن مستحيلا، في وقت يجد الكرد أنفسهم أحوج ما يكونون للتمسك بالدستور الحالي الذي يضمن معظم حقوقهم القومية.

ولابد من الأخذ بنظر الاعتبار أن الإقليم يعيش الآن في الوقت الراهن وضعا يعد أفضل بكثير فعند تطبيق الكونفدرالية سينقطع تدفق الأموال التي يتسلمها لدفع رواتب موظفيه كل شهر ولن يبقى هناك ما تسمى نفقات سيادية أو تشغيلية كما لن يبقى للكرد وجود في أي مؤسسة عراقية في العاصمة الاتحادية.

قد يكون القصد من وراء الطرح هو التهرب من تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية حول نفط إقليم كردستان، ولكن من المؤكد أنه جاء دون الأخذ في الحسبان تداعياته وحتى دون دراسة ومناقشة أو مفاتحة الأطراف المعنية به سواء في الإقليم أو في العراق وبالتالي فمن المستحيل أن يأخذ حيزا في مناقشات الأطراف العراقية أو تولي له أهمية تذكر. أضف إلى ذلك أن مثل هذا الطرح يعد مفاجأة للجميع لذلك ليس من المستبعد أن يكون الهدف منه إشغال الأطراف السياسية به لإبعاد الأنظار عن موضوع قرار المحكمة.

لقد أعاد الطرح إلى الأذهان ما يعرف به الحزب الديمقراطي الذي يرفع سقف مطالبه عند الأزمات، ولكن ليس في كل مرة تسلم الجرة، فهذه الفكرة كما تقول المؤشرات لن تجد قبولا لا داخليا في كردستان ولا في العراق ولا عند الدول الإقليمية؛ لأنها لا تخدم العملية السياسية ووحدة العراق الديمقراطي الاتحادي وحقوق الكرد فيه.

وتؤكد الأطراف الكردية البارزة أن الأفضل للكرد في هذه المرحلة الدفاع عن الديمقراطية والفدرالية في العراق كما نص عليه الدستور، لأنه يمثل أفضل

> الخوض في موضوع كهذا لابد أن يخضع لاتفاق القوى السياسية الكردية ومؤسسات الإقليم

خيار متاح أمامهم لا سيما وأن هناك محاولات لتعديله بما لا يتواءم مع رغبات وإرادة الكرد، ولابد لتلك الأطراف أن تعي أيضا أن الشعارات الكبيرة البراقة التي يرفعها البارتي ليس لها أي دعم سياسي وقانوني ودستوري فكما هو معروف يكرر البارتي دعواته للأطراف العراقية إلى الإلتزام بالدستور مرارا في حين هو يدعو لأمور مختلفة الأمر الذي يعد تناقضا واضحا، فطرح أفكار وتوجهات كفكرة الكونفدرالية تعتبر مخالفة للدستور ولما يجري في العراق الذي يعتبر حزب السيد مسرور نفسه جزءا منه ويريد العودة إليه بقوة بعد فشل الاستفتاء على استقلال اقليم كردستان الذي كان البارتي نفسه عرابه وحامل رايته.

لم يبق البارتي على التوافق الذي سار عليه العراق بعد ٢٠٠٣ وفضل الذهاب وراء فكرة الأغلبية مع أطراف لا تؤمن أصلا بالفدرالية بل وتعاديها وخرج عن المسار الكردي بترشيحه أشخاص لمنصب رئيس الجمهورية بخلاف الاتفاقات المسبقة والعرف السياسي السائد فكيف يطرح الكونفدرالية وهو متحالف مع أطراف ترفع شعار وحدة العراق أولا وأخيرا؟

وهذا سؤال بانتظار التحالف الثلاثي للإجابة عليه.

إن الخوض في موضوع مهم وحساس يتعلق بمستقبل الكرد كمكون أساسي في العراق لابد أن يخضع لاتفاق القوى السياسية الكردية ومؤسسات الإقليم التشريعية وليس من حق السيد مسرور بارزاني الذي يمثل حزبه فقط في حكومة ائتلافية التحدث باسم الكرد مطلقا وطرح أفكار تهمهم كقومية ثانية في العراق.

في المجمل جاء طرح تطبيق الكونفدرالية ميتا قبل ولادته، إذ لم يراع التوقيت المناسب وجاء بالتزامن مع تراكم العديد من المشكلات والأزمات، ولم يتمتع بأرضية مناسبة بل تفاجأ به الأصدقاء قبل الخصوم، ولم يأت من موقع قوة وتأييد بل بدا كرأي شخصي لا أكثر ولا أقل.

*كاتب وصحفي من كردستان العراق
*موسوعة ايلاف

محمد عبد الجبار الشبوط :

الدعوة الكردية الى الكونفدرالية

الدعوة التي اطلقها السيد مسرور البارزاني في لندن والتي تضمنت في جوهرها تعديل صيغة العلاقة بين اقليم كردستان مع المركز في بغداد من الفيدرالية الى الكونفدرالية اثارت ردود فعل سلبية في الولايات المتحدة الامريكية.

نشير باديء ذي بدء الى ان الشعب الكردي في العراق يملك كامل الحق بتقرير مصيره، وهو الحق الذي اقرته كل الشرائع السماوية والوضعية، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة.

وقد مارس الشعب الكردي هذا الحق مرتين على الاقـل، الاولـى بعد انسحاب السلطة الصدامية من كردستان بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١، والثاني في التصويت على دستور عام ٢٠٠٥ الذي قال في المادة (١١٧/ اولا): "يقر هذا الدستور، عند نفاذه، اقليم كردستان وسلطاته القائمة، اقليماً اتحادياً."

وكان يفترض ان نعتبر هذا الموضوع منتهيا، لكن الاستفتاء الذي اجري في كردستان حول الاستقلال ودعوة مسرور البارزاني الاخيرة تعيدان الموضوع الى الواجهة مرة اخرى.

وهنا لابد من التأكيد على ان اي تغيير في صيغة العلاقة يجب ان يتم باتفاق الطرفين ولا يجوز اتخاذ موقف منفرد.

ويعرف رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الذي التقاه مسرور مؤخرا، هذه الحقيقة، حيث لا يسمح لاقليم سكوتلاندا باجراء استفتاء على الاستقلال الا بموافقة حكومة لندن، لان الفدرالية لا تعني استقلال وخروج الاقليم الفدرالي عن السلطة الاتحادية.

وبالتالي فان تحول العراق من دولة اتحادية (فدرالية) الى دولة كونفدرالية يتطلب موافقة الشعب العراقي ككل بما فيه الشعب الكردي، وهذا يجب ان يتم باستفتاء عام وليس في الغرف المغلقة.

ويتعين على جميع الاطراف ذات العلاقة ان تتقبل نتائج مثل هذا الاستفتاء مسبقا مهما كانت.

والنقطة الاهم في هذا الموضوع ان استقلال اقليم كردستان، سواء بطريقة ضمنية باسم الكونفدرالية، او بصورة صريحة، ليس قرارا محليا فقط، انما هو قرار اقليمي ودولي ايضا.

وهذه حقيقة قد تكون مرة، لكن يجب القبول بها، والا فان اي اعلان للاستقلال من طرف واحد سيكون مصيره نفس مصير الجمهورية القبرصية التركية التي اعلنت في شمال تركيا في ١٥ تشرين الثاني من عام ١٩٨٣.

وليس سرا ان الدول الاقليمية (تركيا وايران) اضافة الى الولايات المتحدة، وهذا هو الاهم، لن تقبل بتقسيم العراق، واعلان دولة كردية مستقلة بقرار من طرف واحد.

والمعروف ان المصالح الحيوية الايرانية والتركية والامريكية تتعارض بالكامل مع هذه الخطوة. وهذا هو الذي يفسر رد الفعل الامريكي القوي على دعوة مسرور البارزاني الى الكونفدرالية، لانها ستكون خطوة مؤكدة نحو الاستقلال، وهذا ما لن تقبل به الولايات المتحدة.

وهذا ما اكدته مساعدة وزير الخارجية الامريكية جينفير كافيتو التي قالت في تصريح حديث ان "الولايات المتحدة تدعم عراقا مستقرا، موحدا يضم اقليم كردستان". وهذا موقف انعكس ايضا على صحف امريكية مهمة.

وبالتالي فان على الكرد ان يرسموا احلامهم القومية في اطار المعطيات الدولية والاقليمية، فضلا عن الاطار الوطني العراقي.

وهذه رسالة لكل الاطراف المكونة لما يسمى بالفسيفساء العراقي في ان تحدد اهدافها في اطار دولة عراقية موحدة ومستقلة ومتعايشة مع نفسها ومع محيطها الاقليمي والدولي.

> **دعوة مسرور البارزاني اثارت ردود فعل سلبية في الولايات المتحدة الامريكية**

وهذا يتطلب ان تعقد هذه الاطراف العزم على الاتفاق على شكل دولة عراقية يحقق امال المكونات، ويرفع المظلومية، ويزرع الشعور بالاطمئنان والثقة في النفوس، بدون نزوع خفي او معلن الى الانفراد او الانفصال او ما شابه.

وقد دلت الخبرة الدولية على ان ذلك ممكن في اطار الدولة الحضارية الحديثة التي تقوم على اساس المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمؤسسات والعلم الحديث.

ولا نتوقع ان تشهد مثل هذه الدولة اضطهادا او تمييزا على اساس الدين او المذهب او القومية او اللغة او المنطقة او الانتماء السياسي او الجنس.

خبراء: ملفات الحكومة الاتحادية والإقليم «معقدة»

بغداد: عمر عبد اللطيف:وصف خبراء وسياسيون، ملف المستحقات النفطية بين الحكومة الاتحادية والإقليم بالـ«معقد»، وبينما حملوا الحكومة ووزير المالية مسؤولية نقل الأموال للإقليم رغم عدم التزامه بدفع ما فرض عليه قانونياً، أشاروا إلى أن هذا الأمر لن يحل إلا بتشريع قانون النفط والغاز.

وحمل عضو مجلس النواب أحمد الربيعي، وزير المالية المسؤولية الأكبر في تحويل مبالغ مالية بشكل دوري إلى إقليم كردستان.

وقال الربيعي لـ«الصباح»: إن «الحديث عن تحويل مبالغ مالية بشكل دوري إلى الإقليم ذو شجون، إذ يجب على الوزير أن لا يوافق على ذلك، ما لم يتم تسليم النفط إلى الحكومة الاتحادية وتصديره عن طريق شركة تسويق النفط (سومو)»، وأضاف أن «هذه القضية قد كفلتها موازنة ٢٠٢١، وبموجبها يصدر نفط الإقليم عن طريق الحكومة الاتحادية وتسلم مقابل هذا مبالغ مالية».

وأكد أن «الحكومة الاتحادية تجامل الإقليم على حساب حقوق الشعب بشكل عام والمحافظات الجنوبية بشكل خاص، إذ أنها تنظر بعين واحدة دون عدالة في كل المجالات سواء كان بتصدير النفط من الإقليم أو العقود التي يبرمها مع دول أخرى أو المنافذ الحدودية، في حين نرى تطبيق القوانين يسري على جميع المحافظات».

واستبعد الربيعي أن «يكون لمجلس النواب الحالي أي موقف تجاه ما يحصل في الإقليم من ضرب قرارات المحكمة الاتحادية عرض الحائط».

أما الخبير بشؤون الطاقة فرات الموسوي، فقد وصف ملف المستحقات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بالـ«معقد» الذي ينذر بمواجهة بين الطرفين على الدوام، وأنه «بذرة لإنتاج المشكلات الواحدة تلو الأخرى».

وأضاف الموسوي في حديث لـ«الصباح»، أن «الخلافات المستمرة والتوتر القائم في تفسير الدستور جعلت إقليم كردستان يستثمر النفط، ويسدد للشركات

المنتجة، ومع ارتفاع أسعاره صار يصدر النفط من دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في بغداد».

وبين بأن «هبوط أسعار النفط أدى إلى عجز الإقليم عن تسديد رواتب موظفيه أو دفع مستحقات الشركات المنتجة، ما جعله يعود إلى التفاوض مع بغداد بشأن الموازنة ومستحقات الكرد ١٧ ٪ من الموازنة المالية التي قررها الدستور، ولا يزال النزاع قائماً بشأن هذه النسبة».

وتابع أن «التطورات الأخيرة أدت إلى عدم قدرة إقليم كردستان على الانفصال عن حكومة بغداد، لأن آبار نفط كركوك أصبحت تحت سيطرة بغداد بعد عام ٢٠١٧، في حين أن المشهد تعقد كثيراً بعد قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان، وكذلك عدم مشروعية بيع النفط خارج الحكومة الاتحادية وبطلان عقود الشركات النفطية الأجنبية العاملة بالإقليم، كل ذلك أدى إلى مزيد من الضغط والتوتر بين الجانبين على الرغم من عدم قيام الحكومة الاتحادية بأي خطوة قانونية من أجل السيطرة على واردات المنافذ الحدودية في الإقليم والتي باتت تشكل قلقاً مستمراً ومحرجاً للحكومات المتعاقبة أمام المواطن العراقي، وخصوصاً المواطن الجنوبي، الذي تيقن بأن الحكومة الاتحادية ضعيفة وغير عادلة لأن الجنوب يصدر الكمية الأكبر من النفط الذي يشكل معظم إيرادات الموازنة العراقية بينما هو يعاني من ضعف شديد في البنى التحتية وضعف كذلك في الخدمات وعلى جميع الأصعدة، بينما تقوم حكومة المركز بدفع رواتب موظفي الإقليم وتسلم جميع موازناتهم كاملة».

ونبه إلى أن «بقاء هذا الوضع بين حكومتي المركز والإقليم سيؤدي إلى مزيد من الصراعات والتوترات والتي تنعكس دائماً على الوضع السياسي والأمني وكذلك الاقتصادي مما يضعف الدولة العراقية عموماً»، واقترح الموسوي بأن «حل هذه المشكلات يكمن بالعودة إلى الدستور وتغيير بعض القوانين التي ستسهم في استقرار البلد».

وكان وزير المالية علي عبد الأمير علاوي، أكد في كلمة من واشنطن الجمعة، أن الإقليم لم يسلم إيراداته إلى بغداد، وأشار إلى أن «الحكومة الاتحادية لم تتلق أي نقد أو حساب من إقليم كردستان رغم أنه ملزم بدفع عائدات صادرات النفط والجمارك والرسوم والضرائب الأخرى المرتبطة بالإقليم وخاصة الجمارك»، مبيناً أن «الحكومة الاتحادية قدمت مبالغ إضافية إلى إقليم كردستان لعدم قدرته العام الماضي على دفع نفقات رواتب موظفي الخدمة المدنية، وسنواصل القيام بذلك حتى تتم تسوية الحسابات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية».

> **لا حلول جذريا في هذا الملف ما لم يبدأ حوار جدي وحقيقي بنية خالصة للتسوية**

من جانبه، استبعد رئيس المركز الاستشاري العراقي فرهاد علاء الدين، «وجود أي حلول جذرية في هذا الملف ما لم يبدأ حوار جدي وحقيقي بين الإقليم والمركز، مع نية خالصة للتسوية النهائية».

وأضاف علاء الدين في حديث لـ«الصباح»، أن «أول هذه الحلول هو تشريع قانون النفط والغاز الاتحادي الذي لم تتمكن القوى السياسية من تشريعه منذ عام ٢٠٠٧"، وأضاف أن "الخلاف بين الإقليم والمركز مزمن وطويل الأمد ويتم تأجيله في كل موازنة منذ بداية العملية السياسية الجديدة، إذ أن الإقليم يطالب باستحقاقاته من الموازنة الاتحادية وبالمقابل تطالب الحكومة المركزية بتسليم عائدات صادرات النفط والجمارك والرسوم وخاصة الجمارك لها".

*صحيفة«الصباح» البغدادية الرسمية

علي الصراف :

قفل كردي لمخلب تركي

*صحيفة»العرب» اللندنية

عملية "قفل المخلب" التركية ضد مسلحي "حزب العمال الكردستاني" في شمال العراق تمت بالتنسيق مع أربيل، لا بالتنسيق مع بغداد،كان ذلك مجرّد فصل آخر من فصول التواطؤ التي يمارسها الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في أربيل ضد القضية القومية للشعب الكردي.

ذهب رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني إلى أنقرة، واجتمع مع الرئيس رجب طيب أردوغان ومسؤولين أمنيين آخرين ليقدم دعمه لعملية اقتحام تركية جديدة للأراضي العراقية. وخرج من الاجتماع ليعلن ترحيبه "بتوسيع التعاون ودعم الاستقرار والأمن في شمال العراق".

أمن شمال العراق الذي لا تحميه بغداد ولا أربيل نفسها، لم يصبح شأنا من شؤون أنقرة، بمنعطف جديد أو طارئ. إنه منهج تعود أصوله إلى سبعينات القرن الماضي، عندما بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني حرب اغتيالات للقيادات الكردية التركية تحت إشراف المخابرات التركية.

يمكن لأيّ أحد أن يرى أن حزب الملا مصطفى بارزاني لم يكن، ولا في أيّ وقت من الأوقات، حزب قضية قومية، أو حزب حرص على الحقوق الوطنية لكرد العراق، ولا أيّ كرد آخرين.

حزمة من الافتراضات الانتهازية هي التي وفّرت لهذا الحزب التبرير لكي يبحث لنفسه عن دور ومكانة على حساب القوى الكردية الأخرى التي تناضل من أجل الحقوق نفسها التي يتطلع إليها كرد العراق.

رأس هذه الحزمة هو أن "استقلال كردستان العراق" قضية منفصلة عن قضية الحقوق القومية الكردية، ولا يمكن الدفاع عنها إلا بالتعاون مع الأطراف الإقليمية، حتى ولو كانت هذه الأطراف تشنّ حربا على الكرد في الأقاليم الخاضعة لها.

سلطة العشيرة في أربيل، تحكم على أساس هذا الوهم. وبحسبها، فإن طلب النجاة للنفس يكفي في حد ذاته لكي يبرر التعاون والتواطؤ مع الذين يحاربون الكرد في بلدانهم.

هذا هو السبب الذي جعل سلطة الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل، سلطة ارتباطات أمنية مع أنقرة، وسلطة تواطؤات مع طهران. وأصبح من المبرر لها أن تكون شريكا في سفك دماء كرد آخرين.

حزب العمال الكردستاني (بي كيه كيه)، الذي تعدّه أنقرة تنظيما إرهابيا، هو جزء من حركة التحرر الوطني الكردية، وهو حزب مسلح مثلما ظل الحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه حزبا مسلحا على طول الخط. والمكانة التي يحتلها الـ"بي كيه كيه" إنما يستمدها من ثلاثة حقائق متلازمة.

الأولى، أنه يمثل تطلعات أكبر كتلة سكانية كردية في المنطقة. إذ يبلغ كرد تركيا نحو ٢٠ مليون نسمة، بينما لا يزيد كرد العراق عن ٥/٥ ملايين نسمة، أما كرد إيران فهم ٤/٦ ملايين نسمة، وأما كرد سوريا فيبلغون ١/٦ مليون نسمة.

هذا يعني، أنه لا توجد قضية حقوق قومية كردية من دون كرد تركيا. وأيّ امتيازات يحصل عليها الكرد الآخرون، ما لم تصبّ في التيار الحقوقي نفسه، فلن تعدو كونها امتيازات ميليشياوية تريد أن تستقل بما تحصل عليه من أعمال التغطي المزيف بالقضية القومية.

والثانية، هي أن كرد تركيا هم الأكثر حرمانا واضطهادا وتعرضا للظلم والتمييز، حتى أنهم لا يملكون أيّ حقوق يمكن أن تأخذ طابعا قوميا.

بما ذلك الحق في التعليم أو حتى التحدث بلغتهم القومية. وبينما تجري ملاحقة مجموعاتهم المسلحة كتنظيمات إرهابية، فإن نشطاءهم المدنيين، وجمعياتهم التي تقتصر على أداء خدمات إنسانية أو ثقافية، يتعرضون لملاحقات لا تنتهي، ويلقون في غياهب السجون لسنوات طويلة ليس لأنهم يقومون بأعمال محظورة، بل لمجرد الشبهات بأنهم يدافعون عن حقوق قومية، ممنوعٌ الدفاع عنها من الأساس.

> **يتصرف حزب العشيرة كمخلب قط لتركيا وكإصبع أمني متعفن بيد الآخرين**

والثالثة، هي أن حزب الـ"بي كيه كيه"، جزء من حركة سياسية تقدمية عريضة، يسارية إذا شئت، ولكنها ليست حركة تطرف قومي ولا بأيّ صورة من الصور. إنها حركة حقوق مواطنة، بل حقوق إنسانية، أغلقت عليها كل السبل.

اللافت في تاريخ هذه الحركة، هو أنها كلما أتيحت لها نافذة للنظر في هذه الحقوق، أو تخفيف مظاهر الظلم والاضطهاد، كلما سارعت إلى إلقاء السلاح، أملا بالأخذ بمسار سياسي آخر، وهو أمر لم يفعله حزب الملا مصطفى بارزاني، الذي ورثه ابنه مسعود، ويقود حكومته في أربيل مسرور ابن مسعود.

عندما يتصرف حزب العشيرة هذا كمخلب قط لتركيا في عملياتها ضد مسلحي بي كيه كيه، الذين يلوذون بأعالي جبال شمال العراق، فلأن ذلك جزء من طبيعته، كإصبع أمني متعفن بيد الآخرين. وليس لأنه حزب كردي أو يمثل أيّ شيء بالنسبة إلى الحقوق القومية الكردية.

أعضاء مجموعات صغيرة من مسلحي العمال الكردستاني، على أيّ حال، هم الذين يتخذون موئلا محدودا، ولأسباب لوجستية، في جبال سنجار. الجزء الأكبر من قوة هذا الحزب العسكرية موجود في تركيا نفسها.

هذه حقيقة يحرص البارزانيون، كما تحرص أنقرة نفسها، على إخفائها، وذلك من أجل أن تظهر كقوة تدخلات عسكرية ضاربة في العراق كما هي في سوريا. وبما أن لديها من يمكنها أن تستمطيهم، فلم لا.

أكثر من ذلك، فإن عناصر العمال الكردستاني كانوا في طليعة المقاتلين ضد تنظيم داعش، وأدوا قسطهم المشهود بين الكرد الذين سحقوا دولته في سوريا.

يقول جميل بايك، الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني، في كتابه "تاريخ من نار" إن مسلحين من الحزب الديمقراطي الكردستاني اغتالوا بأوامر من الملا مصطفى بارزاني في العام ١٩٧١ أمين "الحزب الديمقراطي الكردستاني – تركيا"، سعيد الجي، وأصدقاءه، محمد بيكي، والدكتور شفان هاكو وبروسك بيرسك.

حدثت هذه الجريمة، على الرغم من أن ضحاياها كانوا امتدادا للحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه في العراق، ويتبع سياساته.

وواضح من هذه العملية أن المخابرات التركية هي التي حركت الأوامر. وأن الملا مصطفى أراد أن يقدم فرع حزبه نفسه كبش فداء لتركيا، فقتل رفاقه بيديه، بعد أن كان يستخدمهم ضد الآخرين.

يقول بايك "كان هناك العديد من الجماعات الكردية في تركيا عندما تأسس حزب العمال الكردستاني. لكن فكرهم كان وطنيا. أردنا أن نجمع كل الحركات اليسارية والثورية تحت مظلة واحدة ونصبح بذلك قوة. لكن هذه الجماعات تحركت ضدنا وقالت لنا إننا لسنا كرداً. وكان من بينهم الحزب الديمقراطي الكردستاني – تركيا".

وشكّل الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتعاون مع النظام التركي عدة مجموعات تصفية ضد "العمال الكردستاني" في أواخر السبعينات وحتى الانقلاب العسكري في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٨٠. وكان من أبرز ضحاياها، حقي قرار، أحد مؤسسي "بي كيه كيه"، الذي اغتيل إلى جانب العديد من رفاقه في الثامن عشر من مايو ١٩٧٧ في مدينة دلوك (غازي عنتاب).

> **"حزب بارزاني لم يكن، ولا في أي وقت من الأوقات، حزب قضية قومية"**

يذكر بايك، أنه بينما ذهب كرد آخرون لدعم "حزب الشعوب الديمقراطي" في انتخابات السادس عشر من نوفمبر ٢٠١٣، فقد ذهب مسعود بارزاني إلى مدينة آمد في ذلك اليوم لدعم حزب العدالة والتنمية وأردوغان.

لم يكن مطلوبا من الأحزاب الكردية في العراق، أن تشارك في الكفاح من أجل حرية "شعب كردي آخر".

ولكن ظل مطلوبا على الأقل ألاّ تكون عدوّا، فإن لم تستطع، فعلى أقل الأقل، ألا تتحول إلى "مخلب قط" تحت أمرة أجهزة مخابرات أنقرة أو طهران.

ولكن تاريخ التواطؤ هو الذي ظل يحكم المسالك.

مسرور لم يفعل مع أنقرة، إلا ما فعله أبوه وجده. فلا عجب.

*كاتب عراقي

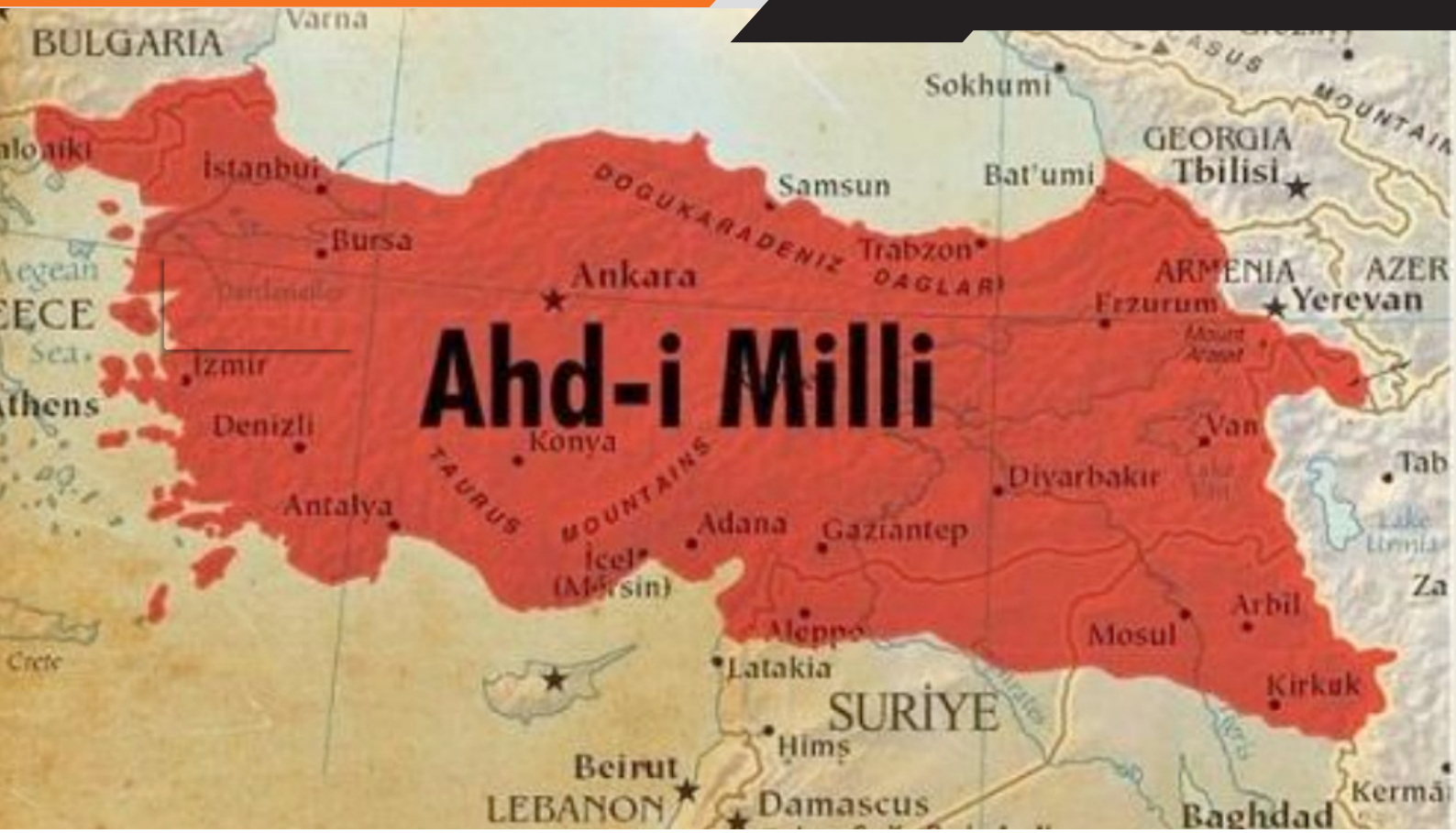

شيرزاد شيخاني:

عمليات إحتلال ولاية الموصل

في إطار حملتها العسكرية الجديدة بعنوان (مخلب القفل) تتقدم القوات التركية نحو إحتلال المزيد من الأراضي العراقية بمناطق الموصل، تحت غطاء ملاحقة قوات حزب العمال الكردستاني المعارض. ونجحت تلك القوات في عملياتها الأخيرة من إحتلال نقطة ستراتيجية هي قمة جبل (كـورزارو لينكي) بعد إستبسال قوات العمال الكردستاني في الدفاع عنها، لكن ميزان القوى كان في صالح تركيا خصوصا بعد تلقيها مساعدة لوجستية من بعض الأطراف المحلية التي قامت بدور الدليل المرشد للقوات التركية.

وتطل تلك القمة الإستراتيجية المحتلة على مناطق شاسعة من سهل نينوى لجهة الجنوب، وتوصل المنطقة

> كل ذلك يجري تحت غطاء الإتفاق الأمني وبموافقة واضحة من حزب البارزاني

بالحدود التركية من ناحية الشمال، وهذا يعني بكل بساطة إلحاق المناطق المحتلة بحدود تركيا مما سيسهل عليها إحتلالها بالكامل لاحقا، وهذا يذكرنا بإطماع تركيا القديمة في ضم ولاية الموصل مع إقتراب إنتهاء مفعول معاهدة (لوزان) الموقعة عام ١٩٢٣. وها نحن نقترب من موعد إنتهاء مدة ١٠٠ عام الملزمة على تركيا وفق تلك المعاهدة وسط تصريحات عديدة صدرت في السنوات الأخيرة عن القادة الأتراك والتي تجدد أطماعهم بتلك الولاية.

إن الدعم والرعاية التي تقدمها تركيا للمكون السني في العراق بل وتحكمها بقرار قادته، وكذلك سيطرتها الكاملة على قرار الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني الذي تعتبر المنطقة المذكورة من ضمن نفوذه العسكري والأمني، لها علاقة بالإطماع التي ترنو تركيا لتحقيقها بضم ولاية الموصل أو على الأقل بسط نفوذها في القسم الأكبر من الولاية، ولا نعدم أن تمتد تلك الأطماع لاحقا الى مناطق كركوك الغنية بالنفط التي تعتبر تاريخيا ضمن تلك الولاية. وما يشجع تركيا على المضي بمخططها الرامي الى ضم الولاية هو ضعف الحكومات العراقية الحالية وصمتها عن كل تلك التجاوزات المشينة لسيادتها.

تستند الحكومة التركية على إتفاق سابق وقعته مع النظام الصدامي يسمح بدخول قوات الجانبين لأراضي بعضهما البعض والذي وقع عام ١٩٨٤ ويسمح لقوات كلا الطرفين بالتوغل في أراضي الآخر بمسافة خمسة كيلومترات فقط مع التأكيد على أن تكون التوغلات بموافقة الطرفين ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، ولكن منذ ذلك التاريخ لم تكن لأية قوة عسكرية عراقية معارضة للنظام العراقي أي تواجد داخل الأراضي التركية، وبناءا عليه لم تقم القوات العراقية قط بالتوغل داخل الأراضي التركية، وهذا يعني أن المستفيد الوحيد من الإتفاق المذكور كان الجانب التركي فقط ، ولذلك توغلت القوات التركية عشرات المرات داخل الأراضي العراقية بحجة ملاحقة قوات حزب العمال الكردستاني، بل أنها تجاوزت الحدود المرسومة لها بالإتفاق المذكور حيث أقامت في السنوات الأخيرة عشرات المراكز العسكرية داخل الأراضي العراقية بعيدة عن حدودها الدولية، منها على سبيل المثال معسكر كبير في بعشيقة القريبة من مركز مدينة الموصل.

بل أن لها نقاط عسكرية تتجاوز ٣٠ مركزا في أنحاء متفرقة من أراضي إقليم كردستان، وكل ذلك يجري تحت غطاء الإتفاق الأمني الموقع مع النظام السابق وبموافقة واضحة من قوات حزب البارزاني.

لقد سبق أن توعد الرئيس رجب طيب أردوغان دول أوروبا والعالم «بأنه بحلول عام ٢٠٢٣ ستولد دولة تركيا

> عجبي من هؤلاء القادة الذين يبخسون أنفسهم من أجل إرضاء الباب العالي والسلطان أردوغان !!..

من جديد»!. وهذا تهديد يؤكد الأطماع التركية في أراضي العراق، حيث بحلول العام المقبل ستنتهي مدة ١٠٠ عام التي إلتزمت بها تركيا وفقا لمعاهدة لوزان، لذلك نرى أن الجهود الحثيثة لتركيا بتثبيت أقدامها داخل الأراضي العراقية تؤكد تلك الأطماع التاريخية بولاية الموصل.

كنت قد كتبت مقالا سابقا قبل أكثر من عام حول هذه الأطماع، والتحركات التركية السريعة وسلسلة الهجمات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة تؤكد من دون شك بأن تركيا عازمة فعلا بضم أراضي جديدة الى حدودها، وأن أردوغان صادق فيما يقوله بأن عام ٢٠٢٣ سيشهد ولادة تركيا جديدة.

الكل يعرف بأن مقاتلي حزب العمال الكردستاني يتواجدون في معقلهم الرئيسي بجبل قنديل، فإذا أرادت تركيا فعلا أن تهاجمهم فلديها الطائرات والمروحيات والدرونات ما يساعدها على ذلك، فما حاجتها إذن الى نشر قواتها في مناطق قريبة من الموصل وهي بمعظمها خاضعة لسيطرة القوات العراقية أو قوات البيشمركة الكردية وليس فيها أي تواجد لمقاتلي العمال الكردستاني؟. ثم كيف يسمح القانون الدولي أن تشن الطائرات التركية هجماتها على مناطق تابعة لمدينة السليمانية بحجة مطاردة مقاتلي الكردستاني؟.

لقد كان معارضو نظام صدام مجتمعين برمتهم خلال ثلاثين سنة داخل الأراضي السورية أو يتركزون داخل الحدود الإيرانية، لكننا لم نسمع يوما أن أغارت الطائرات العراقية على مقرات تلك الأحزاب المعارضة، فبأي حق تهاجم الطائرات التركية جميع مناطق كردستان والعراق من دون أي وازع أو مانع بحجة مطاردة أعضاء الحزب الكردستاني؟.

بالتأكيد نستخلص من هذا التحليل أن الهدف الرئيسي لتركيا ليس هو إنهاء أو القضاء على حزب العمال الكردستاني المتواجدين أصلا في جبال قنديل، بقدر ماهو السعي لإحتلال أراضي عراقية وضم ولاية الموصل اليها لبناء تركيا جديدة!!.

الغريب أن بعض القادة العراقيين الذي يتولون السلطة حاليا في إقليم كردستان وأجزاء من العراق، يرتضون لأنفسهم بأن يكونوا أذلاء خانعين للنظام التركي الذي لو تحقق له ما يريد فسوف لن يحظوا بشيء سوى تعيينهم مجرد ولاة أو محافظين تابعين لتركيا بعد ضم أراضيهم الوطنية اليها؟؟!!.

عجبي من هؤلاء القادة الذين يبخسون أنفسهم من أجل إرضاء الباب العالي والسلطان أردوغان !!..

*كاتب وصحفي من كردستان العراق
*موسوعة ايلاف

مصطفى ملا هذال:

القصف التركي والسكوت المدوي

كل شيء يدور في العراق طبيعي كان ام مقصود خاضع للولاءات الخارجية والتأثير النفوذي لاحد الأطراف اللاعبة في البلد، وما القصف التركي على الأراضي العراقية الا خير دليل على هذه السيناريوهات الموجودة على ارض الواقع، اذ لا يزال القصف يستهدف المدن العراقية ولا نجد الا استنكارات خجولة وغير مرضية من الجانب الحكومي وردة الفعل الشعبي.

تخيل عزيزي القارئ ان من يقوم بالقصف الحالي هي دولة أخرى، وتخيل أيضا ان من يستهدف المدن هو طيران قوات التحالف، فماذا سيحدث على مستوى الجمهور الداخلي؟، وماهي المواقف الدولية إزاء هذا الاعتداء الصارخ على ارض من المفترض ان لها سيادة لا يجوز التعدي عليها بأي شكل من الاشكال؟

لو افترضنا ان دولة أخرى تمارس الممارسات التي يتبعها النظام التركي بحق العراق في الوقت الحالي، لرأينا ردود فعل وإدانات على المستويين السياسي والشعبي، وسنرى التهم المعلبة حاضرة بمجر الإفصاح عنها وتحميل هذه الجهات مسؤولية وصول البلد الى هذه المرحلة.

وقد مررنا بمثل هذه التجارب في السنوات الماضية كثيرا ويكفي العودة قليلا الى الأرشيف المأساوي وتتبع الحالات المماثلة، لكن يبقى السؤال الأبرز والاهم، لماذا الجمهور الذي يؤمن بالسياسية الخارجية في البلد ويجد من الضرورة تقوية العلاقة معها فضل السكوت عما يدور على المسرح العراقي من اعمال مسرحية لا يمكن معرفة

غاياتها وأهدافها؟

اغلب أزمات العراق هي بسبب التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبلد، وعلى الرغم من ان هذه التدخلات جاءت وبنسبة كبيرة منها بطلب عراقي ومن أطراف لاعبة ومؤثرة في المشهد السياسي.

ولان الموضوع لا يمس دولة بعينها دون اخرى ولو من بعيد شاهدنا الجماهير التي جلدت بعض دول الجوار في السنوات الماضية، ساكتة عن التمادي التركي وهو بالمناسبة ليس الأول ولا سيكون الأخير، طالما يوجد في البلاد من ينتمي في الفكر والعقيدة والولاء الى الخارج، فالسكوت على القصف التركي، وان كان الجميع يعترف بأنه خرق دولي ولا يجوز ان يحدث، لكنه طالما ليس من دولة أخرى يجوز السكوت عليه.

تركيا كغيرها من الدول التي ترى في العراق فريسة يجب ان تسرع باستقطاع جزء منه، وترى هي ان لها المسوغ بكل ذلك مقابل التدخلات الخارجية فيه، بغض النظر عن حجم هذا التدخل والاهداف الرئيسية له، ومع ذلك ليس من المنطق ان تتعامل تركيا مع العراق وفق هذا المبدأ، والعراق لا يزال يعاني الاستنزاف في الخيرات والأموال جراء التدخلات الخارجية.

وكما في المرات السابقة فان الموقف الدولي من ذلك ضعيف لا يرتقي لحجم الكارثة السياسية على المستوى الاقليمي الحاصلة في المنطقة، فلو افترضنا ان القصف جاء من صوب الأطراف الموالية لإيران على دولة خليجية كأن تكون الامارات او المملكة العربية السعودية، فبماذا ستصرح أمريكا وما هو الموقف الدولي من ذلك؟

بالتأكيد ستكون التنديدات على شكل قائمة لتسجيل الحضور في وليمة دولية، وسترى بعض الاستنكارات بلغة عالية تصل الى التلميح بالتدخل المباشر ووقف هذا القصف، وقد يصل الحال الى تقديم عروض بتزويد الأسلحة المضادة لخلق التوازن الردعي وانهاء حالة الفوضى التي اوجدتها تركيا نتيجة القصف المباشر لبعض المواقع العراقية.

ولا يختلف الموقف العراقي الرسمي الهزيل إزاء الاعتداءات المتوالية، فالحكومة العراقية تشجب وتستنكر وتصرح، ويذهب كل ذلك الى أرشيف المواقف المخجلة الذي ملأ الذاكرة العراقية، ولم يحرك ساكنا، فالتعاطي الحكومي مع الاحداث المشابهة والاعتداءات الحاصلة يخضع لمسألة الولاء والتخادم المصلحي، اذ توجد جهات متنفذة سياسيا في العراق تمثل تركيا لها القبلة وموطن الحلول للكثير من النزاعات الداخلية.

> **اغلب أزمات العراق هي بسبب التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبلد**

كان متوقعا ان يتحد الرأي العام مع الموقف السياسي العراقي ضد الاعتداء التركي الذي مسح كرامة الوطن في الأرض، وبالتالي تحريك المجتمع الدولي عبر خلق رأي عام موحد إزاء الخروقات الحالية، لكن المواقف مخيبة للآمال والشعور بالوطنية صار من الأشياء المعيبة، فلا يحق لاحد ان يعبر او يستنكر ولو حصل ذلك يبقى يدور في دائرة الافراد الذين يحلمون بوطن قوي ذو سيادة ويحكمه القانون.

*شبكة النبأ المعلوماتية

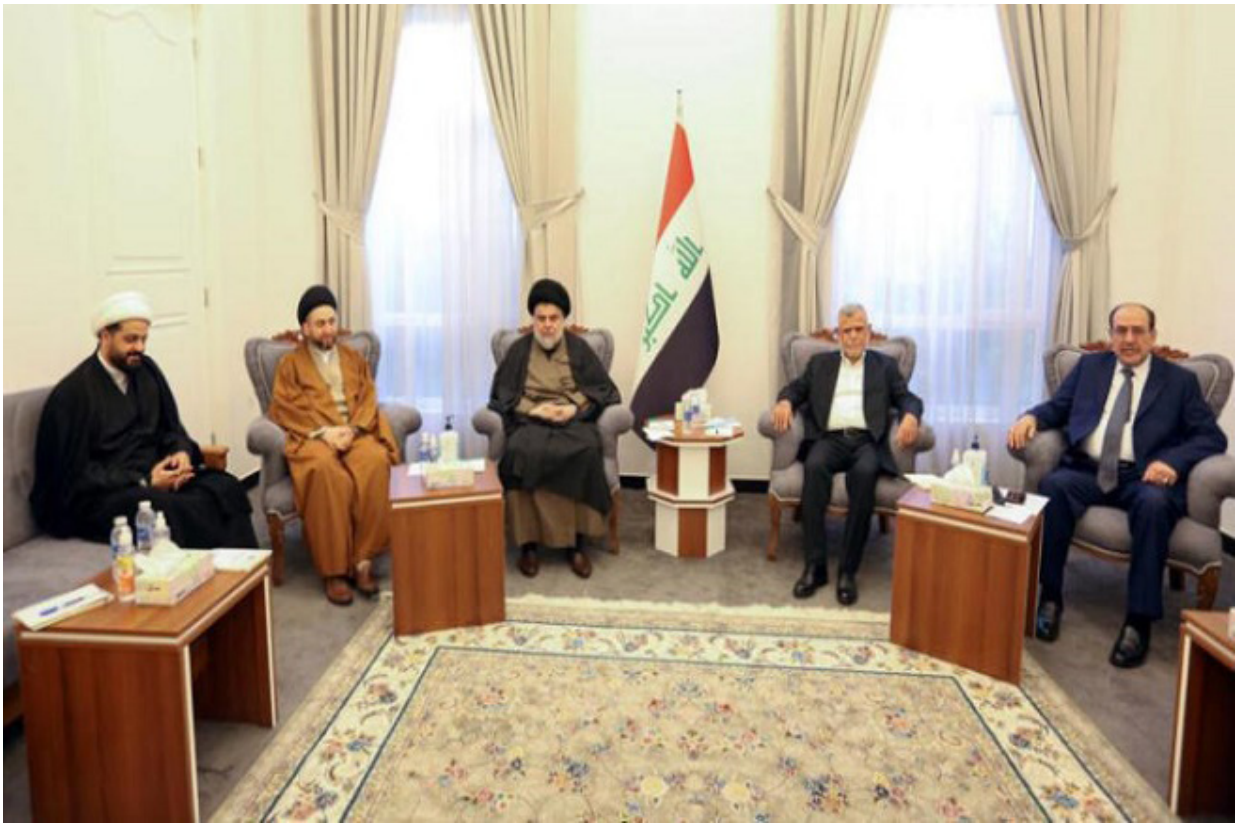

الباحثة صافيناز محمد أحمد:

الانسداد السياسى فى العراق.. هل يدفع نحو انتخابات جديدة؟!!

*مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يوماً بعد يوم يزداد الوضع السياسى فى العراق تعقيداً وتأزماً منذ أن فشلت القوى السياسية فى ترجمة نتائج الانتخابات التشريعية التى أجريت فى أكتوبر ٢٠٢١، إلى واقع سياسى يتمثل فى تحديد الكتلة البرلمانية الأكبر- ١٦٥عضواً برلمانياً- وانتخاب البرلمان لرئيس الجمهورية الجديد، وتسمية الأخير لرئيس الوزراء الذى يتم اختياره من قبل الكتلة البرلمانية الأكبر تمهيداً لتشكيل الحكومة. وقد مرت التحالفات السياسية التى تمخضت عن نتيجة الانتخابات الأخيرة بالعديد من التغيرات فى مواقفها الساسية تجاه عملية التشكيل الحكومى الجديد على خلفية الجدلية الخاصة بتكوين الكتلة البرلمانية الأكبر، إلى أن تبلورت تلك التغيرات - خلال مارس ٢٠٢٢ - فى وجود تحالفين كبيرين يتنافسان على تسمية كل منهما بالكتلة الأكبر صاحبة الأحقية فى تسمية رئيس الحكومة الجديد:

التحالف الأول،

هو تحالف» إنقاذ وطن» الذى يضم تيار الزعيم الشيعى مقتدى الصدر المتصدر لنتائج الانتخابات، والحزب الديمقراطى الكردستانى، وتحالف السيادة السنى الذى يرأسه خميس الخنجر ويضم تكتل تقدم لمحمد

الحلبوسى رئيس البرلمان، وتكتل عزم لمثنى السامرائى، ويشغل هذا التيار حوالى ١٥٥ مقعداً برلمانياً، وذلك قبل الأنباء -غير المؤكدة - عن انسحاب كتلة عزم، فى ١٩ إبريل الحالى، من تيار الاتقاذ، استناداً إلى وجود اتصالات بين التكتل وبين قوى الإطار التنسيقى الشيعية على خلفية محاولات الأخيرة تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر.

التحالف الثاني،

فيتكون من الإطار التنسيقى ويضم كافة القوى السياسية الشيعية التى فشلت فى الحصول على نتائج وازنة انتخابياً، وتتمثل فى الأحزاب السياسية التقليدية الأكثر ارتباطاً بإيران ويتقدمها تيار الفتح لهادى العمرى، وائتلاف دولة القانون لنورى المالكى، وتيار الحكمة لعمار الحكيم، وكتلة السند الوطنى لأحمد الأسدى.. وغيرها، ويشغل حوالى ١٤٠ مقعداً برلمانياً، وانضم لهذا التحالف حزب الاتحاد الكردستانى - كان سابقاً جزءاً من التحالف مع تيار الصدر والتيارات السنية - على إثر الخلافات الحادة التى ضربت المكون السياسى الكردى فى سياق تحديد مرشحى منصب رئيس الجمهورية، الذى جرى العرف السياسى فى العراق على أن يكون كردياً، ما يترجم حقيقة أن التحالفات فى العراق تتسم دوماً بكونها تحالفات رخوة متغيرة طبقاً لمصالح القوى السياسية المختلفة.

كلا التحالفين المتعارضين يتواجهان سياسياً بشأن شكل الحكومة المزمع تشكيلها؛ فتحالف مقتدى الصدر يصر على ضرورة أن تكون الحكومة الجديدة ذات أغلبية وطنية تتشكل من الأحزاب الفائزة بنتائج الانتخابات، على اعتبار أن «التوافقات» القائمة على «المحاصصة الطائفية» لم تنجح عبر سنوات فى مواجهة التحديات والأزمات الأمنية والاقتصادية والسياسية التى يواجهها العراق. وفى المقابل يرى تحالف الإطار التنسيقى ضرورة أن تكون الحكومة قائمة على قاعدة «التوافق السياسى» على غرار الدورات الانتخابية السابقة، على اعتبار أن التوافق المحاصصى - إن جاز التعبير - يؤدى إلى حفظ «إرث الكتلة الشيعية موحدة» فى إدارة الدولة باعتبارها المكون السياسى الأكبر عدداً، وهى الإدارة التى كانت تضع التيارات والقوى الشيعية كلها موحدة داخل البرلمان، مقابل معارضة سنية كردية ضعيفة ومنقسمة، أما طرح مقتدى الصدر بشأن حكومة «أغلبية وطنية» فمن شأنه فصم القوى الشيعية إلى فريقين أحدهما فى السلطة والآخر فى المعارضة، وهو ما ترفضه قوى الإطار التنسيقى ومن ورائها إيران، وهو أمر لم تشهده الحياة السياسية العراقية منذ إقرار المسار الانتخابى عام ٢٠٠٦.

> **حالة الإنسداد السياسى تفترض وجود ثلاثة بدائل**

تعقيدات سياسية متصاعدة

هذا التمايز فى التحالفات السياسية العراقية وخلافاتها المتزايدة بشأن إجراءات تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، أدى إلى تجاوزات «دستورية» من شأنها نسف مخرجات العملية الانتخابية الأخيرة برمتها، أهمها تمثل فى تعثر عملية انتخاب رئيس الجمهورية الجديد من قبل البرلمان عبر ثلاثة جولات كاملة، فى خرق واضح للقواعد الدستورية التى تقر ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية خلال ٣٠ يوماً من تاريخ أول جلسة ينعقد فيها البرلمان المنتخب (٩ يناير ٢٠٢٢)، حيث فشل البرلمان خلال جلستى ٩ فبراير و٢٦ مارس ٢٠٢٢، فى إتمام الإجراء نفسه، نتيجة لعدم اكتمال النصاب القانونى لعملية الانتخاب وهو ٢٢٠

عضواً من إجمالى ٣٢٩ عضواً - حضر ٢٠٢ عضواً فقط - حيث تعمدت قوى الإطار التنسيقى الشيعية عدم حضور أعضائها للجلسات، هذا بخلاف فشل تيار الإنقاذ الوطنى فى حشد المستقلين لحضور الجلسة بما يكمل النصاب القانونى، فقد كان ينقصه حضور ١٨ نائباً فقط حتى يتسنى له عقدها، وهنا تحديدا يلاحظ تراجع المستقلين من تحالف « من أجل الشعب» الذى يضم حركتى «امتداد والجيل الجديد» عن المشاركة فى جلسات انتخاب رئيس الدولة.

تجاوز المدد الدستورية لانتخاب الرئيس بهذا المنطق دفع المحكمة الاتحادية العليا إلى البحث عن «مخرج» لهذا الوضع، بمد مدة اختيار الرئيس الجديد حتى ٦ إبريل ٢٠٢٢، إلا أن البرلمان فشل أيضاً فى تسمية رئيس الجمهورية فى المدة المحددة، ويبرز هنا سبب إجرائى بشأن عدم رغبة التحالفات البرلمانية - تحالف إنقاذ وطن وغريمه الإطار التنسيقى- إتمام عملية انتخاب رئيس الجمهورية، وهو أنه فى حالة تسمية البرلمان لشخص الرئيس سيكون لزاماً عليه تسمية رئيس الوزراء الجديد خلال ١٥ يوماً من داخل الكتلة البرلمانية الأكبر، وهى الكتلة التى لم يتم تحديدها فعليا حتى وقت كتابة هذه السطور، وذلك على وقع التجاذبات الحادة بين التحالفات السياسية فى سياق مدى (ارتباط أو عدم ارتباط) تلك القوى بمعادلة التفاعل الإقليمى لإيران والولايات المتحدة.

الأمر الذى يدفع العراق نحو مسار معقد من البدائل والخيارات الصعبة التى لا يستطيع - فى ظل أزماته الأمنية والسياسية الحالية - تحمل تكلفتها وأعبائها، لاسيما فى ظل تغيرات دولية حادة، آخذة فى التشكل، سيكون لها مردودها على حالة الإقليم وتفاعلات القوى الدولية فيه بدءاً من الحرب الروسية الأوكرانية التى تفرض أعباءً اقتصادية شديدة الوطأة على دول الإقليم ومن بينها العراق، مروراً بالمفاوضات الخاصة بالبرنامج النووى الإيرانى واقتراب التوصل لاتفاق، ومردوده المتوقع على تفاعلات إيران بشأن ملفات انخراطها فى المنطقة وأهمها العراق مرتكز مشروعها الإقليمى، ووصولاً إلى التغيرات الطارئة على سياسة الولايات المتحدة داخل منطقة الشرق الأوسط وتوجهها لمناطق مصالحها الاستراتيجية فى مواجهة روسيا والصين، ومدى تأثير هذه التغيرات على حالة «التحالف والتعاون الاستراتيجى» بين بغداد وواشنطن التى بلورتها مسارات وجولات «الحوار الاستراتيجى » بين الجانبين على مدار السنوات الماضية.

> **مشهد الانسداد السياسى بمعضلاته السياسية الحالية يدفع نحو منعطفات خطيرة**

هذه التطورات داخل العراق وخارجه تشكل الإطار الذى يحدد تفاعلات القوى السياسية بشأن استحقاقات انتخاب رئيس الجمهورية من ناحية، وتحديد الكتلة البرلمانية الأكبر من ناحية ثانية، وتسمية رئيس الوزراء الجديد من ناحية ثالثة. وبشأن الاستحقاقات الثلاثة ثمة تمايزات واضحة بين التحالفين المتعارضين - إنقاذ وطن والإطار التنسيقى- ويبدو تحالف إنقاذ وطن الذى يتزعمه التيار الصدرى أكثر بلورة لمواقفه تجاه تسمية مرشحيه لمنصبى رئيس الدولة ورئيس الحكومة؛ حيث يدفع التحالف بالسياسى الكردى ريبير أحمد مرشح الحزب الديمقراطى الكردستانى لشغل منصب رئاسة الدولة، ومحمد جعفر الصدر لشغل منصب رئاسة الحكومة، أما الإطار التنسيقى فأكثر انشغالاً بتحديد شكل الحكومة المقبلة، ومرشحيه لشغل منصبى الرئيس ورئيس الوزراء غير محددة على العكس من تحالف إنقاذ

وطن.

ويلاحظ هنا، أن مسعى تيار إنقاذ وطن بشأن الدفع بمرشح الحزب الديمقراطى الكردستانى لشغل منصب رئيس الجمهورية، أدى إلى خلافات مع حزب الاتحاد الكردستانى الذى يؤيد التجديد لمرشحه الرئيس الحالى برهم صالح، ما دفع الحزب إلى الابتعاد عن تيار إنقاذ وطن، والتقرب إلى الإطار التنسيقى.

ضغوط متبادلة

هذا إلى جانب محاولات الطرفين حلحلة مواقف كل طرف بممارسة مزيد من الضغوط على الطرف الآخر بشأن تشكيل الحكومة، كان أبرزها محاولة الزعيم الشيعى مقتدى الصدر، خلال مارس الماضى، جذب ائتلاف دولة القانون لنورى المالكى عدو الصدر اللدود – ٣٧ مقعداً برلمانياً- للتحالف مع تيار إنقاذ وطن فى محاولة لتفتيت الإطار التنسيقى عبر سحب أكثر أطرافه حصولاً على مقاعد فى البرلمان، لكن محاولة الصدر باءت بالفشل، ورد عليها الإطار التنسيقى المناوئ بوضع مجموعة من التعقيدات مثلت سياقاً عاماً لتفاعلاته ضد تحالف الإنقاذ منها:

* إمكانية الدخول فى تحالف مع التيار الصدرى فقط، دون التيار السنى والتيار الكردى، ككتلة شيعية واحدة (هدف إيرانى تقليدى) على أن يكون للإطار الحق فى تحديد شخصية رئيس الوزراء، وأن يكون دور تيار الإنقاذ هنا هو «التعاون» وليس «الاختيار»، وهو ما يرفضه الصدر باعتباره التفافاً من قبل قوى الإطار التنسيقى على مكاسبه الانتخابية والشعبية، كما أن هذا الطرح سيكسر التحالف الصدرى مع القوى السنية والكردية.

أيضاً هدد الإطار التنسيقى برفض المسلمات المعمول بها فى اختيار الرئيس من بين المكون السياسى الكردى، واختيار رئيس البرلمان من المكون السياسى السنى، فى الوقت الذى يتم فيه – ووفقاً لتصريحات مسئولى الإطار التنسيقى- إضعاف المكون السياسى الشيعى من خلال قيام أحد أضلاعه، وهو التيار الصدرى، بممارسة عملية تفتيت ممنهجة لوحدة الكتلة السياسية الشيعية وأحقيتها – وفقاً لرؤى الإطار- فى تحديد شكل الحكومة الجديدة واختيار رئيسها. يضاف إلى جملة هذه الضغوط تراجع قوى الإطار عن شبه اتفاق غير معلن تم مسبقاً داخل أروقة التفاوض مع تيار إنقاذ وطن بشأن اختيار جعفر الصدر – سفير العراق لدى بريطانيا – لمنصب رئيس الحكومة، وربط العودة لهذا الاتفاق بتشكيل تيار الصدر وحده – دون السنة والكرد – الكتلة البرلمانية الأكبر مع قوى الإطار التنسيقى.

> **التمايز فى التحالفات السياسية وخلافاتها أدى إلى تجاوزات «دستورية»**

وتستفيد القوى السياسية العراقية المتعارضة – تحالف إنقاذ وطن والإطار التنسيقى – من تفسيرات المحكمة الاتحادية العليا للمادة ٤٥ من قانون الانتخابات الصادر عام ٢٠٢٠، والمادة ٧٦ من الدستور بشأن الكتلة البرلمانية الأكبر، وما يرتبط بها من مواد أرقام ٥٩ و٧٠، فى استمرار المناورات السياسية بين الطرفين بشأن اختيار رئيس الوزراء، معتمدين على اعتبار المحكمة الاتحادية أن الكتلة البرلمانية الأكبر هى « الكتلة الأكثر عدداً والتى يمكن تقديمها فى البرلمان فى أى وقت «، وجملة «أى وقت» هنا ووفقاً لبرلمانيين عراقيين تحمل احتمالات عديدة منها؛ تقديمها فى الجلسة الأولى لانعقاد البرلمان، أو تقديمها إلى رئيس البرلمان المنتخب، أو تقديمها بعد انتخاب رئيس الجمهورية من

قبل البرلمان. المهم فقط التحسب لعملية إرسالها من قبل رئيس البرلمان إلى رئيس الجمهورية المنتخب، لأن هنا ستصبح الكتلة مسماة بأنها الأكبر فى البرلمان إجرائياً وفعلياً، وبالتالى ستكون مطالبة هى دون غيرها بتسمية رئيس الوزراء، الذى سيكون ملزماً حينها بتقديم التشكيل الحكومى خلال ٣٠ يوماً من تسميته.

وسط هذه التجاذبات وتعمد قوى الإطار التنسيقى تعطيل عملية انتخاب رئيس الدولة، بعدم حضور أعضائها الجلسات البرلمانية المخصصة لذلك باعتبارهم «الثلث المعطل»، طرح الزعيم الشيعى مقتدى الصدر، فى ٣١ مارس الماضى، على قوى الإطار القيام بتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر- إن استطاعت - والتشاور مع كافة القوى السياسية - دون القوى الموجودة فى تيار الإنقاذ- لتشكيل الحكومة خلال ٤٠ يوماً تنتهى فى ٩ مايو من عام ٢٠٢٢ الحالى. وقد تباينت التفسيرات بشأن المغزى الذى استهدفه الصدر من وراء هذا الطرح؛ بعض هذه التفسيرات يشير إلى صعوبة تشكيل قوى الإطار لحكومة لا تشتمل على التيار الصدرى انطلاقاً من فكرة ضمان استمرارية «وحدة الكتلة السياسية الشيعية» التى تؤكد عليها القوى الأكثر ارتباطاً بإيران، وهو المنطلق نفسه الذى يدفع قوى الإطار إلى التمسك بتشكيل حكومة توافق مع تيار الصدر، باعتبار أنها ستضمن إعادة اللحمة للقوى الشيعية التى انقسمت بعد الانتخابات الأخيرة، وإن كان الظهور اللافت لزعيم كتائب عصائب أهل الحق قيس الخزعلى وتصريحاته القوية عن استعداد الإطار تشكيل حكومة تستثنى الصدر يؤشر على ارتفاع حظوظ هذا الطرح.

البعض الثانى من تلك التفسيرات يشير إلى أن هذا الطرح لا يخرج عن كونه مجرد «مناورة تكتيكية» من قبل الصدر هدفها إحراج الإطار سياسيا، بكشف مدى عجزه عن أوعدم قدرته على تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، وإجراء مشاورات تشكيل الحكومة لكون تيار الإنقاذ يمثل «الثلث المعطل»، وهى الوظيفة نفسها التى مارستها قوى الإطار لتعطيل مسار الإجراءات الخاصة بتشكيل الرئاسات.

وثمة تفسير ثالث، يقول بأن دعوة الصدر لقوى الإطار لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر وتسمية رئيس الوزراء خلال ٤٠ يوماً - التى يلعب فيها الصدر وتيار الإنقاذ دور «الثلث المعطل» - ما هى إلا وسيلة للهروب من الضغوط التى تواجه مقتدى الصدر نفسه الناتجة عن فشله حتى اللحظة فى استغلال نتائج تقدمه فى الانتخابات وتوظيفها فى تشكيل الحكومة، ما يفرض عليه مزيداً من التبعات أمام المواطنين العراقيين، وأمام حركة الحراك الجماهيرى التى اعتبرته رجل الدين الشيعى المستنير القادر على فك الارتباط مع إيران من ناحية، ووضع خطط لمحاربة الفساد المالى والإدارى من ناحية ثانية، ومعالجة الأزمات الاقتصادية والأمنية من ناحية ثالثة، باعتبار أن هذه التطلعات تشكل مطالب الحراك الوطنى الكبير الذى شهدته العراق فى عام ٢٠١٩، وكان سبباً فى انتخابات ٢٠٢١ المبكرة التى حصل فيها الصدر على نتائج متقدمة.

> **الأمر يدفع العراق نحو مسار معقد من البدائل والخيارات الصعبة**

ومن ثم، فإن استمرار عجز الصدر عن تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر بهدف تشكيل الحكومة سيضعه موضع «السياسى المنظر» الذى يكتفى نظرياً بمراقبة المشهد السياسى وإطلاق الشعارات، وانتقاد الخصوم السياسيين دون أن تكون لديه رؤية واقعية وعملية على الأرض تمكنه من ترجمة توجهاته النظرية إلى واقع فعلى، ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على شعبيته فى أى انتخابات جديدة، لأنه ببساطة وفى ظل مسار التفاعل بينه وبين

قوى الإطار التنسيقى، فمن المحتمل أن « يُجبر» على النكوص عن تعهداته بتشكيل حكومة أغلبية وطنية ليعود إلى منظومة التوافقات والمحاصصات الطائفية والحزبية. وقد ارتبطت تلك التفسيرات بشأن دوافع الصدر اعتزال المشهد السياسى طوال ٤٠ يوماً، وترك الساحة لقوى الإطار التنسيقى، بمستوى آخر من التعقيد فى المشهد السياسى العراقى، تمثل قى تعليق البرلمان جلساته إلى آجل غير مسمى على وقع الإخفاق الثالث فى جلسة انتخاب رئيس الدولة، بما يشير إلى الوصول الفعلى لمرحلة «انسداد الأفق السياسى» فى العراق لمجرد أن بعض القوى الوطنية لديها الرغبة فى تجاوز الإشكاليات التى خلقتها قاعدة « التقاسم المحاصصى» للسلطة والنفوذ والسلاح، والبعض الآخر يرى أن تأمين مصالحه يكمن فى الإبقاء على حالة ارتباط سياسات العراق بالداعم الإقليمى الإيرانى، الذى يرغب بدوره فى إبقاء مصالحه داخل العراق محمية بكتلة شيعية سياسية موحدة تتولى السلطة.

> **التطورات داخل العراق وخارجه تشكل الإطار الذى يحدد تفاعلات القوى السياسية**

خيارات وبدائل

حالة الإنسداد السياسى وفقاً لمعطيات التفاعل بين قوى الإطار التنسيقى وبين تيار إنقاذ وطن، بالكيفية السابق عرضها، تفترض وجود بعض البدائل والخيارات التى تستهدف تجاوز حالة الركود السياسى فى العراق وهى:

البديل الأول،

يشير إلى الإبقاء على الحكومة الحالية قائمة تتولى مهامها فى تسيير الأعمال، باعتباره بديلاً ينسجم مع الواقع الحالى فى العراق، وهى حكومة كفاءات وطنية شكلها مصطفى الكاظمى فى مايو ٢٠٢٠ ترجمة لمطالب حراك أكتوبر ٢٠١٩، وتم «التوافق» عليها من الكتل الشيعية – حينها – نزولاً فقط على مطالب الحراك. لكن سياسات الكاظمى الداخلية والخارجية، التى ابتعدت بصورة نسبية عن سياسات إيران الإقليمية، كانت سبباً مباشراً فى رفض القوى السياسية الشيعية التقليدية إعادة طرحه لرئاسة الحكومة مرة ثانية. ويلاحظ أن حكومة تسيير الأعمال لن يكون بمقدورها اتخاذ قرارات مهمة على المستوى السياسى باعتبارها حكومة منتهية فترة ولايتها قانوناً.

البديل الثانى،

يشير إلى احتمالية نجاح الإطار التنسيقى فى تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر خلال فترة المهلة التى منحها مقتدى الصدر وهى ٤٠ يوماً تنتهى فى التاسع من مايو المقبل؛ فثمة تحركات سياسية حثيثة يقوم بها نورى المالكى رئيس ائتلاف دولة القانون تشير إلى مفاوضات يجريها مع بعض الكتل والمستقلين، مستغلاً خبراته السابقة فى توظيف إغراءاته بتولى بعض القوى حقب وزارية ووظائف إدارية وزانة، على خلاف غريمه مقتدى الصدر الذى تواجهه إشكالية عدم القدرة على التوظيف الأمثل لمكاسبه الانتخابية سواء فى انتخابات عام ٢٠١٨، أو انتخابات عام ٢٠٢١، هذا بخلاف عدم قدرته على توسيع نطاق تحالفه البرلمانى انقاذ وطن – ١٥٥ عضواً – ليكون هو الكتلة البرلمانية الأكبر – ١٦٥ عضواً– بالرغم من اقترابه منها، بل يذهب بعض المحللين للشأن العراقى بعيداً بالقول أن المالكى بإمكانه استقطاب بعض القوى من داخل تيار «إنقاذ وطن» نفسه، موظفاً شبكة علاقاته القديمة ببعض القوى السنية والكردية الموجودة فيه.

وفى هذه الحالة سيعمل المالكى على إقامة تحالفات برلمانية واسعة يتوقع منها أن «تحيد» التيار الصدرى وتخرجه نهائياً من المشهد السياسى، لكن هذا السيناريو بهذه الكيفية يعتمد تحقيقه على مدى قوة تحالفات الصدر مع القوى السنية الموجودة داخل تيار إنقاذ وطن، وتحالفاته مع القوى الكردية، ويلاحظ هنا تفتت تحالفاته مع الأخيرة على وقع انسحاب حزب الاتحاد الكردستانى من التيار وانضمامه لقوى الإطار، وذلك على خلفية دعم الصدر لمرشح الحزب الديمقراطى الكردستانى – ريبير أحمد- فى مواجهة مرشح حزب الاتحاد – برهم صالح – على منصب رئيس الجمهورية.

البديل الثالث،

وهو أسوأ البدائل الممكنة؛ ويشير إلى حل البرلمان لنفسه، ودعوة رئيس الجمهورية إلى إجراء انتخابات مبكرة خلال ٦٠ يوماً من تاريخ حل المجلس، نتيجة تجازو كافة المدد الدستورية الممنوحة له لانتخاب رئيس للدولة، ثم الانتقال لكافة الإجراءات التالية.

لكن هذا البديل يتطلب أولاً اجتماع ثلث أعضاء البرلمان على الأقل وعددهم (١١٠ عضواً)، وثانياً تقديم هذا الثلث لرئاسة البرلمان طلباً بحل المجلس، وثالثاً الموافقة على الطلب بأغلبية (٥٠+١). هذا البديل يظل محكوماً بآليات حل البرلمان وفقاً لنص المادة ٦٤ من الدستور وهى: أغلبية ٥٠+١ من ثلث أعضاؤه على الأقل، أو بناءً على طلب من رئيس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية. والآليات الثلاثة تخضع لمناورات القوى السياسية المتعارضة؛ فبالنسبة لشرط حضور ثلث الأعضاء على الأقل مرهون بقرار رئيس المجلس تعليق جلساته، والشرط الثانى منتفى لانتهاء ولاية شاغلى منصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء الحاليين بناءً على مخرجات العملية الانتخابية الأخيرة. هذا بخلاف الصعوبات التى تواجه عملية الدعوة لإجراء انتخابات جديدة، والتى من بينها مطالبات قوى شيعية وازنة بتعديل قانون الانتخابات مجدداً، وإعادة تشكيل المفوضية العليا للانتخابات فى ظل الانتقادات الحادة التى وجهت إليها من قبل قوى سياسية مؤثرة خلال انتخابات ٢٠٢١، والعزوف المتوقع من قبل المواطنيين عن المشاركة خاصة وأن انتخابات ٢٠٢١ اتسمت بتدنى نسبة المقترعين بالقياس لانتخابات عام ٢٠١٨ على سبيل المثال.

مشهد الانسداد السياسى فى العراق بمعضلاته السياسية الحالية، يدفع نحو منعطفات خطيرة تضع متطلبات وتطلعات المواطنين فى دولة وطنية غير طائفية على المحك مجدداً، نتيجة لغياب الإرادة السياسية لدى القوى الحزبية التى تمكنها من ترجمة عملية التفويض الشعبى الممنوحة لهم فى انتخابات ٢٠٢١، إلى واقع ينتشل العراق من أزماته المتعددة والمتجذرة، بما يجعل من حالة الفراغ الدستورى الآنية دافعاً نحو مزيد من التعقيد والتأزم على كافة الأصعدة.

> **تستفيد القوى السياسية العراقية من تفسيرات المحكمة الاتحادية العليا**

*باحثة متخصصة فى الشئون السياسية العربية ورئيس تحرير دورية بدائل – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

حزب العمال الكردستاني:

الهجوم التركي يستهدف الشعب الكردي وكافة شعوب المنطقة

قيادة الحزب الديمقراطي في أسوأ مستوى من التواطؤ مع تركيا

*وكالة فرات للانباء-ANF

دعت اللجنة القيادية في حزب العمال الكردستاني إلى تصعيد المقاومة بروح النفير العام الشامل ضد فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية، وتحويل الأول من أيار إلى مستوى جديد للحرية، على هذا الأساس ملئ ساحات احتفالات

الأول من أيار والانتفاض ضد الفاشية.

وأصدرت اللجنة القيادية في حزب العمال الكردستاني (PKK) بياناً حيث جاء في نصه:

«في الوقت الذي كانت فيه حركة التحررالكردستانية والشعب الكردي يستعدون للاحتفال بالأول من أيار، يوم النضال ودعم وحدة الطبقة العاملة، بدأت ديكتاتورية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية القاتل والفاشي بشن هجوم جديد على منطقتي زاب وآفاشين في ١٧ من نيسان بهدف احتلالها، بالطبع هذا الهجوم ليس مفاجأة، على عكس ما كان متأملاً، فمنذ البداية قاومت قواتنا الكريلا الأبطال بشكل نشط ووجهت ضربات قوية لقوات الاحتلال.

الحرب الجديدة التي بدأت على هذا الأساس تركت وراءها أسبوع، وتستمر على كل الجبهات بكل قوتها، المقاتلون في زاب، الذين هزموا الكاريزما القيادية لـ يشار بويوكانيت وإيلكر باشبوغ في شباط ٢٠٠٨، يطيحون الآن أيضاً بفاشية طيب اردوغان ودولت بخجلي ويدفنوها في تلال ووديان زاب، من الواضح أن هذا الهجوم سيكون آخر هجوم لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، وسيكون انتصار مقاومة الكريلا الثاني بعد ١٤ عاماً والذي سيؤدي إلى إنهاء فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، على هذا الأساس نحيي في البداية مقاتلي قوات الدفاع الشعبي (HPG) ووحدات المرأة الحرة ـ ستار(YJA Star) الذين يكتبون التاريخ بمقاومتهم البطولية، ونبارك انتصارهم التاريخي، كما نستذكر شهداءنا الأبطال بكل احترام وحب، ونتمنى النصر في حرب الوجود والحرية هذه.

من الواضح إننا كشعب وكحركة، نستقبل الأول من أيار من هذا العام في خضم حرب ثورية تحدد مصيرنا، لقد مر الأول من أيار بالفعل على هذا النحو مع القائد آبو وحزب العمال الكردستاني، وتحول إلى وضع يعني في الغالب يوم نضال للطبقة العاملة، ومن الواضح أن الأول من أيار في هذا العام ستتصاعد هذه الأمور الى أعلى مستوياتها، حملتنا في العام الخمسين بدأت بالثامن من آذار ووصلت مع نوروز الى أعلى مستوياتها، ستتحول بقيادة الكريلا إلى حملة مقاومة وحرية كبيرة وذات معنى تاريخي، على هذا الأساس نبارك بداية للقائد آبو وللرفاق في جبال كردستان وفي المدن والمقاومون في السجون وشعبنا الكادح ولأصدقائنا الثوريين والديمقراطيين وللمرأة والشبيبة، ولجميع العمال والكادحين، ونتمنى لهم النصر في نضالهم من أجل الحرية والديمقراطية، في شخص شهداء «تقسيم» في الأول من أيار عام ١٩٧٧ وشهداء زاب وآفاشين نستذكر شهداء الحرية عامة بكل تقدير واحترام ونجدد عهدنا لهم بتحقيق آمالهم وأهدافهم وتبني ذكرياتهم.

هذا الهجوم يستهدف كافة شعوب المنطقة والإنسانية على حدٍ سواء

شعبنا الوطني، أصدقاؤنا الثوريين والديمقراطيين

من الواضح أن فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية تشن هجماتها علينا بتسخير كافة إمكاناتها وقوتها، وبدأت بهجوم جديد من أجل تصفية حزب العمال الكردستاني، والقضاء على الكريلا، وهي جزء من الحلقة الأخيرة لهجوم أواخر آب من عام ٢٠١٦ على مناطق الدفاع المشروع وشمال وشرق سوريا، هجمات الإبادة والاحتلال التي تستمرمنذ ست سنوات، تشن اليوم ضد مركز المقاومة والحرية.

ولذلك فإن هذا الهجوم مهم وجدي للغاية، وبقدر ما يستهدف حزب العمال الكردستاني فإنه يستهدف الشعب الكردي بشكل عام والشعب العربي وكافة شعوب المنطقة والإنسانية جمعاء، بالطبع عبر هذه الهجمات، تحاول حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية الفاشية إطالة عمرها، حيث أنها تعتمد على الوضع السياسي والعسكري الناتج عن الحرب الأوكرانية وكذلك على حرب الإبادة والاحتلال، بهذا الشكل تريد إطالة عمرها، بالطبع هجمات الإبادة والاحتلالية هذه تشن بقيادة أمريكا وإنكلترا والناتو والحزب الديمقراطي الكردستاني تزامناً مع الحرب الأوكرانية، هذه القوى التي تقول أنها تعارض روسيا في حربها ضد أوكرانيا قد أصبحوا الداعم الأكبر للدولة التركية في هجماتها

الاحتلالية ضد كردستان.

إن هدف حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية الفاشية هو إطالة عمرها، لا يكفي أن نقيم هذا الهجوم الاحتلالي في إطار هذا الهدف فقط، إن فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية أخذت على عاتقها تحقيق الهدف الأساسي والوظيفة التي أوكلتها الدولة التركية والتي هي استمرار لإدارة الاتحاد والترقي، فلو نجح الهجوم المذكور، سوف يتم القضاء على كريلا الحرية وبناءً على ذلك سيتم تصفية حزب العمال الكردستاني، ولكنها لن تقبل بهذا فقط، وسيأتي الدور على الحزب الديمقراطي الكردستاني والأحزاب الكردستانية الأخرى، وعلى هذا الأساس ستكمل إبادة الشعب الكردي، وحينما تنجح في ذلك، سيأتي الدور على الشعب العربي وفي مقدمتها الشعوب في تركيا، ستحاول وضع كل شعوب الشرق الأوسط تحت ضغط السياسات والعقليات القاتلة والفاشية، من الواضح أن هذا يعني أيضاً هيمنة السياسة والعقلية الفاشية القاتلة التي نشأت في جميع أنحاء العالم خلال الحرب العالمية الأولى، إن الهجوم الاحتلالي لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على زاب وآفاشين له بعد عالمي وتاريخي، لذلك، لا ينبغي القول إن الأمر متعلق بحزب العمال الكردستاني والكرد فقط، بل يجب أن يدرك بأنها تتعلق بشعوب المنطقة وبالإنسانية ككل.

سنقاوم بكل قوتنا على النهج الفدائي الآبوجي

بالطبع كشعب وكحركة، علمنا أن مثل هذا الهجوم سيتم تنفيذه وإلى حد كبير أعددنا أنفسنا له، ولذلك فإننا ككريلا في زاب وآفاشين، وكقوات الكريلا وكحزب وحركة ومرأة وشبيبة وشعب كردي وطني، وأصدقاؤه، نقاوم ضد هجمات الإبادة والاحتلالية على أساس استراتيجية حرب الشعب الثورية، سياستنا في المقاومة هي هزيمة سياسة وعقلية الفاشية في الإبادة، على هذا الأساس، سنقاوم بكل قوتنا على نهج الخط الفدائي الآبوجي، إلى أن نهدم جدار التعذيب والعزلة في إمرالي، الحرب ليست حرب زاب وآفاشين فقط، فالحرب شملت عموم كردستان وتركيا، لذلك سنوسع هذه الحرب الثورية ضد فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية في كافة أجزاء كردستان وعموم تركيا، كما أن هذه الحرب ليست من وظيفة الكريلا فقط، بل هي من وظيفة المرأة والشبيبة وعموم الشعب الكردي الوطني وأصدقائه، ولذلك، يجب على الجميع في كل مكان أن يفعلوا ما في وسعهم للإطاحة بفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، لكل مقاتل وفريق في قوات الكريلا المبادرة أينما كان، وفي كل فرصة، في توجيه ضربة لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية،على كل شاب كردي مناضل من أجل الحرية، أينما كان، أن يضرب فاشية حزب العدالة والتنمية – حزب الحركة القومية بكل أنواع الفعاليات، وإذا لزم الأمر، الانضمام الى صفوف قوات الكريلا، وعلى أساس المسؤولية والمبادرة، ستفي بمسؤوليتها التاريخية.

انهضوا ضد تواطؤ الحزب الديمقراطي الكردستاني وانضموا لنضال حزب العمال الكردستاني

باختصار، نحن كشعب وكحركة، نحارب سياسة الإبادة الجماعية والهجمات الاحتلالية لفاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية. وقيادتنا تعلن حصيلة الحرب كل يوم، وتظهر الحصيلة الأسبوعية مدى الضربات الموجعة التي يتلقاها قوات حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية من قبل مقاتلينا الشجعان، إن شعبنا بجميع اطيافه وأصدقائنا في الأجزاء الأربعة من كردستان وفي أنحاء العالم يخوضون نضالاً لا مثيل له؛ ويندون بالإبادة الجماعية والهجمات الاحتلالية لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، وعليه نحيي جميع فعاليات المقاومة.

الا ان النضال ضد الهجمات وسياسات الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال التركي وفاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية هي وظيفة حزب العمال الكردستاني (PKK)، قوات الدفاع الشعبي (HPG) ومنظومة المجتمع

الكردستاني (KCK)

مثلا ما هو موقف القوى التي تدعي انها كردية؟ سيتم استهدافهم ايضاً بعد حزب العمال الكردستاني ألا يجب أن ينضموا إلى الحركة الآن ويتحدوا مع حزب العمال الكردستاني لمحاربة الاحتلال والإبادة الجماعية؟

ألا يجب أن يظهروا موقفاً قوياً ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK، الذي يحرص على احتلال حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لأرض كردستان؟ من الواضح أن النضال ضد الإبادة الجماعية والاحتلال لا يختلف عن النضال ضد التواطؤ والخيانة.

في الوضع الحالي، تكون قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في أسوأ مستوى من التواطؤ وهي من ناحية تحمي قوات الدولة التركية ضد مقاتلينا، ومن ناحية أخرى تعتمد بالكامل على الدولة التركية من أجل أمنها. موقف الأحزاب والمنظمات الأخرى غير مرضٍ، من الواضح أن الأحزاب والمنظمات والأفراد والمثقفين والسياسيين والفنانين الذين يرون أنفسهم وطنيين كرد يجب أن يقفوا في وجه موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني وتوحيد صفهم مع حزب العمال الكردستاني ضد سياسات احتلال حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية.

عندما تنهزم فاشية حزبي العدالة والحركة القومية في زاب وآفاشين، فإنها ستنهزم حتماً في انقرة

لا تختلف الحرب التي يخوضها مقاتلو الكريلا في زاب وآفاشين ضد احتلال فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية عن النضال في انقرة، إسطنبول و إزمير ضدها، بل انها الجناح الأقوى والريادي لهذا النضال؛ فعندما تنهزم فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية في زاب وآفاشين، ستهزم في انقرة ايضاً بشكل فوري ولن تتمكن من البقاء في السلطة يوماً، وعليه يجب على القوى المناهضة للفاشية والعمال والكادحين، الثوار والديمقراطيين والنساء والشباب الأتراك اتخاذ موقف ضد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، الذي يهاجم زاب وآفاشين، ويخوضوا نضالاً فعالاً من أجل «تركيا الديمقراطية ‹› في جميع المجالات؛ ما يحدث في زاب وآفاشين لا علاقة له بـ «الدفاع عن الوطن»، بل على العكس هو هجوم فاشي، إبادة واحتلال، وعلى هذا الأساس فرضت الإبادة الجماعية على الشعب الكردي وهناك محاولة للقضاء عليها؛ لا توجد حياة ديمقراطية وحرة في تركيا ما لم يحصلوا الكرد على حريتهم، وعليه يجب القضاء على جميع أنواع المقاربات العنصرية الشوفينية، ويجب محاربة فاشية حزب العدالة والتنمية وحركة الحركة القومية جنباً إلى جنب مع حركة الحرية الكردية، ولهذا يجب الاجتماع في صفوف الحركة الشعبية الثورية المتحدة (HBDH) وعليه ندعو الشبيبة التركية الذين يحبون تركيا ويريدون العيش بحرية.

يجب على الشعب العربي دعم نضال حزب العمال الكردستاني

يجب أن تعلم شعوب الشرق الأوسط، وخاصة الشعب العربي والقوى السياسية، ان الفاشية ستستهدفهم بعد الشعب الكردي، لأن سياسة الدولة التركية الحالية تنتهج خط الاتحاد والتراقي، لا ينبغي للمرء أن يقارن الوضع الحالي بحالة التاريخ الحديث، يجب دعم الكرد ودعم مقاومة حزب العمال الكردستاني دون تأخير ودون هدر الوقت، وعلى هذا الأساس يمكن إفشال سياسات الاحتلال لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية.

يجب أن ينتفض الديمقراطيون الحقيقيون ضد الاحتلال في كردستان

حيث أن لن تكون هناك حرية ولا ديمقراطية لأحد في عالم يقوم فيه بإبادة الشعب الكردي، في ذلك الوقت، يجب على القوى الديمقراطية، المناضلين من أجل الحرية، الحركات اليسارية والاشتراكية، الكادحين، النساء والشباب أن تناضل وتنتفض في وجه حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية والاحتلال الفاشي المستبد من أجل منع إبادة الشعب الكردي وضمان حرية الكرد،النزول إلى شوارع برلين وواشنطن بما يتماشى مع السياسات الأمريكية والألمانية

بالقول» نحن ضد الاحتلال الروسي في أوكرانيا» لا يجعل من أي شخص ديمقراطياً حقيقياً، إذاً أين مئات الآلاف من الذين نزلوا إلى شوارع برلين وواشنطن ضد الاحتلال الروسي، وماذا يقولون عن الاحتلال التركي لكردستان؟ من الواضح أن الديمقراطية والشعوب لن ينتصروا في حرب المصالح في أوكرانيا، لكن مقاومة الحرية للشعب الكردي ضد الاحتلال التركي هي بمثابة الشرارة الأولى لخلق عالم ديمقراطي وحر للجميع، وفي ذلك الوقت يجب على الديمقراطيين الحقيقيين أن ينتفضوا في وجه الاحتلال التركي لكردستان وأن يدعموا نضال الشعب الكردي من أجل الحرية.

الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK جزء من خطط احتلال الدولة التركية

بالطبع أن هجوم الجيش العراقي على شنكال هو أيضا من المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، ففي اليوم الذي شنت فيه دولة الاحتلال التركي هجوماً على منطقتي زاب وآفاشين، التي تعتبر رسمياً داخل حدود الدولة العراقية، هاجم الجيش العراقي شنكال أيضاً، لذلك كانت هناك مخاوف من وجود خطة مشتركة بينهما، وأن هذا الموقف وتصريحات رجب طيب أردوغان، حيدت صمت الحكومة العراقية ضد الاحتلال في زاب وآفاشين، وعلى الرغم من أنه كان من المعروف أن الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK جزء من خطط احتلال الدولة التركية، إلا أنه لم يكن معروفاً ما إذا كانت الحكومة العراقية الحالية على هذا المستوى جزء من هذه الخطط أم لا، لكن أصبح الأمر واضحاً، وبالتأكيد، فأن الوضع الحالي لشنكال ومخمور اللتين دافعتا عن نفسهما ضد هجمات داعش خلال احتلال الموصل وأنقذت كرامة العراق، وكذلك الهزيمة الأولى لداعش، هو وضع سلبي للغاية بالنسبة للحكومة العراقية ولا يمكن التستر عليه لأي سبب من الأسباب، لذلك ندين سياسات الحكومة العراقية في مخمور وشنكال ونعتبرها استمراراً لسياسات الدولة التركية، وباسم حزب العمال الكردستاني نحيي المقاومة المشرفة لأهالي شنكال، كما أننا مسؤولون ايضاً في مواجهة الوضع الحالي في شنكال، وفي مواجهة الحياة الحرة لشعبنا الكردي الإيزيدي، لقد وقفنا دائماً إلى جانب شعبنا الكردي الإيزيدي وشعب شنكال، ولن نتخلى عنهم وسنتضامن معهم دائماً.

سنصعد وتيرة النضال ضد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية

أن الهجوم الاحتلالي على زاب وآفاشين سوف يكون آخر هجوم لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، من الواضح أن فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية هُزِمت في مواجهة مقاومة الكريلا في زاب وآفاشين وسوف تنهار في أنقرة أيضاً، ولن يمنع هذا الوضع الإبادة الجماعية للشعب الكردي فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى جعل الشرق الأوسط والعالم أكثر ديمقراطية، وفي ذلك الوقت يجب على الشعب هزيمة فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في زاب وآفاشين، وبصفتنا حزب العمال الكردستاني والشعب الكردي، كشعوب الشرق الأوسط والعالم، لدينا القوة لتحقيق ذلك، وفي هذه الحالة، يجب أن نستخدم هذه القوة بأكثر الطرق نشاطاً وتنظيماً، وأن نتحد ونهزم فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في زاب وآفاشين، لجعل كردستان حرة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الشرق الأوسط والعالم.

وعلى هذا الأساس، وفي البداية قواتنا الكريلا والحزبية بقيادة النساء والشباب، ندعو شعبنا، شعب تركيا والشرق الأوسط ، وأصدقائنا الديمقراطيين والثوريين، والحركات المناهضة للفاشية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، لتصعيد وتيرة النضال ضد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية من خلال النفير العام، لخنق السياسات والعقليات القاتلة والفاشية في المقاومة ضد الاحتلال في زاب وآفاشين، ولتحقيق مستوى جديد من الحرية في الأول من أيار، وعلى هذا الأساس، يجب الخروج إلى ساحات الأول من أيار والانتفاضة ضد الاحتلال الفاشي لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية «.

برخدان جيان:

مسار عمالة الحزب الديمقراطي الكردستاني .. "أهدافٌ ومخططاتٌ"

صحيفة «روناهي» روجافا

ضاق النظام التركي الحاكم بقيادة أردوغان "ذرعاً" في الآونة الأخيرة بالنجاحات المتتالية، التي حققها مقاتلو حركة التحرر الكردستانية منذ إعلان الكفاح المسلح في مناطق الدفاع المشروع في ثمانينات القرن العشرين، بعد نضال أسطوري خاضته الحركة على يد روادها الأوائل، التي رسم مسارها المفكر عبد الله أوجلان، بهدف نيل الحقوق المشروعة للشعب الكردستاني بمواجهة محاولات الصهر، والإبادة، والإنكار، الذي انتهجته الأنظمة الحاكمة في تركيا حتى وقتنا الراهن، لذلك المتابع للمخططات التي تنتهجها الدولة التركية المحتلة مؤخراً من خلال بناء "جدار تقسيم كردستان"، وشن هجمات احتلالية بالتعاون مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني يعي تماماً ما تخطط له هذه الدولة بخنق قوات الدفاع الشعبي، والعمل على تقسيم المنطقة، ليسهل عليها وأد حركة التحرر الكردستانية، تمهيداً للقضاء عليها بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

هذه التحركات تكثفت في الآونة الأخيرة في مناطق الدفاع المشروع عقب زيارة "برزاني" لأنقرة، واجتماعه بأردوغان لرسم خيوط المؤامرة، وحياكتها بشكلٍ جيد بالرغم من أن هذه التحركات ليست بالجديدة، إلا أن مستواها قد تغير في الآونة الأخيرة لتتطور الى تواطؤ وتآمر مطلق من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد قوات الدفاع الشعبي، وخاصة مع نصب كمائن لمقاتلي قوات الدفاع الشعبي، حيث استشهد عدد من المقاتلين في مناطق عدة نتيجة لذلك.

هذا الحزب بدأ بالتحرك فعلياً بموجب سياسة ومخططات، ومصالح الدولة التركية المحتلة بعد استفتاء

الاستقلال، الذي أعلنت عنه حكومة (هولير) في عام ٢٠١٧، حيث سمح هذا الحزب بتغلغل الدولة التركية المحتلة داخل أراضي باشور كردستان، واتخاذ عدد من القواعد العسكرية منطلقاً لهجماتها العدوانية، صوب مناطق الدفاع المشروع، ثم العمل على تنفيذ "جدار التقسيم" الذي أعلنت عنه مؤخراً حكومة بغداد بحجة السيطرة على عمليات تسلل مرتزقة داعش عبر حدودها المزعومة، بشكل مفاجئ، ودون إعلام قوات سوريا الديمقراطية، والتنسيق معها في إطار محاربة الإرهاب، التي لها فضل كبير في قتاله الى أن تم القضاء عليه نهائياً في بلدة الباغوز بريف دير الزور الشرقي.

يرى مراقبون، أنَّ تحركات الحزب الديمقراطي الكردستاني مع دولة الاحتلال التركي هو تغير في استراتيجية هذا الحزب، والارتهان نهائياً للدولة التركية المحتلة في مساعيها لإحداث نصر عسكري مزعوم ضد مقاتلي قوات الدفاع الشعبي، على غرار ما حدث عام ١٩٩٢م حيث شن هذا الحزب هجوماً واسعاً ضد مقاتلي قوات الدفاع الشعبي خدمة للمحتل التركي، وسعياً منه للحد من الانتصارات المتتالية، التي حققها مقاتلو حركة التحرر الكردستانية في مناطق باشور كردستان، وخاصة بعد تحريرهم للشعب الايزيدي في شنكال من القتل والإبادة الجماعية على يد مرتزقة داعش، بينما فرت قوات الديمقراطي الكردستاني، وقوات حكومة بغداد من المنطقة،لتسلمها لداعش في تلك الفترة، ليُترك شعب شنكال يواجه مصيره في القتل والإبادة، لذلك هنالك تاريخ مخزٍ لهذا الحزب في العمالة، حيث أقدم في عام ١٩٩٥م بالهجوم مع دولة الاحتلال التركي على مقاتلي الدفاع الشعبي، كذلك في عامي (١٩٩٧ـ ١٩٩٩).

وفي عامي (٢٠٠٧ـ ٢٠٠٨) شنت دولة الاحتلال التركي هجمات عنيفة ضد قوات الدفاع الشعبي، وبهذه الهجمات غيّر الديمقراطي الكردستاني سياسته تماشياً مع مصالح الدولة التركية المحتلة، وبشكلٍ خاص في الأعوام الأخيرة الماضية وبالتحديد عام ٢٠١٥، حيث انخرط بشكلٍ فعال في المخططات التركية، وبدأ بالمشاركة فعلياً بهجماتها ضد مقاتلي الدفاع المشروع.

فيما يؤكد محللون، أن الدولة التركية المحتلة استفادت كثيراً من مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات العراقية المؤسسة على المحاصصة الطائفية بعد الإطاحة بالنظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣، من خلال تشكيل تحالف مع القوى السياسية العراقية المهيمنة، والتحرك مع الحكومة العراقية الجديدة، لتكثيف تحركاته العسكرية في مناطق الدفاع المشروع، وشن هجمات بشكل مكثف ضد قوات الدفاع الشعبي، بمشاركة مباشرة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، والعمل على دفع الجيش العراقي للهيمنة على شنكال بعد فشل قواته في التمركز فيها، والعمل على تقويض الإدارة الذاتية التي أسسها شعبها بتضحيات أبنائها، والقضاء عليها نهائياً.

> **"هذا الحزب بدأ بالتحرك فعليا بموجب مصالح الدولة التركية"**

من جهة أخرى هنالك مصالح مشتركة لتقارب (بارزاني ـ أردوغان) الأخير بسبب إفرازات الحرب (الأوكرانية ـ الروسية) التي فرضت نفسها على الأجندات العالمية بسبب التهديدات الروسية بقطع الغاز الروسي عن أوروبا، ووقف إمدادها به، وإقرارها ببيعه بعملتها (الروبل)، وهذا ما سيؤثر على الاقتصاد العالمي ككل، وسيجعل أوروبا

تسعى للبحث عن البديل، وهذا ما تم التفاهم عليه على ما يبدو في اللقاء الأخير الذي جمع (البرزاني ـ أردوغان)، حيث يؤدي أردوغان دوراً في إطار "البحث عن البديل"، وعقد صفقة لسرقة غاز باشور كردستان، وتوريده الى أوروبا، وتكثيف التنقيب عن مصادر الطاقة في حوض البحر المتوسط.

وفي ضوء هذه التحركات والمخططات، التي تنفذها دولة الاحتلال التركي تُشكل حركة التحرر الكردستانية حجر عثرة أمام تطبيقها على أرض الواقع، بالرغم من الهجمات المتكررة، حيث جددت الدولة التركية المحتلة وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني عدواناً مشتركاً جديداً للعمل في القضاء على قوات الدفاع الشعبي، والعمل على تصفية قضية التحرر الكردستانية، والاستفادة من الصمت الدولي، وانشغال العالم بالحرب الأوكرانية الروسية، ووأد هذا الحراك، وما يمثله من نضال وأيديولوجية تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب الكردي، وتحقيق تطلعاته وحريته المنشودة.

والمتابع لنضال حركة التحرر الكردستانية والمعارك التي خاضها مقاتلوها بوجه الدولة التركية المحتلة خلال السنوات المنصرمة، يعلم جيداً بأن الهجوم المشترك، الذي يشنه الجيش التركي المحتل، وأعوانه من قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني ستخيب حتماً، ولن تحصد إلا الخسارة والخذلان، هذا الامر ليس مجرد كلام فحسب، ولكن التجارب، التي خاضتها حركة التحرر الكردستانية، وقوات الدفاع المشروع أثبتت جدارة لا مثيل لها، وصمود تاريخي، حيث كبدت المهاجمين خسائر فادحة في العتاد والأرواح، وستتلقى تلك القوات المعتدية مصيراً مماثلاً وضربات موجعة.

لذلك يرى محللون عسكريون بأن الهجمات التركية ضد مناطق الدفاع المشروع، لن تكون على مستوى هجمات عام ٢٠٢١م، بعد أن هولتها وضخمتها دولة الاحتلال عبر وسائلها الإعلامية لمواجهة مقاتلي حركة التحرر الكردستانية، واستخدمت الأسلحة المتاحة كافة بما فيها الأسلحة الكيماوية، والمحرمة دولياً، ولكن هذه المرة سيُشكل دخول قوات الديمقراطي الكردستاني عاملاً مهماً في العملية العدوانية الجديدة، بسبب إقحام الأخيرة بقوات بريَّة، والاستفادة من الدعاية لحرب (كردية ـ كردية)، لتعزيز الخلاف بين أبناء الشعب الكردي، وتغذية الخلافات، والنزاع بين أبناء الشعب الواحد بما يخدم مخططاتها في الهيمنة على المنطقة.

> **سمح هذا الحزب بتغلغل الدولة التركية المحتلة داخل أراضي باشور كردستان**

فمن هنا يجب أن نأخذ موقف الشعب الكردي بعين الاعتبار، إذ إن ردود الفعل في عموم أجزاء كردستان ترفض مخططات الفتنة، والاقتتال بين أبناء الشعب الكردي، وتستهجن التعاون والعمالة، الذي ينهجه الحزب الديمقراطي الكردستاني مع دولة الاحتلال التركي، حيث تسعى الأخيرة الاستفادة من الحرب (الأوكرانية ـ الروسية)، من خلال كسب ودها من قبل القوى العالمية، لغض الطرف عن المجازر والهجمات، التي تمارسها بشكل شبه يومي في مناطق شمال وشرق سوريا، ومناطق الدفاع المشروع في باشور كردستان، لذلك الشعب في عموم أجزاء كردستان عبر عن موقفه من خلال المظاهرات، والمسيرات المنددة بعمالة الديمقراطي الكردستاني، والعدوان التركي على مناطق الدفاع المشروع، والسعي لتحقيق تقارب بين الأطراف الكردستانية كافة، بما يخدم الوحدة والتقارب بين أبناء الشعب الواحد.

مظلوم عبدي:

تركيا تنتهك المواثيق الدولية وتعيق محاربة «داعش»

قال القائد العام لـ«قوات سوريا الديمقراطية» مظلوم عبدي، إن تركيا صعّدت هجماتها ضد المناطق الخاضعة لنفوذ قواته شرق الفرات، وشدد على أنها بذلك تنتهك المواثيق الدولية مع الدول الضامنة، وأنها استهدفت كوباني (عين عرب)، «وقصفت المدنيين الأبرياء وقتلت الشخصيات الإدارية بطائرات مسيّرة».وقال المسؤول الكردي، في تغريدة نشرها على حسابه الرسمي بـ«تويتر»، ، بعد سلسلة هجمات عنيفة طالت مواقع القوات في ريف محافظات حلب والرقة والحسكة شمال شرقي سوريا، إن هذه الاستفزازات تهدد الأمن والسلام، كما تعيق العمليات المناهضة لتنظيم «داعش» الإرهابي.

واستهدف الجيش التركي منذ بداية الشهر الحالي، بطائرات مسيّرة (الدرون) ٩ مواقع ونقاط عسكرية تتبع «قسد» في مناطق نفوذها شرق الفرات، أسفرت عن وقوع ٦ قتلى عسكريين بينهم ٣ نساء كانت إحداهن قيادية بارزة في الجناح النسائي للقوات، إلى جانب إصابة ١٧ آخرين بجراح متفاوتة. وقالت الإدارة الذاتية المدنية، التي تدير المناطق الخاضعة للقوات، في بيان نُشر على صفحتها الرسمية بموقع «فيسبوك»، «تستمر تركيا وبكل وحشتيها في سياسة الإبادة بحق مناطقنا، حيث تستمر بعمليات الاعتداء المتكرر عبر مسيّراتها وقصفها لمناطقنا، كان آخرها استهداف سيارة بكوباني أدت لاستشهاد رئيسة مكتب الدفاع ورفيقاتها».

ونـددت الإدارة بالتصعيد ضد مناطقها، ووصفته بـ«الممنهج»، وحذرت بأن السياسة التركية ستنعكس على عموم سوريا والمنطقة، داعية «القوى الراعية للتفاهم مع تركيا حول سوريا، للتحرك لمنع التصعيد ومخاطر إنعاش وتأهيل عودة (داعش)، وتعميق دور المرتزقة المدعومين من تركيا نحو تنفيذ سياسات تركيا الاحتلالية في سوريا وتقسيمها»، في إشارة إلى موسكو وواشنطن ضامني الاتفاقيات الجانبية مع أنقرة في وقف إطلاق النار، والحفاظ على مناطق خفض التصعيد في شمال شرقي سوريا. وشدد البيان على أن تركيا تستغل الظروف المتأزمة حول العالم، وبشكل خاص الحرب الروسية على أوكرانيا، لتمرير سياساتها العدائية بحق سكان مناطق الإدارة الذاتية.

صالح مسلم:

هناك مخطط خطير وكبير يستهدف وجود الكرد

شراء المنازل في الخارج يعني أنك لا ترى بأن شعب جنوب كردستان شعبك

أوضح عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم أن القوى التي تحارب من أجل الشعب الكردي وتصد هجمات العدو بطريقة استراتيجية هي قوات الدفاع الشعبي (الكريلا). وهي تحارب في جبال كردستان، وهذه الجبال ليست ملكاً لأحد، ولا يحق لأحد القول لقوات الدفاع الشعبي انزلوا من هذه الجبال.

تصريحات صالح مسلم جاءت خلال حوار لوكالتنا حول الهجمات التركية الأخيرة، وتعاون الحزب الديمقراطي مع دولة الاحتلال، ونوه إلى أن الشعب الكردي والكردستاني لا يقبل ما تقوم به عائلة البارزاني وتعاونها مع دولة الاحتلال التركي، وقال: «شراء المنازل في الخارج يعني أنك لا ترى بأن شعب جنوب كردستان شعبك، وأنك لا تعمل من أجل هذا الشعب، وأنك على استعداد للفرار في أي لحظة»..وفي ما يلي نص الحوار:

وقوف الحزب الديمقراطي مع المخططات التركية

أعلنت قوات الدفاع الشعبي أن جيش الاحتلال التركي بدأ بشن هجمات جديدة ضد مناطق جنوب كردستان، هذه الهجمات جاءت بعد يومين من لقاء مسرور البارزاني مع أردوغان ورئيس الاستخبارات التركية حقان فيدان، برأيكم ما الهدف من هذه الهجمات الآن؟

نعم، بكل أسف سمعنا نبأ تعرض مناطق الدفاع المشروع لهجوم، هذا الهجوم ليس وليد اللحظة. قبل أكثر من ٢٠ يوماً وردت معلومات حول وجود مخطط تركي لشن هجوم ضد مناطق الدفاع المشروع مع المتعاونين معه في الـ ١٥ من نيسان، لذلك انتفض الشعب في روج آفا وجنوب كردستان، لذلك تم تأجيل المخطط ليومين، وهذا الهجوم أكد صحة تلك المعلومات الواردة.

دولة الاحتلال التركي استدعت مسرور البارزاني، وطريقة دعوته وجلوسه وكأنه عامل لديهم، والصور التي ظهرت لم تكن لائقة، حيث أن مسؤولي الديمقراطي الكردستاني جالسون في طرف وحقان فيدان في الطرف الآخر وفي الصدر مديرهم أردوغان، هذا المشهد غير لائق برئيس حكومة ومسؤول بهذه الدرجة.

الشعب الكردي يرى جنوب كردستان جزءاً منه، ويرى مسؤوليه جزءاً منه، ولا يحق لأحد أن يقلل من كرامة الشعب الكردي وأن يجلس مع رئيس الاستخبارات التركية، هنا لا فرق بينهما.

إن ما يتم ملاحظته أن الحزب الديمقراطي الكردستاني ودولة الاحتلال التركي اتفقا خلال الاجتماع، حيث تعرضت مناطق حق الدفاع المشروع عقب اللقاء بيومين لهجمات، وعلى عموم الشعب الكردي أن يدرك جيداً أن هذا الهجوم ليس ضد قوات الدفاع الشعبي (الكريلا)، وهجماته ضد قوات الكريلا لم تتوقف منذ عام أي منذ ٢٣ نيسان وإلى الآن، وانهزموا في هذا الهجوم، والآن بدؤوا بهجوم وكأنه تحضير جديد.

وبالنسبة لوضع الديمقراطي الكردستاني الشعب الكردي متضايق من هذا الحزب، قبل الآن تسبب الحزب باستشهاد المقاتلين ونصب الكمائن لهم، والآن وبحسب المعلومات الواردة أرسل الحزب قواته إلى مناطق الدفاع المشروع؛ الشعب الكردي كان يأمل أن يقفوا إلى جانب قوات الكريلا، ولكن وبكل أسف أظهروا العكس، حيث يشن الاحتلال التركي هجمات من جهة والديمقراطي من جهة أخرى، وما لم يستطع الاحتلال التركي تحقيقه على مدار العام الآن يساعده الديمقراطي الكردستاني لإنجاز ذاك المخطط.

على الشعب الكردي أن يدرك أن المخطط التركي لا يستهدف جنوب كردستان فحسب بل إنه أوسع من ذلك، هدفه تدمير جنوب كردستان وإزالته، وتدمير روج آفا قدر المستطاع لذلك كثف من هجماته في الأشهر الأخيرة.

يجب أن ندرك أن كل كردي هو هدف للدولة التركية، والآن يتم استهداف الأقوى لذلك تكثف هجماتها على قوات الدفاع الشعبي (الكريلا). ويجب أن يعلم الديمقراطي الكردستاني أن بوقوفه بشكل واضح مع الدولة التركية يعلن نفسه عدواً لعموم الشعب الكردي. ونأمل أن يرجع الديمقراطي عن مواقفه هذه على الأقل ألا يقتل آمال الشعب الكردي.

على مسرور البارزاني أن يفكر لماذا يتم استدعاؤه إلى تركيا

إن القوى التي تحارب من أجل الشعب الكردي وتصد هجمات العدو بطريقة استراتيجية هي قوات الدفاع الشعبي (الكريلا). وهي تحارب في جبال كردستان، وهذه الجبال ليست ملكاً لأحد، اجتمع هؤلاء المقاتلين من أجزاء كردستان الأربعة، ولا يحق لأحد القول لقوات الدفاع الشعبي انزلوا من هذه الجبال. الشعب الكردي يدرك جيداً أن هؤلاء المقاتلين يدافعون عن الشعب الكردي وأن القضاء عليهم يعني القضاء على الشعب الكردي.

على مسرور البارزاني أن يفكر لماذا يتم استدعاؤه إلى تركيا، هل يحبك؟. هل يريد بقاءك؟. لا ليس من أجل هذا، بل من أجل أن تخدمه قدر المستطاع. ولتعلم جيداً في حال تم القضاء على قوات الدفاع الشعبي فلم يسلم (أردوغان) على أحد من جنوب كردستان لا على مسرور ولا مسعود ولا على أحد.

بكل أسف وقع العديد من أبناء شعبنا في مصيدة الأعداء، وارتبكوا أخطاء بحق أشقائهم. الكثير منكم يقول لا نود حرباً بين الأخوة، ولكن هذه الأقوال غير كافية وغير صحيحة، هذه ليست حرب الأخوة، العدو يهاجمك وشقيقك يدافع وأنت تصبح درعاً للعدو، استشهد الآلاف من مقاتلي قوات الدفاع الشعبي بهذه الطريقة.

في الهجمات الأخيرة استشهد العشرات من مقاتلي القوات من أبناء روج آفا؛ لو احترم الديمقراطي مشاعر أمهات الشهداء لما وقف إلى جانب العدو.

المرحلة التي نمر بها مرحلة حساسة وحرجة، مرحلة النهاية، في حال تم هزيمة العدو والمتعاونين معه سيتم رميهم إلى مزبلة التاريخ، لذلك المطلوب من الشعب الكردي الآن النضال بكل ما أمكن من أجل البقاء. الهجمات ضد جنوب كردستان وروج آفا وبناء الجدار بين روج آفا وشنكال جميعها مرتبطة ببعضها البعض.

تواطؤ مباشر من الحزب الديمقراطي الكردستاني مع تركيا

هجمات جيش الاحتلال التركي انطلقت من قواعده في مناطق واقعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني في جنوب كردستان. ومؤخراً كشفت بعض المصادر أن دولة الاحتلال التركي وبالتعاون من الحزب الديمقراطي الكردستاني ستشن هجوماً واسعاً ضد المكتسبات الكردية، هناك تواطؤ مباشر من الحزب الديمقراطي الكردستاني مع دولة الاحتلال التركي ويشارك بشكل مباشر في الهجمات التي تشنها دولة الاحتلال الآن، برأيكم إلى ماذا يهدف الديمقراطي الكردستاني وكيف تصفون تعاونه مع ألد أعداء الشعب الكردي؟

نعم بكل أسف، وبحسب المعلومات الواردة فإن الهجوم التركي يتم جواً عبر الطائرات الحربية وبراً عبر عمليات الإنزال التي تمت عن طريق جنوب كردستان. هناك أكثر من ٥٠ قاعدة تركية، الجنود الذين يشنون الهجمات الآن تم نقلهم من هذه القواعد إلى جبال كردستان عبر طائرات الهليكوبتر؛ وهذه فضيحة كبرى أن تقوم بفتح الطريق وأن تمنح أرضك لإنشاء ٥٠ قاعدة للعدو، وهذا يعني أنك لست حراً، وهنا نتحدث عن الديمقراطي الكردستاني لأن باقي الأحزاب في باشور ليست مع هذه السياسية ويقولون ذلك علناً، حتى أن البيشمركة لا علاقة لهم بذلك.

هذه الأفعال يقوم بها البعض من ضمن الحزب الديمقراطي الكردستاني عبر قواته الخاصة، هناك بعض الشخصيات ضمن الحزب الديمقراطي يتحلون بالكرامة ولا يقبلون أن يتنازلوا لهذه الدرجة. عائلة البارزاني التي تحتكر السلطة هم الذين يقومون بكل تلك الأفعال.

الشعب الكردي والكردستاني لا يقبل ما تقوم به عائلة البارزاني. العدو سيهزم، كيف يربط الديمقراطي الكردستاني مصيره بالعدو، يجب أن يعلموا في حال انهزم العدو سيهزمون هم أيضاً

الديمقراطي الكردستاني ينفذ ما يوده أعداء الشعب

الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنذ تأسيسه وإلى يومنا الراهن يعادي تطلعات الشعب الكردي، ويتعاون مع أعداء الشعب الكردي وأي حركة كردية تناضل من أجل حقوق الشعب الكردي، برأيكم أين تكمن وطنية هذا الحزب ومن يقف خلفه؟

بعد الانقسام الذي حصل ضمن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٦٥، وسيطرة العائلة البارزانية على الحزب لم يحس الحزب بالوطنية، وبدأ منذ تلك الفترة بعمليات تخريبية ضد الشعب الكردي، ضد القياديين الكرد بدءاً من سليمان معيني ودكتور شفان وحتى يومنا الراهن.

ما يمكننا قوله، إن الديمقراطي الكردستاني يلعب دوراً كالتالي: ينفذ ما يوده أعداء الشعب الكردي والقوى العالمية بحق الشعب الكردي، من إحداث شرخ وتجزئة بين الشعب الكردي وخلق فتن واقتتال داخلي.

منذ أن سيطرت عائلة البارزاني على الحزب الديمقراطي وإلى يومنا يسعى لفرض حكمه العائلي كما كان في أوروبا قبل ١٥٠٠ عام، يتم توظيف الحزب من أجل مصالح العائلة، يتاجرون بالقضية الكردية.

وظهر مؤخراً حجم أموالهم في الخارج، يضعون أموالهم في الخارج، وهذا يعني أنكم لا ترون كردستان موطناً لكم، لديكم مئات المنازل في أمريكا ودبي! هذا يعني أنكم تتحضرون للفرار، وأنكم مدركون أنكم ترتكبون أفعالاً سيئة.

شراء المنازل في الخارج يعني أنك لا ترى بأن شعب جنوب كردستان شعبك، وأنك لا تعمل من أجل هذا الشعب، وأنك على استعداد للفرار في أي لحظة.

ما أود الإشارة إليه أن الحزب الديمقراطي هو حزب في خدمة عائلة حاكمة تسعى للسيطرة على ثروات كردستان، وتنظر إلى كردستان كما تنظر إليها القوى المعادية، على الشعب الكردي أن يعي هذه الحقيقة.

من يقف خلف الهجمات، في الواجهة تظهر دولة الاحتلال التركي والحزب الديمقراطي الكردستاني، هل هناك قوى عالمية تقف خلف الهجوم وما مصلحتها في ذلك؟

أثناء وضع مخطط الشرق الأوسط الجديد من قبل الناتو، والذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٥، الكرد كانوا خارج هذا المخطط، ووضعت تركيا شروطاً مفادها لا وجود للكرد، وأوضحوا بأنه يمكن استخدام الكرد خدمةً لمصالحهم؛ وبدؤوا بتطبيق المخطط إلى حد معين، إلا أن الكرد أثبتوا انفسهم عبر التضحيات الكبيرة التي قدموها في جنوب كردستان وروج آفا، مما خلق مشكلة لدى القوى العالمية التي اضطرت لتغيير المخطط.

وفكرة أن هناك كرد ويجب أن يكون لهم وجود لم يتم قبولها بعد من قبل الذين وضعوا المخطط (الناتو).

الذين وضعوا مخطط عام ١٩٩٥ أي الناتو تركوا المخطط، إلا أن تركيا مازالت متمسكة بتطبيقه وبنظرية أن لا وجود للكرد، وتستخدم الكرد في ذلك وهذا هو الخطأ الفادح.

رائد الديمقراطية في كردستان والشرق الأوسط

في وقت أكملت فيه الحركة التحررية نصف قرن من نضالها وتقترب الدولة التركية الفاشية من إكمال مئويتها الأولى ما الأهداف البعيدة من هذا الهجوم؟

أثناء ظهور حركة حرية كردستان كان هناك فراغ، والشعب الكردي كان فاقد الأمل، حركة حرية كردستان ظهرت بمصطلحات وشعارات جديدة، واستطاعت لمملة الشعب الكردي، وأثناء احتفال الشعب الكردي بالذكرى الـ ٥٠ لتأسيس حركة حرية كردستان أكد أنه ليس الكردي القديم، وإنه رائد الديمقراطية في كردستان والشرق الأوسط، وسعت تركيا منذ تأسيس الحركة التي بدأت بالنضال المسلح عام ١٩٨٤ والتف الشعب الكردي حولها للقضاء على الشعب الكردي وإلى يومنا لم تقف هجماتها.

عاهد كل من حزب العدالة والتنمية والحركة القومية للقضاء على حركة حرية كردستان في مئوية تأسيس الدولة التركية، إلا أن ما يظهر لا يدل على ذلك، تركيا ومنذ عام ٢٠١٦ هي ضمن حرب مستمرة وتنهار رويداً رويداً. وأتوقع أن يحقق الشعب الكردي مكتسبات حتى عام ٢٠٢٣. وسيتم نسف آمال الفاشيين الأتراك.

هناك حرب عالمية ثالثة، بناء منطقة جديدة

في الحرب العالمية الأولى أسسوا الدولة التركية وقسموا الشعب العربي إلى ٢٢ دولة والكرد إلى ٤ دول وفي الحرب العالمية الثانية أسسوا دولة إسرائيل ماذا يريدون في الحرب العالمية الثالثة؟

نعم الآن هناك حرب عالمية ثالثة، وتعني بناء منطقة جديدة. في الحرب العالمية الأولى تم تأسيس الدولة القومية، وفي الحرب الثانية تم تقسيم تلك الدول، إلا أنه وفي الوقت الحالي هناك أشياء جديدة لم تكن موجودة في الحربين العالميتين، نحن الآن في عالم الانترنت وسرعة وصول الحدث لا تستغرق دقائق، وبموجب ذلك يتخذ الجميع تدابيره، وثانياً ما يحدث الآن في الشرق الأوسط كبير جداً، هناك متغيرات كبيرة، الشرق الأوسط الآن على صفيح ساخن، الشعوب لم تعد تقبل الأنظمة الحالية، لم تعد تقبل الأنظمة الإسلامية، العالم يتغير والشعب يقول كلمته، الشعب العربي بدأ الآن يصحو بعد ظلم داعش، هناك الآلاف نزحوا وهم على أبواب أوروبا نتيجة الأزمة العالمية، ونعتقد أن كل هذه الأحداث ستحدث تغييراً. إن اتحدت شعوب الشرق الأوسط ومن ضمنهم الشعب الكردي يمكنهم استلام زمام الأمور والتخلص من ما فرض عليهم خلال الحربين العالميين الأولى والثانية، ودفة القيادة بيد الكرد وبذرته زرعت في روج آفا.

نود أن ننهي هذه الحروب، أن نعيش بسلام وحرية، لا نود أن نرى كوارث جديدة، الآن في أوكرانيا يتم استخدام أحدث التكنولوجيا، العالم أجمع منشغل الآن بما يحدث هناك، وتأثير هذه الحرب ينعكس على الجميع. لذلك يجب ألا نقول إن ما يحدث لا يهمنا، علينا أن نفكر ماذا نفعل وما الذي يفيد شعبنا للقيام به.

إن الحرب الأوكرانية – الروسية خلقت الفرصة لشن الهجمات على جنوب كردستان، تركيا تستغل الفرصة لإبادة الكرد لتشكيل امبراطورية عثمانية، وهذا الأمر لا يقبله الشعب الكردي ولا العالم، تركيا تتحرك عكس العالم أجمع.

في الأزمة التي تدار في العالم وفي الشرق الأوسط أجمع، نحن اخترنا مسار أن نعيش بأمان وسلام على أرضنا، لذلك نأمل من شعبنا أن يكون متيقظاً لهذه المخططات.

تحضيرا لإزالة فيدرالية جنوب كردستان

الحصار المفروض على الشيخ مقصود والأشرفية والشهباء والجدار العازل بين شنكال وروج آفا والهجمات على جنوب كردستان إلى أي مدى هي هجمات مترابطة هل يمكن قراءة هذه الهجمات بمعزل عن ما تشهده الساحة الكردستانية؟

نعم، لا يمكن قراءتها بمعزل عن بعض، كل شيء يحصل بمخطط، فالشعب أصبحت لديه ذاكرة قوية، ففي عام ٢٠١٢ تصدى أبناء منطقة الحيدرية، والشيخ مقصود والأشرفية وبستان الباشا لكافة الهجمات التي شنت ضدهم. الشعب هو الذي قاوم، ولا يزال يقاوم، وهنا لا بد من طرح سؤال على حكومة دمشق وهو إن كنت تفكرين من أجل مستقبل الشعب السوري لماذا تقومين بمحاصرة حي الشيخ مقصود والأشرفية.

لا يمكن إعطاء أي معنى لهذا الحصار، سواء القول إنه جاء نتيجة الاجتماعات التي تمت بين حكومة دمشق وتركيا في روسيا وبغداد، مهما أنكرت حكومة دمشق ذلك إلا أن الجميع يعلم بأن الاجتماعات عقدت بين الطرفين، مسؤولو الدولة التركية أفصحوا عن ذلك. حكومة دمشق تغلق كافة المنافذ في منبج والطبقة، حكومة جنوب كردستان تغلق الباب، الهدف فرض سياسية التجويع بحق الشعب. لا يمكن فصل هذه السياسة عن الهجمات على مناطق الدفاع المشروع، وجميع هذه السياسات هي أجزاء لمخطط واحد، ويتم على مراحل. أرادوا في المرحلة الأولى طمس الكرد أينما وجدوا، وفي حال نجح المخطط، فالمرحلة الثانية ستكون تدمير فيدرالية جنوب كردستان لقطع آمال الشعب الكردي بشكل نهائي.

أود الإشارة إلى موضوع آخر، وهو عرقلة تشكيل الحكومة العراقية وبناء الجدار بين شنكال وروج آفا، هذه جميعها جزء من المخطط التركي. من سيستلم منصب الرئاسة العراقية سيكون مناسباً لسياسة تركيا، وسيلغي الاعتراف بإقليم كردستان، مثلما فعلت تركيا باتفاقية دولما بخجه.

في الحقيقية إن نجح مخطط العدو في روج آفا وفي مناطق الدفاع المشروع فالخطوة الثانية ستكون إمحاء إقليم كردستان، والذي يعرقل تشكيل الحكومة العراقية الآن هو الحزب الديمقراطي الكردستاني بتوجيهات تركية.

كما أن ما يحدث الآن هو التحضير لإزالة الفيدرالية. المخطط المعد خطير وكبير، الآن بقاء وزوال الشعب مرتبط بالهجمات التي تشن الآن ضد مناطق الدفاع المشروع. ونأمل من الجميع أن يتحرك وفق ذلك.

الشعب الكردي فهم مخططهم

الآن هناك تظاهرات عارمة في عموم مناطق شمال وشرق سوريا ضد خيانة الحزب الديمقراطي والهجمات التركية، كيف تقيمون هذه المظاهرات، وبرأيكم هل هي كافية لردع الهجمات التركية والديمقراطي، وما هو المطلوب الآن؟

نعم. الشعب الكردي في روج آفا منتفض، ولكن هذا غير كافٍ، لأن العدو أغلق كافة الطرق؛ المطلوب الآن من الشعب الكردي تقوية منظومة الحماية والدفاع، دعم ومساندة قوات الدفاع المشروع.

نعم انتفض شعب روج آفا، هذا غير كافٍ، إذا انتفض شعب جنوب كردستان كما انتفض أبناء روج آفا فلن يستطيع أحد فعل شيء.

التظاهرات في أوروبا مهمة جداً، على الدول الأوربية تغيير سياساتها، الهجمات التي تشنها تركيا تشن بأسلحة الناتو، إذن هذه الدول شريكة في هذه الهجمات. كافة قطع الطائرات المسيرة التي تستهدفنا وتقتل أبناءنا وبناتنا ورجالنا وشيخونا تأتي من كندا وانكلترا وهولندا ومن معظم الدول الأوروبية.

يجب أن يدرك العالم أن الشعب الكردي فهم مخططهم، وأن الجميع مدان في ما يرتكب بحق الشعب الكردي، لذلك على كافة المنظمات والمؤسسات الكردية الموجودة في أوروبا أن تعلن النفير العام

لا يمكن لأحد الوقوف على الحياد

هل من حق أحد الوقوف على الحياد في هذه المرحلة؟ ماذا يعني الحياد والاكتفاء بالمشاهدة؟ ماذا يتوجب على الكرد وشعب المنطقة فعله لإزالة هذا الخطر الذي يهدد وجوده؟

هناك طرف يحاول إبادتنا، ويحاول أن يقضي على الكرد، وفي هذه الحالة لا يمكن لأحد الوقوف على الحياد، لا يجوز، لأن كل كردي هو هدف لدولة الاحتلال التركي، عليه أن ينتفض ضد هذا المخطط وأن يقاوم، ومن جهة أخرى الآن الشعب الكردي يقود مشروعاً ديمقراطياً، وهذا أثبت خلال هذه الثورة، وخلق نظاماً مشتركاً، ولذلك يجب على كل شخص يبحث عن حريته أن يساند الشعب الكردي في هذه المرحلة وهذا المشروع، ويدعمه فهذه الهجمات لا تختلف عن الهجمات على سري كانيه، من كان يوجد في سري كانيه؟ كانت موطن الكرد والعرب والسريان.

يجب أن يعلم شعب المنطقة نوايا الدولة العثمانية، يجب مراجعة تاريخ العثمانيين لمعرفتهم جيداً، ينادون بالسلام ومن ثم يغدرون.

الصحافة الروسية:

ماذا يعني إغلاق تركيا الأجواء أمام الرحلات الجوية الروسية إلى سوريا؟

كتبت أليونا زاداروجنايا، في صحيفة «فزغلياد» الروسية ، حول درجة تأثير إغلاق تركيا أجواءها أمام رحلات العسكريين الروس وعتادهم إلى سوريا.

وجاء في المقال: أغلقت تركيا مجالها الجوي في وجه الطائرات العسكرية والمدنية الروسية المتجهة إلى سوريا.

وفي الصدد، قال المدير العام لمجلس الشؤون الدولية الروسي، أندريه كورتونوف، لـ»فزغلياد»: «من الواضح أن هذه القرارات اتخذت على خلفية سير العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. فهي يمكن أن تعوق التواصل بين موسكو ودمشق. لكنني لا أعتقد بأن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة للغاية، فهناك ممرات جوية أخرى. من الممكن إمداد سوريا بكل ما هو ضروري للمجموعة الروسية عبر إيران».

وفي الوقت نفسه، يرى كورتونوف أن إغلاق السماء خطوة غير ودية من جانب أنقرة. فـ «بين روسيا وتركيا عدد من الخلافات الأساسية حول القضية السورية. الحديث يدور عن مستقبل إدلب والوضع في المناطق الكردية. وهذا كله يمكن أن يساهم في تفاقم الخلافات التي يصعب حلها».

كما لفت كورتونوف الانتباه إلى حقيقة أن تركيا لا تزال ملتزمة باتفاقية مونترو، وعدم السماح لسفن الدول الأخرى بدخول البحر الأسود، وقال: «تحاول تركيا انتهاج سياستها الخاصة. من الواضح أن هذه القرارات لا تؤثر في روسيا كثيرا، إنما تأثيرها غير مباشر».

بدوره، يرى المستشرق كيريل سيمينوف أن تركيا اتخذت مثل هذه الخطوة «التي لا تستطيع روسيا حتى لومها عليها. فهي، كدولة في الناتو، سهلت الإمدادات العسكرية لدولة معادية لهذا الحلف ولم تخرق اتفاقيتها معها، بل وفت بها حتى النهاية. إنما هي ببساطة لم تمددها». ويرى سيمينوف أن قرار تركيا «لا يمثل مشكلة كبيرة» بالنسبة لروسيا، «لأن الجزء الأكبر من الشحنات اللازمة للقوة الروسية (في سوريا) يتم تسليمه بواسطة سفن مدنية، ولا تزال مضائق البحر الأسود مفتوحة أمامها».

كان ينبغي توقع ذلك من تركيا منذ وقت طويل

كتبت أولغا بوجيفا، في «موسكوفسكي كومسومولييتس»، حول الأسباب التي دفعت أنقرة إلى اتخاذ خطوة غير ودية تجاه روسيا.

وجاء في المقال: أعلن وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، عن إغلاق تركيا سماءها أمام الطائرات العسكرية والمدنية الروسية المتجهة إلى سوريا. فقد صرح بذلك للصحفيين، السبت، خلال جولته في أمريكا اللاتينية.

وفي الصدد، قال الباحث السياسي الروسي في مشاكل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، سيميون باغداساروف، لـ«موسكوفسكي كومسومولييتس»:

كان ينبغي توقع ذلك من تركيا منذ وقت طويل. قد يشير مثل هذا القرار إلى أن الأمريكيين وعدوا الأتراك بشيء ما، وهم يتصرفون وفقا لمصالحهم الخاصة.

وحدوث هذا كله، بشكل عام، كان مسألة وقت لا أكثر. يجب أن لا ننسى أبدا أن تركيا عضو في الناتو؛ وتعتمد تركيا على الاقتصاد الأمريكي أكثر من اعتمادها على الاقتصاد الروسي. والأمريكيون بارعون في التلاعب بهذا الأمر. بالإضافة إلى ذلك، لا أستبعد أن يكون قرار السلطات التركية مرتبطا بإمكانية بدء عملية عسكرية في شمال سوريا.

أما بالنسبة لنا، فإن حظر الطيران سيعني صعوبة الإمداد العاجل إلى قاعدتينا في حميميم وطرطوس. إنما الإمداد عن طريق الجو شيء، وعن طريق البحر شيء آخر.

فما زال أسطولنا يبحر إلى هناك! الحمد لله أنهم لم يغلقوا المضيق بعد.

لكنني لن أتفاجأ إذا حاولوا إغلاقه بطريقة ما.

ولا أستبعد أن يكون سبب هذا القرار هو أيضا أن جزءا طيراننا الموجود في حميميم يتم نقله إلى منطقة العمليات الخاصة (في أوكرانيا). وبهذا القرار تتصدى تركيا لذلك، فكأنها تقول: ها أنا أغلقت السماء فحاولوا الآن أن تطيروا. كان هذا متوقعا من دولة تابعة للناتو.

*روسيا اليوم

خيري عمر:

البحث عن تحالفات إقليمية .. من إكراهات التطبيع إلى توسيع الهامش

انعقدت في الشهر الماضي (مـارس/ آذار) أربعة اجتماعات، تناولت جوانب من الشؤون الإقليمية، انصبّ هدفها الرئيس على تكوين شبكات/ تحالفات إقليمية، سـواء لأغـراض أمنية أو اقتصادية، وقد تـلازم تتابع الاجتماعات مع تصاعد التنافسية الإقليمية بطريقةٍ تثير النقاش حول فرصة تكامل نسق إقليمي أو التلاقي على أهدافٍ مشتركة في مفاضلات بين التطبيع الإقليمي مع إسرائيل والعداء لإيران وتوسيع هامش الفاعلية.

وقد تنامت الاتصالات السياسية في اجتماعات شرم الشيخ والعقبة والنقب، ثم بتحسّن العلاقات التركية

العربية، وعلى الرغم من اقترابها من ترسية المصالح المتبادلة، فإنها ما زالت في المرحلة التمهيدية للتواصل الثنائي. وعلى مدى شهور ماضية، ظلّ الحديث عن دعم أمن الخليج ضمن الاهتمام المشترك لبلدان كثيرة في أثناء زيارة مسؤولين منها كلا من الإمارات والسعودية، فمع تتابع هجمات الحوثيين، شكّلت مصر العامل المشترك في كل اللقاءات الثنائية والجماعية، كما كانت هناك تصريحات إسرائيلية عن الاهتمام بأمن الخليج. ثم تزايد التفاعل الإقليمي مع اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، بحيث صارت بلدان المنطقة أمام اختياراتٍ سياسية ما بين التحالف مع الولايات المتحدة أو التقارب مع روسيا.

.. التقى وزيرا خارجية مصر، سامح شكري، والأردن، أيمن الصفدي، في ٩ مارس/ آذار في القاهرة، لمناقشة انعكاس التغيرات الراهنة على القضية الفلسطينية وتسويتها على أساس حل الدولتين، وهو ما يُمثل امتداداً لتنسيقٍ مشترك ومع السلطة الفلسطينية لإبقاء التناول السياسي في نطاق الحفاظ على الحدّ الملائم للكيان الفلسطيني، ليكون طرفاً في التسويات النهائية. وفي ٢٢ مارس، انعقد لقاء بين الرئيس عبد الفتاح السيسي وولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، في شرم الشيخ، ثم ما لبث أن تحول لقاءً ثلاثيا، بمشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت. وحسب البيانات المنشورة، كان الحديث عن التعاون المشترك والتشاور بشأن الاستقرار في المنطقة وأمن الطاقة، بجانب التفاهم على دورية لقاءات المسؤولين لمتابعة التطورات الدولية والإقليمية.

وبعد خمسة أيام، انعقدت قمة العقبة، ٢٦ مارس، بمشاركة، الأردن، العراق، الإمارات، مصر والسعودية، وناقشت التعاون بين الدول الخمس في التجارة، الاستثمار، معالجة آثار الأزمات العالمية والطاقة. وبجانب ارتباطه الواضح برابطة «الشام الجديد»، يمكن النظر إلى هذا الاجتماع كصيغة قريبة من إطار «بغداد للتعاون والشراكة»، أغسطس/ آب ٢٠٢١، حيث يفتح الطريق للتشاور مع البلدان العربية الأخرى وتركيا وإيران حول الملفات المشتركة.

وفي اجتماع النقب، ٢٨ مارس، شارك وزراء خارجية، إسرائيل، الإمارات، البحرين، المغرب، مصر والولايات المتحدة، فيما غاب الأردن والسلطة الفلسطينية بجانب العراق والسعودية. وقد لقي هذا الاجتماع صخباً، سواء لطريقة انعقاده أو في متابعة مراميه وانعكاساته على العلاقات الإقليمية. وحسب المشاركين، يُزاحم اجتماع النقب مشروع الشام الجديد وإطار بغداد للشراكة ليزيد من احتمالية التنافسية فيما بين الأطر الإقليمية.

> **تنظر الولايات المتحدة وإسرائيل إلى اجتماع النقب ثمرة لتطور مسار التطبيع**

المحتوى والتوجهات

لا تكشف التصريحات/ البيانات عن صورة واضحة لمواضيع الاجتماعات، حيث اقتصرت على التصريحات وغابت البيانات الختامية، ما يمكن تصنيفها لقاءات تشاورية بشأن العلاقات بين الدول، مع اختلاف في الإفصاح حول تنسيق السياسات والمشاريع المستقبلية. وبغضّ النظر عن المشاركين، تغيرت الموضوعات حسب الاجتماع ومكان انعقاده، وقد عكس التناول الإخباري الرسمي اختلافاً في أهداف الدول من الاجتماعات، بحيث توزّعت الاهتمامات على العلاقات الثنائية والجماعية.

وقفت الدول على مسافاتٍ مختلفة في تقدير أهداف الاجتماعات. تقوم الفكرة الإسرائيلية على أن الانطلاق من بؤرة النقب يجعلها ضمن مراكز صنع القرار الإقليمي. وقدّم وزير الخارجية، يئير لبيد، لاجتماع النقب بوصفه مظلة حضارية وإطارا لهيكل إقليمي جديد، يتضمن التكنولوجيا والتسامح الديني والأمن والتعاون الاستخباراتي، كأدوات لردع إيران والمنظّمات التابعة لها، بالإضافة إلى شبكة من المصالح، تشمل العمل والتعليم والصحة، الطاقة والسياحة والغذاء والمياه، وهو تصوّر لاستعادة المفاوضات متعدّدة الأطراف، مؤتمر مدريد ١٩٩٢، والتي فشلت لتناقضات واختلاف المنظور الأمني والتعاون بين البلدان.

وتنظر الولايات المتحدة وإسرائيل إلى اجتماع النقب ثمرة لتطور مسار التطبيع، أغسطس/ آب ٢٠٢٠، ليكون قاطرة تعاون إقليمي، حيث شكّل التمثيل الديبلوماسي بين البلدان الأربع، الإمارات، البحرين، المغرب وإسرائيل، نقطة ارتكاز لعلاقات ثنائية على أمل تحويلها إلى تفاعل جماعي. ولذلك، أبدت السياسة الإسرائيلية اهتماماً كبيراً باجتماع النقب، عندما اعتبرته تطويراً لشبكة علاقات ومصالح فوق إقليمية، تشمل تركيا وإثيوبيا، بجانب توسع العلاقات الإسرائيلية مع أفريقيا.

وقد تماثلت هذه التطلعات مع خطاب الإمارات والبحرين، عندما تحدثت عن التعايش المُستدام، وأن الاجتماع كان وسيلة جيدة للتعرّف على إسرائيل، وفرصة لتعويض خسائر التباعد السابق. وعلى خلاف هذه المواقف، اقتصرت مصر والمغرب على الحديث عن مجالات محدّدة، حيث اعتبرتا اجتماع النقب لتعزيز السلام وأهمية حل الدولتين بين إسرائيل والفلسطينيين وفق حدود ٦٧، وليس تحالفاً ضد طرف آخر. ويمكن تفسير اختصار التصريحات المصرية على القضايا المركزية والتجارة بوضع علاقاتها العربية في أولوية السياسة الخارجية.

ويشير تحليل الصورة الرسمية، تشابك الأيادي، لاجتماع النقب، نوعاً من فانتازيا الإعلان، وبدت سينمائية أكثر منها موضوعية، فقد انهار الإيحاء بالتساند على خلفية تباين المواقف تجاه إيران وغمط القضية الفلسطينية، ما أثار تحفّظات فورية وجدلية من مصر على الانخراط في تحالف عسكري. ويرجع هذا النمط من التصوير والدعاية لميراثٍ من التأثير في نفوس الجماهير، وثمّة احتمال بأن اللجوء لصورةٍ ذات طابع إعلاني بمثابة تعويض عن رفض مصر زيارة قبر بن غوريون والتغطية على التباعد بشأن إيران.

> **ظهرت تنافسية بين الاجتماعات، تثير الجدل بشأن مركزية اجتماع النقب**

وفي سياق هذه التفاعلات، ظهرت تنافسية بين الاجتماعات، تُثير الجدل بشأن مركزية اجتماع النقب في التفاعلات السياسية، فهناك نوعية من الاتصالات الثنائية ومتعدّدة الأطراف، فثمّة نقاش أن مشاركة مصر والإمارات في كل الاجتماعات تعني وجود ترابط فيما بينها، وخصوصاً مع ترويج إسرائيلي وامريكي لاعتبار اجتماع النقب خاتمة لتفاعلات إقليمية، غير أنه بالنظر إلى المشاركين واختلاف المحتوى السياسي، يمكن ملاحظة عدم التماثل فيما بينها، فضلاً عن ظهور تباينات في توجهات أساسية.

وحسب قمة العقبة، يمكن النظر إلى توسيع التواصل الإقليمي، بدون إسرائيل، بمثابة الاقتراب من الهيكل التقليدي للعلاقات السياسية. وفي هذا السياق، يمثل إطار بغداد للتعاون والشراكة، أغسطس/ آب ٢٠٢١، حلاً

مرغوباً للتفاعل الإقليمي، ليس لكونه مظلة لدول الخليج، مصر، الأردن، تركيا وإيران فقط، ولكن في إمكانية تسوية الاختلافات بين بلدانه. ويمكن قراءة التفاعلات المتبادلة بين مجموعة البلدان توجهاً إلى إيجاد سياقات جديدة، عبر تحسين العلاقات الثنائية والجماعية، فشبكة التقارب الجارية بين أغلبية هذه البلدان تعمل على تجميع المصالح وتحييد القيود، قدر الإمكان، المرتبطة بالأمن والتجارة.

وفي ظل هذه التطورات، يدخل «الشام الجديد» في تنافسية حادّة مع مبادرة السلام الامريكية، يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، وتداعياتها الإقليمية، ويُمثل اجتماع النقب تقدّماً مرحلياً في تحويل القدرات الإقليمية نحو إسرائيل، غير أنه مع وجود العلاقات الديبلوماسية لم يحدُث الإنـدمـاج السياسي، فعلى الرغم من مرور ما يقرب من ٤٣ عاماً على توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، فإنها تبدو أقرب إلى اتفاقية فض اشتباك مفتوحة وقناة اتصال سياسي، وظلت مصر متحفّظة على التقدم في التطبيع لمخاطره الأمنية، كما لم يؤد وجود تمثيل رسمي لكل من الأردن وتركيا للاستسلام للمطالب الامريكية والإسرائيلية.

> **تبدو معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أقرب إلى اتفاقية فض اشتباك مفتوحة**

وبشكل عام، لا يمكن اتخاذ العلاقات الرسمية مؤشّراً على التماهي مع اجتماع النقب، فعلى الرغم من مرور عقود على اتفاقيات السلام، كانت مواقف مصر والأردن الأكثر تَحفُظاً على المضي في ترويج التطبيع غير المشروط. ويشير رفض مصر انعقاد اجتماع النقب في القدس لكبح محاولات تجاوز قضايا الحل النهائي، كما بدت المسارعة في دعم العلاقات مع قطر، ٢٨ مارس، توجهاً إلى نشر التفاعلات الإقليمية والخروج من قيود المحاور الإقليمية، وخصوصاً مع توضيح وزير الخارجية، سامح شكري، أن المشاركة في اجتماع النقب كانت لتعزيز السلام، وليست لإنشاء تحالف ضد أطرافٍ أخرى. وفي سياق متكامل، دخل الأردن لتحييد الأثر المحتمل لاجتماع النقب عبر عقد لقاء مع السلطة الفلسطينية في رام الله، للربط ما بين الاستقرار الإقليمي وتسوية شاملة للقضية الفلسطينية ووقف الإجراءات الأحادية في القدس. كما بدا يُفسّر غياب السعودية والعراق عن اجتماع النقب مؤشّراً على التريث أو تجنب الانخراط في مشوار التطبيع، والرغبة في الابتعاد عن الحشد لمعاداة إيران.

ومن الوجهة الأمنية بشأن اجتماع النقب، توضح استعادة طرح مبادرة «منظّمة الدفاع للشرق الأوسط» في ٢٠١٧، حيث كانت مشروعاً مُقترحاً في ١٩٥٢، صيغة دفاعية للخلطة الدينية، يجري مـن خـلالـهـا تقاسم مُنتظم للمعلومات الاستخباراتية وتسمح للشركات العسكرية الإسرائيلية بالعمل في العالم العربي، فبجانب انحسار المسألة الفلسطينية في السياسات الجماعية، تتركّز مهمة هذه الصيغة في حشد الدول «المعتدلة» للانضواء تحت مظلة تحالفٍ عقيدته الأمنية محاربة إيران الثورية، بعد أن كان نظام الشاه حليفاً للغرب وإسرائيل، وهو ما يعني تعريف المُنظمة من خلال السياسة الغربية وأهدافها.

كما يمكن النظر إلى انعقاد اجتماع النقب في ظل حرب أوكرانيا مطلباً اضطرارياً للولايات المتحدة لمكافحة الدور الروسي في الشرق الأوسط ومنع انفراط حلفائها، ومن ثم، قبلت بتعدّد أهـداف المشاركين. وفي هذا السياق، يمكن فهم عدم دعوة الفلسطينيين إلى ارتباط الاجتماع بتنسيق العقوبات الدولية، وخصوصاً بعد ظهور

ميول تجاه روسيا والاستقلال بتجارة النفط. وقد اقتضت هذه السياسة البحث عن تحالف الحد الأدنى بين الحلفاء الإقليميين. وهنا، وفّرت مبادرة السلام الامريكية الإطار المشترك لجمع دول عربية مع إسرائيل، غير أن الاجتماع واجه تناقضين، عدم نضج مسار التطبيع المُخطط وإعلاء معاداة إيران هدفاً مشتركاً، فيما الولايات المتحدة تفتح التفاوض حول الملف النووي، بحيث صار الاجتماع في إطار تشاوري.

وبشكل عام، تواجه تلك التحرّكات معضلة مزدوجة، فمن جهة، بدت سلسلة التفاعلات السياسية محاولة لبلورة نسق إقليمي بدون إيران. وقد تكون إثارة عودة سورية إلى جامعة الدول العربية ضمن محاولات تخفيف النفوذ الإيراني. ومن جهة أخرى، يكون إدماج إسرائيل أمنياً واقتصادياً وفق المبادرة الامريكية للسلام، يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، مُحاطاً بقيود تحول دون استقرار الترتيبات الإقليمية.

ويمكن قراءة اتصال وزير الخارجية الامريكي، أنتوني بلينكن، بالسعودية، محاولة لاستدراك تأثير غيابها على تطلع الولايات المتحدة إلى أن تكون إسرائيل فاعلاً مركزياً في السياسة الإقليمية.

المعضلة الفلسطينية

وفقا للسياقات الدولية، بات حل الدولتين القاسم المُشترك بين المبادرات المختلفة، فيما يقضي التمديد المستمر للاستيطان والتغيير القسري لخرائط السكان والأملاك، بشكل مستمر، على إمكانية الحل السلمي، كما يعمل تحوّل السلطة الفلسطينية امتداداً للاحتلال من دون دعم مشروع الحكم الذاتي على انهيار فكرة حل الدولتين، فبعد مرور ٣٠ عاماً على اتفاقية أوسلو، يقف الفلسطينيون على عتبة خيارات التجديد السياسي واقتراح مسارات عملٍ تُلائم التغيرات السياسية والديموغرافية وطريقة الاقتراب من التحرّر السياسي.

ولذلك، بدت العمليات الفدائية سياقاً مناظراً للتوجهات السياسية الدولية. وتُمثل أحداث الخضيرة وتل أبيب محاولة لصياغة التعبير الفلسطيني تجاه ترسيم التطبيع غير المشروط، فهي تؤكّد، من جانب، على العودة إلى النمط التقليدي في الدفاع الذاتي والاقتراب من خطاب التحرّر الوطني وتجاوز جدليات السلطة وشبكاتها المتناثرة.

وبشكل عام، تتلاقى الآراء النخبوية والشعبية لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين على التشكك في جدوى التحرّكات الدولية، وتراجع قدراتها على تكوين تسوية مقبولة. ولعل هذه النقطة تُمثل تحدّياً لمحاولات بناء نظرة مشتركة بين الدول، تكون قابلة للتحقيق. وبالعودة إلى سياقات الاجتماعات في المُدن الثلاث، يمكن ملاحظة تشتّت اهتماماتها بين الأمن الإقليمي ومكافحة إيران، وهي بطبيعتها تطلعاتٌ فوق إقليمية، فيما جاءت الإشارات إلى فلسطين محدودة النطاق في خطابي مصر والمغرب.

> **"تتلاقى الآراء لدى الإسرائيليين والفلسطينيين على التشكك في جدوى التحركات الدولية"**

الخلطة الدينية وتناقضات السياسي

ومع وصف اجتماع النقب امتداداً للمناقشات الإبراهيمية، تبدو السياقات الثقافية أمام تغير في السياسي. وفي غياب مشروع سياسي ناضج، تذهب السياسة الامريكية إلى تكوين أطر بديلة لأفكار السلام

التقليدية القائمة على المعاهدات الثنائية/ الجماعية والأرض مقابل السلام وغيرها من الاقتراحات المُستهلكة، حيث تتطلع إلى الانتقال إلى إطار جماعي يقوم على تجانس الأديان، اتفاقيات أبراهام، وترسيتها حلاً أساسياً كأرضية للعلاقات الشاملة.

وتُعد إثارة إطار «اتفاقيات أبراهام» ملتقى للمشترك الديني في الشرق الأوسط، دون غيره من المناطق، مُثيرة للجدل. فمن حيث التفكير، هي محاولة لتجميع مُتناقضات سياسية وخلافات دينية، فهي تجمع بين عدة شعوب (العربية، التركية، الكردية، اليهودية) شهدت نمواً في النزعة على مدى القرن العشرين، بحيث صارت عوامل الاختلاف والانقسام نمطاً سائداً في المخيال الجمعي. وبجانب النزعة القومية، لا يتوقف جدل الاتفاقات الإبراهيمية عند حدود النزاعات الدينية والمذهبية، حيث إن تحميله بمضمون سياسي يعمل على مضاعفة التشدّد الديني، عندما يدور الصراع على أولوية القيم السائدة في ظل ضعف القدرة على إيجاد قواسم مشتركة بين المُعتقدات. وبهذا المعنى، سوف يعمل التداخل الديني والسياسي على استدعاء الصراعات الدينية المُتضافرة مع وجود الانقسامات الإثنية والعرقية وتوطيدها.

وبالعودة إلى أفكار الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، يمكن ملاحظة استمرار عوامل فشل هذه الأفكار في التركيبة السياسية والاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط، فعلى مستوى الحكومات، ليس هناك تلاق على تكوين تحالفٍ متجانسٍ تكون إسرائيل واحدةً من أطرافه، كما تظل الثقافة السياسية للمجتمعات مستقرّة على اغتراب إسرائيل عن المنطقة، فضلاً عن الانقسامات المذهبية والاختلافات الإثنية في بلدانٍ عديدة.

وبغض النظر عن استبعاد إيران من الحالة الإبراهيمية، تبدو كثرة استدعاء تلك الاصطلاحات مع كل نشاط سياسي نوعاً من التلفيق، حيث إن انحصاره في نطاق اليهود والعرب يُعدّ أمراً توظيفياً لا يُفسر حالة الحرب في أوكرانيا، ويتجنّب الإكراهات الامريكية في البلدان العربية وهزّها الاستقرار في باكستان. ومن ثم، لا يبدو الحديث عن التعايش الديني والسياسي بين العرب وإسرائيل قادرا على الحياة سوى بتعريف جذور الصراع والقبول بمعالجتها وإزالتها.

> **تظل الثقافة السياسية للمجتمعات مستقرة على اغتراب إسرائيل عن المنطقة**

ويمكن القول إن تتابع هذه الاجتماعات في وقت قصير كشف عن تناقضاتٍ يصعب القفز عليها لبناء علاقات إقليمية متساندة، ليس بسبب الخلافات الثقافية والدينية فقط، ولكن لنقص نضج التطلعات السياسية. على الأرجح، بدت كردّ فعل على أزمات دولية أكثر منها مُخطّطة، فضلاً عن اعتمادها على تصوّرات فقيرة القدرة على التكيف الثقافي. وعلى أية حال، يسمح تزايد اهتمام الولايات المتحدة بروسيا والصين بالفرصة لظهور فواعل إقليمية يمكنها تغيير هيكل العلاقات السياسية وصياغة الهامش المستقل والتَخلي عن الاستلاب السياسي والثقافي لدى تناول وضع إسرائيل وافتراض جاهزيتها لكل التغيرات.

*صحيفة «العربي الجديد»

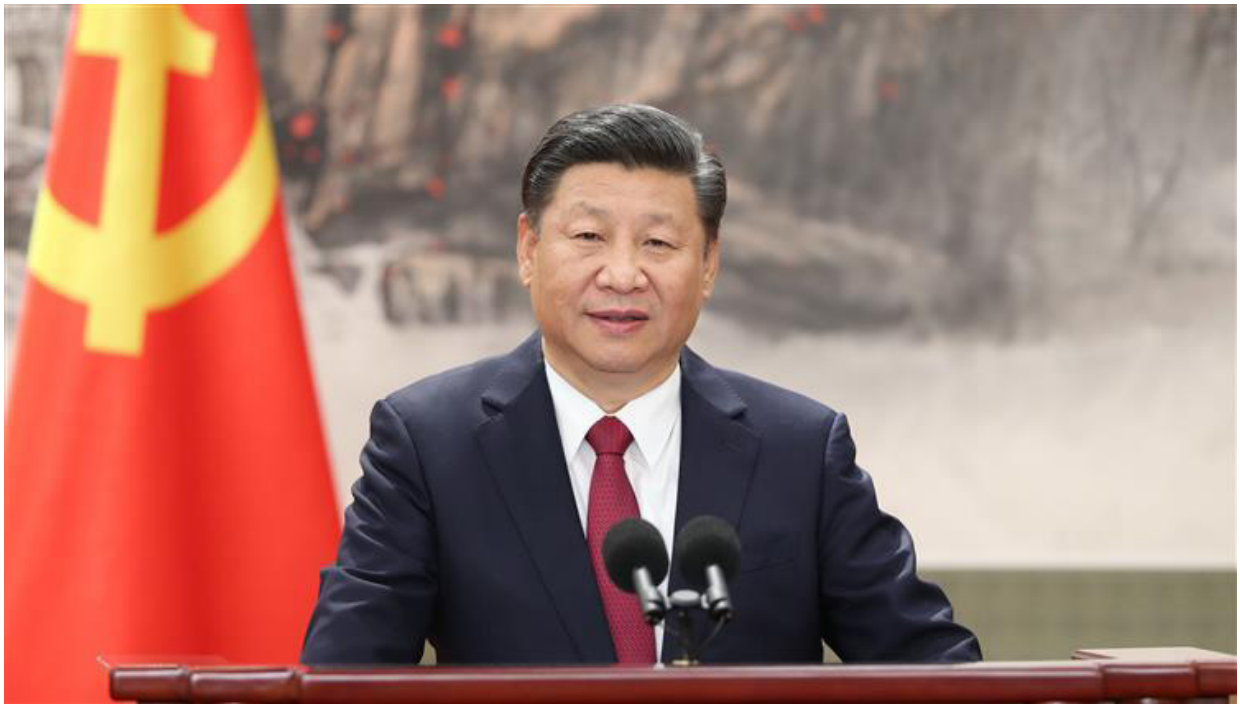

مبادرة الأمن العالمي .. الحل الصيني لكسر عجز السلام العالمي

*افتتاحية صحيفة «الشعب» الصينية

أقيم حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي ٢٠٢٢ في بواو، هاينان، في ٢١ ابريل الجاري، وألقى الرئيس الصيني شي جين بينغ كلمة رئيسية عبر الفيديو بعنوان « يداً بيد لمواجهة التحديات، والتعاون لفتح آفاق للمستقبل»، طرح خلالها مبادرة الأمن العالمي للمساهمة في الحلول والحكمة الصينية لتعزيز الأمن العالمي، في مواجهة عجز السلام العالمي المتزايد، والعجز الأمني ، وعجز الثقة، وعجز الحوكمة، وقائمة التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه المجتمع البشري.

يمر العالم حالياً بفترة لا أمنية ولا سلمية، وتتكشف التغيرات العالمية، وتغيرات العصر، وتغيرات التاريخ بطريقة غير مسبوقة.

وتواجه البشرية مخاطر أمنية تقليدية جديدة قبل أن تخرج من ضباب وباء القرن.

وقد جذب اندلاع الازمة الأوكرانية اهتمام العالم وتسبب في قلق العالم.

في نفس الوقت، تظهر النزاعات الإقليمية والحروب المحلية الواحدة تلو الأخرى، والتهديدات المتزايدة من الهيمنة وسياسة القوة، تستمر التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني وأزمة اللاجئين في الانتشار، وتتسارع التغيرات التي لم نشهدها منذ قرن.

وبات عدم استقرار الوضع الأمني الدولي، وعدم اليقين أكثر وضوحا. وعليه، يحتاج المجتمع البشري بشدة إلى التوجيه نحو عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي.

> الرئيس شي طرح مبادرة الأمن العالمي ودعا إلى ستة التزامات

الالتزامات الستة

وفي ضوء هذه الخلفية، طرح الرئيس شي جين بينغ، انطلاقا من مستقبل ومصير البشرية جمعاء، مبادرة الأمن العالمي ودعا إلى «الالتزامات الستة»:

*التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، ونعمل معا للحفاظ على السلام والأمن العالميين؛

*الالتزام باحترام سيادة ووحدة أراضي جميع البلدان، ودعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الخيارات المستقلة لمسارات التنمية والأنظمة الاجتماعية التي يتخذها الناس في مختلف البلدان ؛

*الالتزام بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورفض عقلية الحرب الباردة، ومعارضة الأحادية، والقول لا لسياسات التحالفات والمواجهة بين التكتلات؛

* الالتزام بأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، ونتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، ونبني هيكلا أمنيا متوازنا وفعالا ومستداما، ونعارض السعي لتحقيق الأمن على حساب أمن الآخرين؛

*الالتزام بالحل السلمي للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور، ودعم كل الجهود التي تؤدي إلى التسوية السلمية للأزمات، ورفض المعايير المزدوجة، ومعارضة الاستخدام التعسفي للعقوبات الأحادية والولاية القضائية طويلة الذراع؛

* الالتزام بالحفاظ على الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، والعمل معا على حل النزاعات الإقليمية والتحديات العالمية مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني والأمن البيولوجي.

تؤكد مبادرة الأمن العالمي باعتبارها منتج عام دولي آخر تقدمه الصين، أن الإنسانية مجتمع أمني غير قابل للتجزئة، وتوضح المفاهيم الأساسية للحفاظ على الأمن العالمي وتحقيقه، ولا تظهر الامتثال الأساسي والمبادئ المهمة والأهداف طويلة المدى والأفكار المجدية والتفكير الكلي لتصميم المستوى الأعلى فحسب، بل تشمل المنظور الجزئي لحل المشكلات العملية أيضًا، وليس لحل المشكلات العملية للأمن البشري فحسب، ولكن في السعي لتحقيق سلام عالمي طويل الأمد أيضًا.

> يحتاج المجتمع البشري بشدة إلى التوجيه نحو عالم يسوده السلام الدائم

كما تتبنى مبادرة الأمن العالمي التعددية الحقيقية وهي منفتحة على العالم. والصين ليست المؤيد لهذه المبادرة الكبرى فحسب، ولكنها ناشطة في تنفيذها أيضاً.

تعتبر الصين كدولة رئيسية مسؤولة من صانعي السلام العالمي، ومساهمًا في التنمية العالمية، ومدافعًا عن النظام الدولي.

وقد ساهمت الصين باستمرار بالحكمة والقوة في مواجهة تحديات الأمن العالمي وتحسين حوكمة الأمن العالمي. وفي مارس ٢٠١٣، أوضح شي جين بينغ في أول زيارة خارجية قام بها بعد توليه منصبه، رؤيته العميقة حول قضايا الأمـن العالمي: في مواجهة التهديدات الأمنية الدولية المعقدة، من المستحيل القتال بمفردك، والقوة الجبارة لا تكفي، وإن أمن التعاون والأمن الجماعي والأمن المشترك هي الخيارات الصحيحة لحل المشكلة. وفي مُؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (CICA)المنعقد في شانغهاي عام ٢٠١٤، طرح الرئيس شي جين بينغ مفهوم الأمن الآسيوي المتمثل في الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. منذ ذلك الحين، ومن مؤتمر جنيف الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ بشأن «المناقشة المشتركة وبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية»، والاجتماع العشرون لمجلس رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة في عام ٢٠٢٠، إلى قمة عبر الفيديو بمناسبة الذكرى الثلاثين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول وسط آسيا الخمس والعديد من المناسبات الدولية الأخرى عام ٢٠٢٢، دعا الرئيس شي جين بينغ مراراً وتكراراً إلى «مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام»، وإثراء وتطوير حلول مشاكل الأمن العالمي باستمرار.

الآن، مع رؤية واسعة وخلفية واقعية، تجمع مبادرة الأمن العالمي إجماعًا دوليًا وتدعو إلى التضامن والتعاون، وإنها ممارسة حية لمفهوم مجتمع مصير مشترك للبشرية في مجال الأمـن، وستساهم بالتأكيد في إصـلاح نظام حوكمة الأمـن العالمي، حل معضلة الأمن البشري، وتعزيز بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية وتقديم إرشـادات مفاهيمية مهمة.

اتجاهات الصراع بين روسيا وأوكرانيا مع دخول الحرب مرحلة جديدة

*مركز ستراتفور

دخلت الحرب الروسية ضد أوكرانيا مرحلة جديدة في بداية أبريل/نيسان الجاري بعد سحب روسيا للقوات من شمال أوكرانيا وإعادة تمركز الوحدات في الجنوب الشرقي لشن هجوم مكثف في منطقة دونباس.

وجمدت موسكو محادثات السلام مع كييف بحجة أن المفاوضين الأوكرانيين والروس وصلوا إلى طريق مسدود بعد نقاشات شاقة حول تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار في إسطنبول في ٢٩ مارس/آذار. وسيعتمد مستقبل المفاوضات أو أي تسوية دبلوماسية على ما سيحدث في ساحة المعركة خلال الأسابيع المقبلة، حيث تسعى روسيا إلى الاستيلاء على مناطق الدونباس التي لا تزال تحت سيطرة الحكومة الأوكرانية.

وفي حين أن المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا ستستمر على الأرجح تحت أي ظرف، فإن نجاح هذه المحادثات وشكل الصراع المستقبلي سيعتمد على التطورات التالية:

١) الهجوم العسكري الروسي في شرق أوكرانيا

يعد العامل الأهم الذي يعرقل المفاوضات حاليا هو تطوير الهجوم الروسي في شرق أوكرانيا، والذي بدأ في ١٨ أبريل/نيسان الجاري. ومن المرجح أن تحاول القوات الروسية الاستيلاء على الحدود الإدارية التي لا تزال تحت سيطرة الحكومة الأوكرانية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، بعد تطويق هذه المنطقة.

ومن المرجح أن يحافظ الجيش الروسي على موقف دفاعي في منطقة خيرسون وشن هجمات متفرقة للحفاظ على حالة الردع وإفساد المحاولات الأوكرانية لاستعادة الضفة الغربية لنهر دنيبر. ومن شأن استعادة روسيا لمنطقة دونباس

أن تمكن الكرملين من ادعاء النصر وتحقيق أهدافه العسكرية المتمثلة في «تحرير» و«حماية» المناطق الانفصالية التي تحتلها روسيا، والتي ستعطي الحرية لروسيا بعد ذلك في تحريك قواتها بمبرر دفاعي حتى تتقبل أوكرانيا هذا الواقع.

ويعد السيناريو الأكثر ترجيحًا هو تخصيص موسكو لموارد كبيرة من أجل تحقيق هذه الأهداف بسرعة قبل إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد والتجاوب مع أي تسوية تفاوضية. وقد يدفع ذلك أوكرانيا إلى شن هجمات مضادة خطيرة ضد القوات الروسية المتخندقة في وضع دفاعي.

وإذا فشلت روسيا في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها واحتفظت القوات الأوكرانية بمواقعها لعدة أسابيع أخرى، فمن المحتمل أن يتم دفع روسيا في نهاية المطاف لإعادة تسمية ما يسمى بـ«العملية الخاصة» على أنها حرب لتبرير إجراءات التعبئة الإضافية في ظل يقينها بطول الصراع.

٢) أهداف الحرب الروسية القابلة للاستبدال

بينما ستكيّف روسيا أهداف حربها على المدى القريب وفقًا للوضع في ساحة المعركة، سيظل هدف الكرملين على المدى الطويل تحقيق نفوذ واسع على أكبر مساحة ممكنة من أوكرانيا.

وتحتفظ روسيا بخيارات «ضبط وتبرير» أهدافها الحربية بناءً على تطور الوضع في ساحة المعركة. وإذا استعادت روسيا السيطرة على دونباس، فسوف تحافظ على أهدافها الحربية المخفضة وستزعم أن «نزع نازية» و «نزع سلاح» أوكرانيا قد اكتملا إلى حد كبير، وستصر على أن تدور المفاوضات حول حدود روسية أوكرانية جديدة ووضع الأراضي التي استولت عليها روسيا.

ووفق هذا السيناريو، سيكون هناك طريقان أمام روسيا لتتعامل مع محادثات السلام مع أوكرانيا؛ حيث يمكن لموسكو العودة إلى المفاوضات بحسن نية والسعي إلى اتفاق شامل مع كييف (وهو أمر غير مرجح ولكنه ممكن من الناحية النظرية)، أو يمكنها استخدام المحادثات ووقف إطلاق النار لكسب الوقت لشن هجوم آخر واسع النطاق للسيطرة على المزيد من الأراضي.

وقد يؤدي النجاح الروسي الكبير في ساحة المعركة إلى زيادة احتمالية الخيار الأخير لأن هذا النجاح سيشجع الروس للعودة على تحقيق الأهداف القصوى.

وإذا تمكنت القوات الروسية من إضعاف القوات الأوكرانية بشكل كبير والاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأراضي لتهديد مدن مثل دنيبرو وخاركيف، فمن المرجح أن تعلن موسكو عن تعبئة واسعة لمواصلة الحرب وتأمين المزيد الأراضي الأوكرانية في أسرع وقت ممكن.

وتم تصميم أهداف موسكو «نزع نازية سلاح أوكرانيا» لتكون قابلة للاستبدال بشكل كبير، مما يسمح بترجمتها إلى حد أدنى من الأهداف يحفظ ماء الوجه، وفي الوقت نفسه تعمل كمبرر لمزيد من الهجمات ضد أوكرانيا.

٣) احتلال روسيا للجنوب

وتعد قدرة روسيا على احتلال المزيد من الأراضي الأوكرانية خاصة في منطقتي خيرسون وزابوريزهزهيا أمرا مهما، حيث ستؤثر بشكل كبير في قرار روسيا بشأن مواصلة الحرب والمضي قدمًا في شرق أوكرانيا.

وهناك بالفعل دلائل على أن موسكو تعتزم القيام باحتلال طويل الأمد لمنطقتي خيرسون وزابوريزهزهيا وإنشاء حكومات موالية لروسيا هناك على غرار جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك، ومن شأن ذلك أن يعرقل التوصل إلى اتفاق سلام.

واللافت للنظر أن المصادر الأوكرانية تزعم أن سلطات الاحتلال الموالية لروسيا تستعد لإجراء استفتاءات في تلك المناطق -(يمكن إجراؤها في الأسبوع الأول من مايو/أيار) بشأن استقلالها أو الضم الروسي.

في حالة إجراء هذه الاستفتاءات، كما يبدو مرجحًا، فمن المحتمل أن تضطر موسكو لعدم التخلي عن منطقتي خيرسون وزابوريزهزهيا نهائيا. ولكن إذا اختارت روسيا الحفاظ على أهدافها الحربية في الحد الأدنى، فلا يزال بإمكانها احتلال هذه المناطق لتبادلها لاحقًا مع أوكرانيا مقابل الاعتراف بدونباس وشبه جزيرة القرم.

ومع ذلك، يبدو هذا غير مرجح، لأنه سيتضمن التخلي عن الموالين لروسيا بشكل يمكن اعتباره وصمة عار غير ضرورية من قبل القوميين الروس، لا سيما أن موسكو استخدمت خطاب عدم التخلي عن الروس في دونباس لتبرير هذا العمل العسكري.

وبينما تفكر روسيا في شن هجمات مستقبلية جديدة على أوكرانيا، لن يكون لديها حافز كبير للانسحاب من خيرسون وزابوريزهزهيا، وكلما طال احتلال روسيا لهما، كلما زاد تقبل السكان المحليين والنخبة الروسية والرأي العام لفكرة ضمهما، مما سيقلل بشدة من إمكانية عقد صفقة سلام.

٤) الموقف التفاوضي لأوكرانيا والقيود السياسية الداخلية

أبدى الوفد الأوكراني بالفعل مرونة في موقفه التفاوضي، وطرح وضع شبه جزيرة القرم ودونباس على طاولة النقاش في اجتماع مقترح بين الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» ونظيره الروسي «فلاديمير بوتين».

ولكن حتى لو تحقق مثل هذا اللقاء غير المحتمل حاليًا بين «بوتين» و«زيلينسكي»، فمن المرجح أن يطالب «بوتين» بالاعتراف الكامل والفوري بسيادة روسيا على شبه جزيرة القرم واستقلال دونباس، التي ستضمها روسيا لاحقًا، بينما لن يقبل «زيلينسكي» بأي شيء أقل من الرحيل الفوري للقوات الروسية من خيرسون وزابوريزهزهيا وأي مناطق روسية أخرى محتلة خارج دونباس.

وعلاوة على ذلكِ، ربما يخشى «زيلينسكي» أن تجري روسيا المفاوضات بسوء نية، وتبدي أنها قريبة من عقد صفقة شاملة أو تعقدها بالفعل فقط لتتراجع عنها فيما بعد وتجدد غزوها.

بالإضافة إلى ذلك، من غير المرجح أن يقبل العديد من الجنود الأوكرانيين اتفاق سلام، حتى لو كان لصالح أوكرانيا نسبيًا، ويمكن أن يحاولوا مواصلة القتال أو الاحتجاج على هذه الخطوة. وستقاوم كييف أي صفقة تفتح الباب لتجدد الحرب مستقبلا أو تخلق خلافا داخليا من شأنه أن يعرض الوحدة الحالية للبلاد للخطر (وهو أمر مهم للغاية وسط احتمالية استمرار الحرب).

وهكذا، ففي حين أن أوكرانيا وروسيا قد تتوصلان إلى وقف إطلاق نار محدود في الأسابيع والأشهر المقبلة، يظل من المستبعد للغاية التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ناهيك عن أن يدوم.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

بعد فوز ماكرون.. ماذا ينتظر فرنسا ؟

*تقرير فريق الرصد والمتابعة

أعيد يوم الأحد انتخاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إثر جولة ثانية من الانتخابات حصل خلالها على ٥٨٫٥٥٪ من الأصوات مقابل ٤١٫٤٥٪ لمنافسته اليمينية المتطرفة مارين لوبن.

وحصد ماكرون الوسطي الليبرالي ما بين ٥٧,٦ و٥٨,٢ في المئة من الأصوات متقدما على مرشحة التجمع الوطني التي حازت ما بين ٤١,٨ و٤٢,٤ في المئة من الاصوات، بحسب تلك التقديرات. وراوحت نسبة الامتناع عن التصويت بين ٢٧,٨ و٢٩,٨ في المئة.

وشكلت النتيجة النسبة الأفضل لليمين المتطرف في فرنسا منذ ١٩٥٨ في وقت انقسم فيه الفرنسيون حول ماكرون نفسه مما يشكل العديد من التحديات السياسية التي تنتظر فرنسا خلال الفترة المقبلة.

وأقر ماكرون الأحد بأن العديد من الفرنسيين صوتوا لصالحه فقط لمنع اليمين المتطرف من حكم البلاد وليس لدعم برنامجه.

وقال ماكرون في خطاب النصر الذي ألقاه: «يجب أن نتحلى، يا أصدقائي، بالخير والاحترام لأن بلادنا غارقة في الكثير من الشكوك والانقسامات».

أعلن ماكرون أن تصويت الناخبين ضد حزب التجمع الوطني «يلزمني للأعوام المقبلة»، لكن توجه أيضا إلى معارضيه قائلا «لست رئيس فريق معين وإنما أنا رئيس للجميع».

وقال ماكرون في خطاب أمام برج ايفل في باريس «أعلم ان عددا من مواطنينا صوتوا لي اليوم ليس دعما للأفكار التي أحملها بل للوقوف في وجه (أفكار) اليمين المتطرف»، مضيفا «هذا التصويت يلزمني للأعوام المقبلة». وأضاف أنه لا بدّ من «إعطاء أجوبة» للذين دفعهم «الغضب والاختلاف في الرأي» للتصويت الى أقصى اليمين.

انتخابات تشريعية قريبة

ولا يملك الرئيس الفرنسي رفاهية الوقت من أجل تحسين صورته أمام مناهضيه، حيث تنتظر فرنسا انتخابات تشريعية ستجري في يونيو – حزيران القادم.

وستحدد الانتخابات البرلمانية تركيبة الحكومة التي سيُجبر ماكرون على الاعتماد عليها في خطط الإصلاح التي ستكون بمثابة تغيير غير مسبوق لنظام دولة الرفاهية في فرنسا.

وعادة ما يحظى الرئيس المنتصر بالانتخابات بأغلبية برلمانية نظراً لعزوف العديد من أنصار منافسيه الخاسرين، إلا أن لوبن تعهدت ببذل قصارى جهدها للفوز بمعارضة قوية لماكرون بالبرلمان الفرنسي.

كذلك يسعى جان-لوك ميلانشون، مرشح اليسار بالجولة الأولى للانتخابات، لأن يصبح رئيس الحكومة القادمة عبر تحقيق فوز بالانتخابات التشريعية.

وقال ميلانشون عقب فوز ماكرون إن الخطوة المتمثلة في إزاحة اليمين المتطرف عن الرئاسة تحققت بنجاح وما يتبقى الآن هو هزيمة ماكرون في البرلمان.

وتوجه البعض من الناخبين اليساريين على مضض إلى مراكز الاقتراع الأحد فقط لوقف لوبن وأعرب بعضهم عن انزعاجه من التصويت «شبه الإجباري» لماكرون.

وحتى في حال فوز حلفاء ماكرون بالأغلبية البرلمانية أو نجاحه في التوصل لائتلاف حكومي منحاز له ، فسيتعين عليه مواجهة المواطنين الفرنسيين الرافضين لخططه الاقتصادية، ولا سيما إصلاح نظام التقاعد الذي سيرفع الحد الأدنى للسن تدريجيا من ٦٢ إلى ٦٥ عاما.

تعهدات لوبن

من جهتها قالت زعيمة اليمين المتطرف الفرنسية مارين لوبان يوم الأحد إنها ستواصل الكفاح السياسي ضد الرئيس إيمانويل ماكرون في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية في يونيو/ حزيران، بينما أقرت بهزيمتها في الانتخابات الرئاسية.

وأضافت لمناصريها بعد أن أشارت توقعات مبكرة إلى أنها خسرت الانتخابات، «أظهر الفرنسيون مساء اليوم رغبة في ثقل موازن قوي ضد إيمانويل ماكرون، رغبة في معارضة ستواصل الدفاع عنهم وحمايتهم».

وأثارت مواقفه الخلافية بشأن مسائل عدة وممارسته العمودية للسلطة استياء جزء من الفرنسيين الذين اعتبروا أنه بعيد جدًا عن واقع حياتهم اليومية والصعوبات المادية التي يواجهونها في نهاية كلّ شهر.

وتعهدت لوبن خلال حملتها بإضعاف العلاقات الفرنسية مع ٢٧ دولة في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (ناتو)، وهي خطوات كان من شأنها أن تهز البنية الأمنية لأوروبا حيث تتعامل القارة مع أسوأ صراع لها منذ الحرب العالمية الثانية.

كما تحدثت لوبن ضد عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على إمدادات الطاقة الروسية وواجهت تدقيقا خلال الحملة بسبب صداقتها السابقة مع الكرملين وحصول حزبها على قرض من بنك روسي عام ٢٠١٤.

وتحصد مارين لوبان ثمار استراتيجية طويلة اتّبعتها لـ „نزع شيطنة» صورتها، رغم أن في الواقع لم يتغيّر برنامجها، خصوصًا في ما يخصّ الهجرة. إذ كان وصول لوبن إلى رأس قوة نووية مع مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، بمثابة زلزال من حيث حجمه، خصوصا في سياق حرب على أبواب أوروبا.

ترحيب دولي

**هنّأ الرئيس الأميركي جو بايدن نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون على إعادة انتخابه، واصفًا فرنسا بأنها «شريك رئيسي في مواجهة التحديّات العالميّة». وكتب بايدن على تويتر «أتطلّع إلى استمرار تعاوننا الوثيق، بما في ذلك دعم أوكرانيا والدفاع عن الديموقراطيّة ومواجهة تغيّر المناخ». كما هنّأ وزير الخارجيّة الأميركي أنتوني بلينكن ماكرون على إعادة انتخابه، قائلا إنّ واشنطن تتوقّع استمرار التعاون الوثيق مع باريس. وكتب بلينكن على تويتر «نتطلّع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق مع فرنسا بشأن التحديّات العالميّة، وتعزيز تحالفنا وصداقتنا الطويلة والدائمة».

ورحب المستشار الألماني أولاف شولتس بإعادة انتخاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لفترة رئاسية جديدة واعتبر أن فوز ماكرون علامة على التزام الشعب تجاه أوروبا.

وكتب شولتس على موقع تويتر «تهانينا للرئيس العزيز إيمانويل ماكرون. لقد أرسل ناخبوك أيضا رسالة التزام قوي إلى أوروبا اليوم. أنا سعيد أننا سنواصل تعاوننا الجيد».

**كماهنأ القادة الإيطاليون الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد فترة وجيزة من التوقعات التي أشارت إلى فوزه بولاية ثانية في منصبه وإقرار منافسته، مرشحة اليمين المتطرف، مارين لوبان، بهزيمتها.

**ووصف رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراجي الفوز بأنه «خبر رائع لأوروبا بأسرها».

وقال دراجي: «إن إيطاليا وفرنسا، بجانب جميع الشركاء الآخرين، ملتزمون ببناء اتحاد أوروبي أقوى وأكثر إحكاما وإنصافا، قادر على أخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات الكبرى في عصرنا، بدءا من الحرب الأوكرانية».

***كما هنّأ رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو الأحد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بإعادة انتخابه، قائلاً إنه «يتطلّع إلى مواصلة العمل» معه.

وكتب ترودو على تويتر، مرفقًا نصّه بصورة تجمعه بماكرون، «تهانينا ايمانويل ماكرون. أتطلّع لمواصلة العمل معًا على القضايا الأكثر أهمية للناس في كندا وفرنسا – من الدفاع عن الديموقراطية إلى مكافحة تغير المناخ إلى خلق وظائف جيدة ونمو اقتصادي للطبقة الوسطى».

**بدوره هنأ رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الرئيس الفرنسي المنتهية ولايته إيمانويل ماكرون، بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي عند الخروج من لجان الاقتراع أنه سيعاد انتخابه رئيسا للبلاد.

وقال جونسون على تويتر «تهانينا إليكم إيمانويل ماكرون على إعادة انتخابكم رئيسا لفرنسا. فرنسا واحدة من أهم الحلفاء وأقربهم إلينا. أتطلع لمواصلة العمل معا بشأن القضايا الأكثر أهمية لبلدينا وللعالم».

**وأعرب رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل عن ارتياحه لإعادة انتخاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لفترة رئاسية جديدة.

وكتب ميشيل باللغة الفرنسية على موقع تويتر «في هذه الأوقات الصعبة، نحتاج إلى أوروبا قوية وفرنسا ملتزمة تماما باتحاد أوروبي أكثر سيادة واستراتيجية ».

***كذلك هنأت رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على «إعادة انتخابه

الناجحة للغاية».

وقالت إنها تتطلع إلى مواصلة العمل مع فرنسا في ظل الرئاسة الفرنسية الحالية لمجلس الاتحاد الأوروبي و«مواجهة تحديات عالم يزداد غموضا وقلقا». وكتبت: «الاتحاد الأوروبي القوي يحتاج إلى فرنسا قوية».

***وهنأت رئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على إعادة انتخابه رئيسا لفرنسا.

وكتبت السياسية الألمانية باللغة الفرنسية على موقع تويتر «أنا سعيدة لأننا سنتمكن من مواصلة تعاوننا الجيد» وأضافت «معا سنحقق التقدم لفرنسا وأوروبا».

وقال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز تعليقاً على فوز ماكرون: «الديمقراطية تفوز. أوروبا تفوز».

وكتبت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين على تويتر «معًا سنجعل فرنسا وأوروبا تتقدمان».

وهنأ الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على إعادة انتخابه، قائلا إن ماكرون «صديق حقيقي» وكتب على حسابه على تويتر «تهانينا للرئيس والصديق الحقيقي إيمانويل ماكرون على فوزه في الانتخابات».

وأضاف «أتمنى أن يحقق إيمانويل ماكرون نجاحات جديدة لصالح الشعب الفرنسي. أقدّر دعم فرنسا وأنا مقتنع: أننا نسير معا لتحقيق انتصارات مشتركة جديدة! لأوروبا قوية وموحدة!»

وبعث الرئيس الصيني شي جينبينغ رسالة الاثنين إلى نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون لـ«يهنئه» بإعادة انتخابه رئيسًا، وفق ما أفاد التلفزيون الرسمي الصيني CCTV.

وقال شي «أتمنى مواصلة العمل مع الرئيس ماكرون للدفاع (...) كما كانت الحال منذ إقامة علاقاتنا الدبلوماسية، عن مبادئ الاستقلال والتفاهم المتبادل والبصيرة والمنافع المتبادلة».

وهنّأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاثنين نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون بإعادة انتخابه الأحد، رغم التوترات الشديدة بين البلدين المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، وفق ما أعلن الكرملين.

وقال بوتين في رسالة عبر تلغرام أرسلها إلى ماكرون، «أتمنى بصدق النجاح في نشاطكم العام، وكذلك الصحة الجيدة».

كما هنأ الاتحاد الإفريقي ماكرون بإعادة انتخابه.

ماكرون أول رئيس فرنسي يُعاد انتخابه لولاية ثانية خلال ٢٠ عامًا

وستمثل إعادة انتخاب إيمانويل ماكرون (٤٤ عاما) وهو مرشح حزب «الجمهورية إلى الأمام»، الاستمرارية وإن تعهد الرئيس بجعل البيئة في صميم عمله في ولايته الثانية والأخيرة.

وسيصبح ماكرون أول رئيس فرنسي يُعاد انتخابه لولاية ثانية خلال ٢٠ عامًا، منذ إعادة انتخاب جاك شيراك عام ٢٠٠٢.

وبهدف مواجهة منافسته مارين لوبان، أعاد إيمانويل ماكرون الذي تقدم في الدورة الأولى (٢٧,٨٥ ٪) بأكثر من أربع نقاط، تنشيط «الجبهة الجمهورية» من أجل صد أقصى اليمين، إذ يبدو أنه فقد قوته مقارنة بعامي ٢٠١٧ و٢٠٠٢ عندما تفوّق جاك شيراك على جان-ماري لوبن، والد مارين، بنسبة كبيرة في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

وركّزت مرشحة «التجمع الوطني»، في محاولتها الثالثة، على جبهة أخرى «الكل ما عدا ماكرون».

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk